AL - REWAQ

الرواق

مجلة فكرية سياسية فصلية
تصدر عن مركز رواق بغداد للسياسات العامة
العدد الثالث - تشرين الأول / 2020

المركز والأقليم

الرجوع إلى بغداد وإعادة
إنتاج نظام الحكم

هل
تتخلّص حكومة الكاظمي من الأزمة الثلاثية ؟

الحدود البحرية العراقية الكويتية في خور عبد الله

حسابات بلا حراسة.. أرصدة العراق الحكومية الخفية!

رئيس مجلس الإدارة : **عباس العنبوري**

رئيس التحرير : **د. علاء حميد**

نائب رئيس التحرير: **عدنان عبد الحسين**

مدير التحرير: **علي حسون**

AL-RAWAQ

مجلة فكرية سياسية فصلية
تصدر عن مركز رواق بغداد للسياسات العامة

العدد الثالث - تشرين الأول/ 2020

Indonesia

دعوة للاكتشاف .. أندونيسيا.. سحر الطبيعة

المحتويات

بحوث

هل تتخلَّص حكومة الكاظمي من الأزمة الثلاثية
النظام الانتخابي في قانون انتخابات مجلس النواب
تمويل النظام الصحي في العراق- الواقع والتحديات-

مقالات

الغياب والحضور (قراءة في ماهية الدولة)

هجمات داعش الأخيـرة

توزيع الموارد في العراق بعد عام 2003
بين صراع الطبقات الاجتماعية وسوء الإدارة

الحدود البحرية العراقية الكويتية في خور عبد الله

المركز والاقليم

الرجوع إلى بغداد وإعادة
إنتاج نظام الحكم

تقدير موقف

العمالة الاجنبية وأثرها في البطالة

محمد سالم الغبّان

سياسات مقارنة **النقل البري في العراق**

ترجمة

حسابات بلا حراسة..
أرصدة العراق الحكومية الخفية!

ما هي التحديات التي يواجهها الكاظمي؟
هل يصبح الرجل بطل الشعب؟

أحداث «سيدكان»
ودور حزب العمال الكردستاني

كتب الرواق **منطلقات في التنمية الثقافية**

الرواق الأخير **العراقيون وأزماتهم**

ركيزتان .. وماذا؟!

عباس العنبوري

اتّكأ النظام السياسي في العراق بعد العام 2003 على ركيزتين: الأولى، التداول السلمي للسلطة المبتني على التعدّدية الحزبية والانتخابات الحرّة المعبّرة عن إرادة الشعب في اختيار ممثليه. والأخرى: حرية التعبير عن الرأي المتمثّلة بحرية الصحافة والنشر والتظاهر السلمي. ورغم أنَّ الجدل الاجتماعي في المقارنة بين مرحلتي «قبل وبعد» التغيير لم تُحسم في تقييم جوانب مختلفة في الأمن والخدمات والاقتصاد وهيبة الدولة ومؤسّساتها، الا أنَّ هاتين الركيزتين - التداول السلمي للسلطة وحرية التعبير - ظلتا أكبر منجزات مرحلة التغيير والعكّازة التي يتّكئ عليها مؤيدوه ومناصروه، عادين أنَّهما الأساس في بناء الدولة العصرية التي يتطلّع لها العراقيون في مستقبلهم. فالضعف الواضح في مؤسّسات (دولة) ما بعد التغيير وفقدان قدرتها على بسط الأمن وتوفير الخدمات الأساسية لم يفقدها الكثير من مشروعية الاستمرار والديمومة ما دامت الضربات لم تستهدف ركيزتي النظام السياسي. وبذلك مرّت تجربة الحرب الطائفية واحتجاجات 2010 و2015 واحتلال داعش لثلث مساحة العراق في العام 2014 دون مخاوف حقيقية من انهيار كيان الدولة الهش. الا أنَّ ناقوس الخطر الحقيقي دُقَّ حين واجهت الدولة انحساراً هائلاً في المشاركة الشعبية في انتخابات 2018، الذي نتج عن يأس كبير لدى قطاعات شعبية واسعة من إمكانية إحداث تغيير حقيقي لظروف الحياة التي يعيشونها من خلال صناديق الاقتراع. ففقد نظام (الدولة) المتداعي إحدى دعائمه وسار بقدمٍ واحدةٍ؛ عنوانها حفاظه على (حرية التعبير) التي كفلها دستوره الدائم.

كل ذلك في غفلة واضحة من طبقة سياسيةٍ لا تقرأ، ولا تدرك حجم الخطر الداهم، ما خلا بعض الحالات الفردية الخاصة.

وبعد أن سار النظام المتوجّس الهُوَيْنَى في حكومة عبد المهدي، استُهدفت جموع المحتجين المطالبين بتحسين الظروف المعيشية والوظائف بنيران «طرف ثالث» كما صرَّحت الحكومة. تزامن معها استهدافات لناشطين مدنيين وأصحاب رأي على مواقع التواصل الاجتماعي بالقتل والاختطاف. فأسهمت أطرافٌ دولية تمتلك الأدوات الإعلامية في تسليط الضوء على هذه الخروقات غير المبرّرة لتحطيم ما تبقى من مشروعية النظام ومكانته وتأييده الشعبي المنحسر أصلاً. وذلك تعبيرٌ عن عدم رضاها - المبطّن - على انفتاح الحكومة العراقية على أطراف دولية أخرى دون ضمانات حقيقية لمصالحها. ولم تتمتّع الأطراف السياسية المشاركة في الحكومة بالمرونة الكافية لاستنفار طاقاتها في استيعاب الحدث والتعاطي معه بحرفية وذكاء. وساعد في ذلك تشتّت الخطاب السياسي وقلة الخبرة، وتضارب المصالح، وتواكل الأطراف السياسية بعضها على البعض الآخر في إيجاد مخرج لنفق الاحتجاجات.

ولم يتبقَّ الا خيار اللحظة الأخيرة لتحقيق التوازن ومنع الانزلاق إلى الانهيار الكلي، المتمثّل بمرجعية النجف الأشرف. فكان دورها الأساس خلال حركة الاحتجاجات يتمثّل في الحفاظ على الدعامتين في تحييد المطالب الاحتجاجية بمطلب أساس يتمثّل في إعادة مشروعية النظام السياسي بانتخابات مبكرة وفق نظام ومفوضية انتخابية جديدة. يقابل ذلك رعاية حق المواطن في التظاهر والتعبير عن الرأي من خلال المطالبة بمحاسبة المتسبّبين في عمليات القتل والاختطاف.

وفي تلك الظروف الحرجة ولدت حكومة الكاظمي لتواجه أزمةً ماليةً خانقةً ووباءً عالمياً متفشياً. الا أنَّ التحدي الأساس لن يكون سوى إعادة المشروعية للنظام السياسي والمحافظة على المصالح العليا للبلاد في التهيئة لانتخابات يُمثّل الناخب فيها بشكل حقيقي، ويستعيد فيها حريته في التعبير بعيداً عن استهدافات «الطرف الثالث». فهل ستدرك الأطراف المشاركة في الحكم حقيقةَ أنّنا على شفير الهاوية، وأنَّها الفرصة الأخيرة؟ هذا ما ستكشفه الشهور المقبلة.

AL - REWAQ

مجلة فكرية سياسية فصلية
تصدر عن مركز رواق بغداد للسياسات العامة
العدد الثالث - تشرين الأول/ 2020

هيآة التحرير: رأفت نبيل البلداوي
سامان نوح
طالب كاظم عودة
قيس العوسوي
د. محمد نعناع
ياسر صالح
حسين البياتي

الهيآة الاستشارية: د. آرثر كويزني - فرنسا
إبراهيم العبادي - العراق
د. ثناسي كمباناس - أميركا
جواد علي كسّار - العراق
زيد العلي - أميركا
سعيد الغانمي - استراليا
فاريبا باجوه - إيران
د. فرح الصفار - العراق
د. مارسين الشمري - أميركا
ماري كوراود - فرنسا
د. محمد فيزال بن موسى - ماليزيا
د. مظهر محمد صالح - العراق
د. ناظم عودة - السويد
أ.د نبيل زوين - العراق

العلاقات العامة: آية الحكيم ، عبد المجيد محمد

GRAPHIC BY

alrewaq.magazine@rewaqbaghdad.org
info@rewaqbaghdad.org
07733478330

تنويه
المواد المنشورة في مجلة الرواق لاتعبر بالضرورة عن رأي مركز رواق بغداد للسياسات العامة.

هل تتخلَّص حكومة الكاظمي من الأزمة الثلاثية؟

أ.د ميثم العيبي - أكاديمي وباحث اقتصادي
الجامعة المستنصرية/ كلية الادارة والاقتصاد

الأزمة الثلاثية
3D (Three-Dimension Crisis)

(مالية) انخفاض أسعار النفط عالميا
(صحية) كوفيد19
(سياسية) الحراك الشعبي

اخترت هذا السؤال، لأنَّ إجابته بدت محسومة أول وهلة، لكنَّ مثل هذه الأسئلة عادة ما تتوالد عنها في العقول أسئلة أخرى تحتاج لإجابات، لذا فإنَّ تضييق نطاق الأسئلة تطلَّب أنْ يتم تأطير حدودها ضمن افتراضين: الأول، إنّنا أمام حكومة انتقالية، ذات أجل قصير، جاءت نتيجة اتفاق سياسي، وبدأت أعمالها في السابع من أيار 2020، وتنتهي بإجراء انتخابات مبكرة. أمّا الافتراض الثاني، فيتعلق بتأطير خيارات الأزمة الاقتصادية كونها تقع بين حدين، الأول بوصف الأزمة عدم يقين بسبب تركة من اختلال التوازن، والثاني كونها فرصة لتغيير مستقبلي. من هنا فإنّه مِن المناسب الاستعانة بتشبيه (إدغار موران) لهذين الحدين بالإله يانوس أو جانوس Janus ، إله البوابات والطرق والمداخل والمخارج ذي الوجهين، وجه ينظر للمستقبل ووجه للماضي، وحسب الميثولوجيا الرومانية فإنَّه مثير للحروب وصانع للسلام، في ذات الوقت.

متاهة جانوس

تزامنا مع جائحة كورونا، وما نجم عنها من انخفاض أسعار النفط عالميا، استهل رئيس مجلس وزراء العراق الكاظمي منصبه بواحد من أوائل التصريحات المتعلقة بالشأن الاقتصادي: «استلِم المسؤولية بخزينة شبه خاوية» ، ليدخل بذلك (متاهة جانوس) من بوابة الاقتصاد، المتاهة التي تاه قبله فيها كثيرون.

وعند هذه النقطة لا بد من تسجيل الفرضية التي نحاول إثباتها وهي «أنَّ متاهة جانوس أخذت بالاتساع والتشعب منذ 17 عاما، ففي حين أنَّ الأزمات الاقتصادية التي مرت بها البلاد ذات معالم تصاعدية فإنّ الحلول التي تم/ ويتم طرحها (وتنفيذها) لمعالجة مجمل هذه الأزمات هي حلول سلبية». فالمتابع لمسار الأزمات الثلاث التي مرّ بها العراق (2008، 2014، 2019) يرى أنَّها ذات طابع تصاعدي، أكثر تعقيدا الواحدة عن التي تسبقها، مقابل حلول ذات طبيعة تقليدية (رجعية - سلبية)، وليست ابتكارية (إيجابية - تغييرية).

حلول رجعية لأزمات أكثر تعقيداً

فالأزمة المالية العالمية 2007 - 2008، التي امتد أثرها من السوق العقارية الاميركية إلى ركود عالمي طال أغلب بقاع العالم، كان معلمها الابرز في الاقتصاد العراقي ذا بعد أحادي One-Dimension Crisis (1D) امتد عبر بوابة انخفاض أسعار النفط (مالية)، وإنَّ أكبر آثارها امتدت من قطاع النفط إلى حصول عجز موازناتي حقيقي، إذ صُمّمت موازنة 2008 على أساس 57 دولاراً للبرميل الواحد ، وانخفض ليصل إلى 40 دولاراً في كانون الثاني 2009. كما أثّرت في تراجع معدلات الاستثمار العام والخاص، وتوقف النمو الايجابي للاحتياطيات الاجنبية، وافتراق سعر الصرف السوقي (الموازي) عن الرسمي بواقع مراتب عشرية، إذ ارتفع بمعدل 2% عام 2009 عن العام الذي سبقه ، لكن ورغم الإحساس بفداحة عبء أزمة 2008 في حينها الا أنَّ إعادة قراءتها في الوقت الراهن تبدو أقلّ حدّة (نتذكّر استخدام المختصين عبارات مثل: أفول الرأسمالية، انعدام الثقة بأسواق المال، انهيار الدولار الاميركي، وغيرها...) وذلك مقارنة بأزمة 2014 المزدوجة، التي شُخِّصَتْ كونها أزمة ثنائية الابعاد(Two-Dimension Crisis (2D والمتمثلة بانخفاض أسعار النفط (مالية) + سيطرة تنظيم داعش على أراض عراقية (سياسية)، مما أدى إلى ظهور آثار واضحة على متغيرات متعددة، إذ هبط سعر برميل النفط إلى ما دون 50 دولاراً في حزيران 2014، وقفز معدل التضخم إلى أكثر من نقطتين، كما تفاقم العجز في الموازنة إلى حدّ أوقَف معه معظم الموازنة الاستثمارية والمشاريع قيد التنفيذ، فضلا عن بروز مشكلة الدين العام الداخلي والخارجي الذي أخذ يتصاعد وصولاً إلى نسبة 51 % من الناتج المحلي الاجمالي، الأمر الذي انعكس على تراجع الاحتياطيات الاجنبية إلى 44.56 مليار دولار عام 2015 ، وأمام هذه المؤشرات السلبية لم تكن الحلول التي تم طرحها على المستوى المالي الا امتدادا وتكرارا لمعالجات الأزمة السابقة، كما لم تنجح المحاولات النقدية غير التقليدية التي قام بها البنك المركزي العراقي الا لحدود ضيقة جدّاً، كمبادرة 6 ترليونات دينار لتمويل مشاريع القطاع الخاص.

أدت جائحة (كوفيد 19) إلى انهيار أسعار النفط بشكل حاد، إذ انخفض سعر النفط الخفيف من حدود الـ75 دولارا للبرميل في 6 كانون الثاني 2020 إلى 20.6 دولارا في يوم الاثنين 20 نيسان 2020، كما شهدت عقود النفط الآجلة فيه ولأول مرة في التاريخ انهياراً لأسعار الخام الاميركي إلى المستوى الذي جرى معه تداول عقود شهر أيار في مستوى دون الصفر .

إنَّ الأزمة الثلاثية(3D) Three-Dimension Crisis المتمثلة بانخفاض أسعار النفط عالميا (مالية) + كوفيد19 (صحية) + الحراك الشعبي (سياسية)، وما نتج عنه من حكومة انتقالية نتيجة الصراع السياسي، انعكست على الاقتصاد العراقي بموجات ارتدادية أكثر حدّة، فحسب تقديرات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي سيشهد الاقتصاد العراقي انكماشاً بنسبة (4.7 %، 9.7 %) على التوالي نهاية عام 2020، كما يتوقع أنْ ينكمش الناتج المحلي الاجمالي، حسب التقديرات المحلية لوزارة التخطيط إلى حدود 20 % لعام 2020 عن العام السابق 2019.

وبالتأكيد فإنَّ أدبيات «الأزمة» تتحدّث عن أنَّها حدث مفاجئ وطارئ، وهو ما تتّفق فرضيتنا معه؛ لكن بشكل جزئي، فجزء من الأزمة الاقتصادية الثلاثية أمسى مشخّصا كما يُفترض، وذلك بالاستدلال بالأزمات السابقة، وهو الجزء المتعلق بانخفاض أسعار النفط، بل إنَّه يمثّل أزمة الاقتصاد العراقي منذ إصابته بداء النفط، وافتراضنا أنَّها أتت بشكل متفاقم ومركّب مقارنة بسابقتها، مقابل وصفات جاهزة يجري تنفيذها لا تعالج لب الأزمة، بل تعالج أعراضها المؤقتة، وبعض هذه الوصفات لا تعدو أنْ تكون أهدافا اقتصادية عامّة تسعى أي سياسة لتحقيقها، من دون توضيح الآلية لبلوغها (مثل زيادة التنويع الاقتصادي، او تنويع الصادرات، او زيادة الضرائب غير النفطية...).

وبالعودة إلى افتراضنا الأول، المتعلق بحكومة الكاظمي الانتقالية ذات الأجل القصير، فإنَّ هذا يتطلب ابتداء تمييزها عن حكومات الدورات الانتخابية التامة (ذات الأربع سنوات مثلا)، التي تسعى في الغالب إلى تنفيذ برامجها المحدّدة بعمر حكوماتها، ما يفرض عليها الدخول في مراحل إعداد وإقرار موازنات سنوية لأربعة أعوام أو أكثر، ما يترتب عليه تحقيق جزء من برامجها، أو في أقل تقدير بروز بعض ملامح نجاح/ فشل ما وعدت به جمهورها، ومن ثم استمرار انتخابها لدورة لاحقة أم لا، وهو ما يمكن أنْ تتجنبه حكومة الكاظمي، ما عدا مطب موازنة العام القادم 2021، الذي سيمثّل تحديا حقيقيا أمامها، لأنّها ستكون قد دخلت حينها الفترة ما قبل الانتخابات، وهي في العادة واحدة من تحديات أي حكومة، إذ إنَّها من جهة ستكون عرضة للمساومات السياسية، وإنتزاع التنازلات بين القوى المتصارعة، ومن جهة ثانية فإنَّ الفترة ما قبل الانتخابات تكون عادة تحت مرمى الرقابة سواء البرلمانية أم الشعبية، وتواجه عادة بمساءلة شديدة للحكومات خوفا من استغلال المال العام لغايات انتخابية، رغم أنَّه من المفترض أنْ لا يعيد الكاظمي ترشيح نفسه انتخابيا، وهو أمر نشكّ فيه.

من ذلك فإنَّ خطورة الأزمة الثلاثية التي تواجه حكومة الكاظمي؛ في حال استمرار معالمها الثلاث (المالية، الصحية، السياسية) للعام 2021، وهو عام الانتخابات المبكرة، إنَّها ستكون حكومة عاجزة اقتصاديا بشكل أكبر، كونها ستواجه بعجز مالي أشد في الموازنة، مع عدم مقدرتها على الاستمرار في سياسات اقتراض ذات آثار غير محسوسة من قبل الجمهور، ما يعني عدم مقدرة حتمية على تأمين الجانب الاستهلاكي من الموازنة، لا سيما أبواب الاجور والرواتب. وإنْ تمّ في موازنة 2020 إلغاء الكثير من النفقات الاستثمارية والمشاريع غير الضرورية، فإنَّ المتوقع أنْ تكون الموازنة الاستثمارية لعام 2021 صفرية، وتبدأ المشاريع القائمة بالتآكل نتيجة توقفها وبالتالي (اندثار الاستثمارات قيد الإنشاء)، وعلى حين كانت التوقعات قد أشارت إلى أنَّ 2020 هو (عام موازنة الطوارئ) فإنَّ التوقعات

إنَّ خطورة الأزمة الثلاثية التي تواجه حكومة الكاظمي؛ في حال استمرار معالمها الثلاث (المالية، الصحية، السياسية) للعام 2021، إنَّها ستكون حكومة عاجزة اقتصاديا بشكل أكبر، كونها ستواجه بعجز مالي أشد في الموازنة

أنْ يكون عام 2021 (عام اللاموازنة)، ومع تراجع حاد في الاحتياطيات الاجنبية، والتجاوز على استقلال البنك المركزي العراقي بالعلاقة مع الحكومة التي مارست عليه هيمنة مالية برزت واشتدت مع الأزمات السابقة، فإنَّ الأزمة الثلاثية يمكن أنْ تشهد انهيار جدار الاستقلال بحيث يتوقع أنْ يُصار إلى تمويل الموازنة من مبيعات البنك المركزي من دون مقابل دولاري من الحكومة (تمويل حكومي بالآجل)، ما يعني تجاوز خط أحمر جديد وهو استخدام مزدوج للاحتياطيات الاجنبية من قبل الحكومة.

كل ذلك، يمكن أنْ يؤدي إلى شن حملة اقتصادية ضد حكومة الكاظمي، وإغراقه أكثر في متاهة جانوس، التي تشعّبت خيوطها نتيجة تراكم نتائج الأزمات المتعددة منذ 2003، ومن ثم تحميل وزرها لتلك الحكومة، لتقف باقي الأحزاب والكتل والتيارات السياسية متفرجة عليه داخل متاهة قامت بنسج حبائلها هي.

ورغم إيماننا بالاتجاهات النظرية بأنَّ معالجة الأزمة الاقتصادية يكمن؛ كما هو شائع في الاقتصادات المتقدمة، في الذهاب باتجاه السياسات التوسعية المعاكسة للاتجاهات الانكماشية للدورة الاقتصادية، سواء المالية او النقدية، الا أنَّه من الضروري التنويه، أنَّ ثمة خصوصية للاقتصاد العراقي، ففقرات الانفاق العام خاصة الاستهلاكي، لم يجرِ المساس بها بشكل كبير حتى يقال إنَّ الحكومة بحاجة إلى سياسة مضادة للدورة الاقتصادية، بل إنَّنا نعلم أنَّ هناك إفراطاً في الانفاق العام أساساً، في حين أنَّ الركود يحدث عادة في الاقتصادات المتقدمة بسبب انكماش القطاع الخاص وتوقف الجهاز الإنتاجي لديه وما يصاحبه من ارتفاع في معدلات البطالة، ما يستدعي تدخلات مالية ونقدية توسعية من أجل تحريك الركود، لكن الذي يحدث لدينا، أنَّ الركود ينتج بشكل أساس بسبب التوقعات التشاؤمية التي تؤدي إلى بروز مظاهر الاكتناز الفردي كدافع للاحتفاظ بالنقود وكبح الانفاق الجاري المدعوم بجزئه الأكبر من الأجور والرواتب التي تستلمها فئة الموظفين الحكوميين، والتي تعد القاطرة الاساسية التي تدفع

الطلب الكلي، وهذا ما يؤثر في تراجع نمو الطلب ومن ثم الركود. كما أنَّ الاتجاهات الانكماشية تقاد بشكل جزئي من خلال توقف الشق الاستثماري من الموازنة، وهو شق وإنْ كانت آثاره ليست مضاعفة بشكل ملحوظ وتشوبه تسربات كثيرة على شكل فساد وهروب أموال للخارج وسوء تنفيذ، الا أنَّه يبقى مؤثرا في حجب جزء مهم من الطلب الكلي، وبالتالي المساهمة في الركود، بالرغم من أنَّ نسبته منخفضة مقارنة بالانفاق الجاري.

لا حلول أوقات الأزمات

أُؤمِن تماما أنَّ الحلول في حالة البلدان شديدة الريعية تأتي أوقات الفرج وليس الشدة، فالسنبلات يتم الاحتفاظ بها للسنوات العجاف، وأغلب الدول الريعية التي خففت عبء آثار انتقال أزمات الاقتصاد العالمي لديها ذهبت باتجاه إيجاد «مصدات أزمة»، كصناديق التحوط والصناديق السيادية التي تستثمر فيها فوائضها النفطية، بحيث تعود لضخ جزء من عوائد هذه الصناديق أوقات الأزمات، كسياسة مضادة للدورة الانكماشية.

إنَّ توقع إيجاد حلول إيجابية للأزمة الثلاثية 2019-2020 من قبل حكومة الكاظمي أو مستشاريه أمر مستبعد بشكل كبير. ويبدو أنَّ حكومته لا تريد أنْ تجازف بأي حلول خارج إطار الوصفات الجاهزة للأزمات السابقة، التي انحسرت في عدم المساس بأغلب فقرات الانفاق الجاري خاصة الجزء المتعلق بالاجور والرواتب، مقابل التضحية بالشق الاستثماري من الموازنة، والذهاب إلى تمويل عجز الموازنة بالاقتراض الداخلي والخارجي من دون آثار سلبية ظاهرة للجمهور، وذلك بناءً على العمر الزمني القصير لحكومته، كما أنَّ البدائل الجدية التي يتم تداولها تنطوي على كلف اقتصادية لا يريد الكاظمي أنْ يحمل حكومته ووزراءه وزرها، لا سيما أنَّ هذه الحلول تحتاج لعمر زمني طويل هو أكبر من عمر حكومته المفترضة، ما يمكن أنْ يؤدي إلى جني ثمار مرة ولاذعة قبل أنْ تنضج، لا سيما أنَّ التحليلات تشير إلى أنَّ هناك بواعث سياسية تتعلق باحتمالات خوضه للانتخابات القادمة تمنعه من خسارة رصيده الانتخابي في الشارع. كما نعتقد أنَّ خلفيات الرجل البعيدة عن حقل المعرفة الاقتصادية أتاحت له الا يقترب من متاهات هذا الحقل، واكتفى ببعض الاشارات الاقتصادية العامة، ويبدو أنَّ بعض البدائل الاقتصادية التي تطرح أمامه الآن هي من النوع ذات الكلف التي يستشعر خطرها عليه، ما يجعله يتجنبها خصوصاً أنّ حكومته يمكن أنْ تعد «حكومة تصريف أعمال بصلاحيات واسعة» وهو ما يتيح لهذا النوع من الحكومات الهجينة استخدام (سياسة قف- إمشي)، وذلك وفقا لمدى الامكانات المتاحة لتحقيق أهداف بعينها وغض الطرف عن حلول يتوقع أنْ تفضي لنتائج غير محبذة.

حلول محايدة من صميم الأزمة

إنَّ أفضل ما يمكن أنْ تقوم به حكومة الكاظمي وهي في صدد تخطي الأزمة الثلاثية أنْ تخط لنفسها طريقاً برؤية جديدة تنطلق من ثلاثة محاور رئيسة، الاول، هو تصميم برنامج عمل حكومي مصغر وقصير الأمد ذي أولويات محدّثة، الثاني، الاستفادة من الاتجاهات العامة الداخلية والخارجية التي أفرزتها الأزمة الاقتصادية الثلاثية، وثالثها: طرح حزمة معالجات محايدة وغير تقليدية.

وعلى سبيل المثال، فإنَّ ثمة اتجاهات قوية من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين في إدارة ملف الديون المتلكئة، وتأجيل السداد، نتيجة الجائحة؛ خاصة أنَّه يمكن استثمار الدعم الدولي الذي تحظى به حكومة الكاظمي في هذا الصدد، فأمام الأزمة الثلاثية وما ألحقته من اتساع دائرة الفئات الهشة

فـي العراق وارتفاع خط الفقـر ، يمكن تعزيز موقف المطالبـة بتأجيـل سـداد الديـون وتعليـق فوائدها المترتبـة علـى العـراق، مـا يمكـن أنْ يخفـف بعض العـبء عـن عجـز الموازنـة العامة، وفـي نفس هذا السياق فإنَّه يمكن بذل جهود حثيثة في الداخل في مجـال المزيد من المسـاءلة والشـفافية في قضايا إدارة الديـون، وهو مسـعى إصلاحي يمكن أنْ يؤتي ثمـاره في الأجلين المتوسـط والطويـل، ومن دون تكلفـة حالية، مـا يمكن أنْ يعبد الطريـق للمزيد من الموثوقيـة فـي هـذا الملف ومن ثـم فتح مجالات لجذب استثمارات أجنبية عالية المستوى.

وفي نفس هذا السياق فإن حكومة الكاظمي يمكن أنْ تسـتفيد من الاتجاهات العالمية حول المساعدة في تمويل التنميـة للبلدان النامية أثر جائحة كورونا، حيـث هنـاك تخصيص لموارد ماليـة ضخمة من قبل البنك وصندوق النقد الدوليين لهذا الغرض .

وأيضا يمكن الاستفادة من تداعيات (كوفيد19) وما فرضته من تباعد اجتماعي، بالسـعي الجاد نحو تعزيز التواصـل الرقمي والتوجه نحو الحكومة الالكترونية، وهو إنجاز يستحق أنْ توجه نحوه بعض جهود حكومة الكاظمـي، وإدخالـه ضمـن برنامجهـا الحكومي، ما يمكن أنْ يحقق نتائج مرضية على مسـتوى الوزارات والجمهـور وذلـك بجهـود وتكلفة معقولـة، يمكن أنْ تخفـف العبء عن الموازنـة العامة. ويمكن بهذا الصـدد الاسـتفادة مـن منظمـات الامـم المتحدة كاليونسيف، التي ترعى برامج التعلم الرقمي، خاصة للمـدارس والاطفـال، ويمكـن بذلـك لحكومتـه أنْ تشـرع في بناء أسس سـليمة لمجتمع معرفة مبني على التعلم عن بعد، فضلا عن الاستفادة من تجربة الجامعـات العراقية للعام الحالي 2019-2020 التي إتسمت بالشكلية وشابتها الكثير من العيوب، وذلك باتجاه تطوير هذا النوع من التعليم بشكل أكثر جدية وصرامة.

ونفـس الحـال بالنسـبة لقطـاع الصحة الـذي يمكن للحكومـة مـن خلالـه تعزيـز برنامجهـا الحكومـي وإنجازاتها، بتقديم رؤية خاصة عن هذا القطاع، إذ إنَّ الفرصة مؤاتية لإعادة هيكلته وإيجاد بدائل تمويلية قائمـة على أنظمة الرعاية والضمان الصحي بشـكل يتـم معـه محاولة سـد الثغـرات التي عـرَّت نظامنا الصحـي خـلال الجائحة، فضلا عن إيجاد وسـائل يتم مـن خلالها تغطيـة فجـوة التمويل التـي أصبح من الصعـب ملؤهـا من خـلال الموازنـة المعتمدة على النفط ومسـتويات الفسـاد العالية، كما يمكن بهذا الصـدد الذهـاب باتجـاه المنظمات الدوليـة كالبنك الدولـي للحصـول على دفعات تمويـل صحي طارئة من أجل دعم البنية التحتية لهذا القطاع .

وأخيـرا فإنَّ الفئة الأكثر حيويـة والأجدر بالرعاية، هم فئة الشباب، فأمام ارتفاع نسبة البطالة بين الشباب، كـون المجتمـع العراقي مجتمعـاً فتياً دخـل مرحلة الهبة الديموغرافية، حيث بلغت بطالة الشباب (من 15-29 سـنة) مـا يقارب نسـبة 22.6% عـام 2018 ، فـإنَّ هـذه الفئة هي سـلاح ذو حدين، فقـد كانوا وقود حركة احتجاج تشرين الأول 2019 وأحد أسباب اشـتعالها، التـي يمكن أنْ تسـتأنف حراكهـا في إي لحظـة، وبذلك فإنَّهـم يمثلون جزءاً مهماً من الأزمة الثلاثية، وهنا يمكن لحكومة الكاظمي استثمار هذه الفئة، وتحويلها لقوة داعمة، كونها المحرك الاساس والشـرط الضروري لنجاح عمليـة التنمية في العراق المستقبلي، وذلك في مجالات عديدة كبرامج دعم أنشـطة الأعمال، والوظائف الخاصة والبنى التحتية الرقمية ومشاريع الطاقة الشمسية...

ومـن المؤسـف أنْ أختم ما بدأته بمحـور اضطر إلى التوقف عنده، الذي يمثل جزءاً رئيساً من متاهة أزمة العراق الاقتصادية، وهو محور الفسـاد، أحد أسباب انبثاق حراك تشـرين، ومن أحد أكثر الملفات الشائكة التـي لم يسـتطع أي من رؤسـاء الـوزراء السـابقين التعامل معها بشـكل سليم، رغم أنَّه مقياس حاسم للعنة هؤلاء الرؤساء أو تخليدهم.

إنَّ الفسـاد فـي العـراق دخـل عمـق المنظومـة الاقتصادية والسياسية وأحزابها وشخوصها، وأصبح يمثـل قضية وجـود، لا سـيما أنَّ أغلب مـوارد البلد النفطية تدار بطريقة مركزية رهينة بهذه المنظومة، يتـم فلترة جـزء مهم من هـذه المـوارد لصالح هذه المنظومـة. وهنـا علينا القـول إنَّ حكومة الكاظمي يمكـن أنْ تسـتمر فـي منهجهـا المتمثـل بسياسـة (قضـم الشـركاء/الخصوم) كبديـل عـن سياسـة المواجهـة المفتوحة، وهـو خيار مرحلـي يتلاءم مع العمـر القصيـر لحكومتـه الملغومة، وذلـك بإحلال شـخصيات وطنيـة كفـوءة محـل رؤوس الفسـاد العليـا الذيـن يمثلـون واجهـات تعمـل كسماسـرة لتمويل الأحـزاب والتيارات والكتـل، خاصة ما يتعلق بوزارات وهيئات ذات طبيعة اقتصادية واستراتيجية، كـوزارة النفـط والمالية والتخطيـط والتجارة والبنك المركزي... التي كانت عرضة لسـوء الادارة والفساد وهدر المال العام وتمويل الاحزاب ومشاريع الحروب الاهلية والارهاب ودعم الدول الاخرى.

المصادر باللغة العربية:

1.أسـعار النفط وعقود النفط الآجلة حسـب الموقع الرسـمي لأسعار النفط.
https://oilprice.com/

2.البنك المركزي العراقي، النشرات الإحصائية لأعوام مختلفة، والمنشورة على الموقع الرسمي للبنك المركزي.
https://www.cbi.iq/

3.التقرير الاقتصادي السـنوي للبنـك المركزي العراقي 2009، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للابحاث والاحصاء.

4.تقديرات البنك الدولي حول العراق.
https://www.worldbank.org/en/country/iraq

5.تقريـر آفاق الاقتصـاد العالمي اكتوبـر 2018، صندوق النقد الدولـي، دراسـات اسـتقصائية لأوضـاع الاقتصاديـة والماليـة العالمية، التحديات أمام النمو المطرد، الطبعة العربية.

6.تقرير آفاق الاقتصاد العالمي 2020 الصادر عن صندوق النقد الدولي.
https://www.imf.org/ar/Publications/WEO

7.الجهـاز المركـزي للاحصاء، وزارة التخطيط العراقية، حسـابات الدخل والناتج القومي.
http://cosit.gov.iq/ar/national-accounts/income

8.الجهـاز المركزي للاحصاء، وزارة التخطيط العراقية، مؤشـرات التشغيل والبطالة في العراق.
http://www.cosit.gov.iq/ar/2013-01-31-08-48-55

9.ديفيـد مالبـاس (2020) تمويـل التنميـة فـي عصـر فيروس كورونـا المسـتجد (كوفيـد19) ومـا بعـده. الموقـع الرسـمي لمجموعة البنك الدولي.
https://www.albankaldawli.org/ar/news/

مصطفـى الكاظمـي (-19 ايـار 2020-)، العـراق أكبـر مـن التحديات، مقال منشـور على الصفحة الرسـمية لرئيس مجلس وزراء العراق مصطفى الكاظمي.
https://pmo.iq/press2020/2020-5-18-003.htm

11.مـوران إدغـار (2018)، فـي مفهـوم الأزمـة، ترجمة بديعة بوليله، دار الساقي للنشر والتوزيع.

12.وزارة التخطيط العراقية، الموقع الرسمي.
https://mop.gov.iq/activities_minister/view/details?id=1216

13.وزارة الماليـة، جمهوريـة العراق، قانـون الموازنة التكميلية العامة الاتحادية للسـنة المالية /2008 رقم (34) لسنة 2008، المنشور على الصفحة الرسمية لمجلس النواب العراقي.
https://arb.parliament.iq/archive/

14.وزارة الماليـة، جمهوريـة العـراق، قانـون الموازنـة العامـة الاتحاديـة للسـنة الماليـة/ 2008 رقـم (20) لسـنة 2008، المنشور على الموقع الرسمي لوزارة المالية العراقية.
http://mof.gov.iq/pages/ar/FederalBudgetLaw.aspx

المصادر باللغة الانكليزية

1.Feeney D., (2007) Caesar's Calendar: Ancient Time and the Beginnings of History (1st Edition). University of California Press, pp. 138- 166.

النظام الانتخابي
في قانون انتخابات مجلس النواب

عدنان عبد الحسين

نتيجة للمظاهرات الاحتجاجية في تشرين الأول 2019 شرَّع مجلس النواب العراقي قانوناً جديداً لانتخابات مجلس النواب، إذ صوّت عليه في يوم الثلاثاء المصادف 2019/12/24، ولم ينشر القانون في الوقائع العراقية لحد الآن، بسبب عدم اكتمال تحديد عدد الدوائر الانتخابية، على أمل أن يتمّ تحديدها وفقاً لجدول سيقرّه مجلس النواب ويصوت عليه لاحقاً.

النظم الانتخابية:

تُعدّ الانتخابات النزيهة من ضرورات ترسخ الديمقراطية وعاملاً مهماً في التداول السلمي للسلطة، وتشكل الانتخابات آلية للمساءلة والمراقبة، إذ يصف دكتور عبد السلام البغدادي النظام الانتخابي، بأنّه في كلّ الأحوال، وسيلة وليس هدفاً أو غاية، فهو وسيلة لتحقيق الغاية الأكبر وهي الشفافية والنزاهة المؤديتان إلى الديمقراطية الحقيقية[1]. تعمل النظم الانتخابية على ترجمة الأصوات التي يتم الإدلاء بها في الانتخابات إلى عدد المقاعد التي تفوز بها الأحزاب والمرشحون المشاركون فيها، أمّا المتغيرات الأساسية فتتمثّل في نوع النظام الانتخابي المستخدم، هل يتم استخدام أحد نظم الأغلبية أو النسبية أو المختلطة أو غيرها، وما هي الطريقة الحسابية التي تستخدم لاحتساب المقاعد المخصصة لكل فائز، وكيفية تصميم ورقة الاقتراع، وهل يصوّت الناخب لقائمة، أم لقائمة ولمرشح واحد، أم للقائمة فقط، بالإضافة إلى حجم الدائرة الانتخابية.

اختيار نظام انتخابي معيّن يؤثر في طريقة تحديد الدوائر الانتخابية، وكيفية تسجيل الناخبين، وكيفية تصميم أوراق الاقتراع، وكيفية فرز الأصوات، بالإضافة إلى العديد من الجوانب الأخرى للعملية الانتخابية[2].

ولا يمكن القول بأنّ النظام الانتخابي وحده يضمن استقرار الحكومات، إلا أنّه يشكل حلقة مهمة في ذلك، من خلال تأثيره في النتائج التي تتمخض عن تطبيقه.

١. مُؤلّف جماعي، النظم الانتخابية في العالم، مركز عمان للدراسات وحقوق الانسان، ط1، 2012، ص11.
2. أشكال النظم الانتخابية، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ط2010، ص19.

أنواع النُظم الانتخابية:

هناك ثلاثة أنواع لأنظمة الانتخابات، هي نُظم الأغلبية ونُظم التمثيل النسبي والنُظم المختلطة، وهناك نظم أخرى يمكن تصنيفها كنوع رابع.

اولاً: نظم الأغلبية

تتكون هذه المجموعة من خمسة أنواع من النظم الانتخابية[3]:

1. نظام الفائز الأول: يُطبّق هذا النظام في الدوائر الانتخابية أحادية التمثيل، ويفوز فيه المرشح الذي يحصل على أعلى الأصوات، وليس بالضرورة حصوله على الأغلبية المطلقة لتلك الأصوات.
2. نظام الكتلة: يُطبّق هذا النظام في دوائر انتخابية متعدّدة التمثيل، ويفوز المرشحون الحاصلون على أعلى الأصوات، ويمتلك فيه الناخب أصواتاً بعدد ممثلي الدائرة.
3. نظام الكتلة الحزبية: يُطبَّق هذا النظام في دوائر انتخابية متعدّدة التمثيل، ويتم التصويت فيه للقائمة الحزبية، ويفوز الحزب الحاصل على أعلى الأصوات بجميع مقاعد الدائرة.
4. نظام الجولتين: يُطبّق في دوائر أحادية أو متعدّدة التمثيل، وفي حال عدم حصول أي من المرشحين على الأغلبية الموصوفة يصار إلى جولة ثانية، يفوز فيها المرشح الحاصل على أعلى الأصوات.
5. نظام الصوت البديل: يُطبّق هذا النظام في دوائر أحادية التمثيل، يمنح فيه الناخب صلاحية ترتيب المرشحين حسب الأفضلية، ويفوز المرشح الحاصل على الأغلبية المطلقة من الافضليات الأولى.

3. يراجع كتاب أشكال النظم الانتخابية، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ط2010.

ثانياً: نُظم التمثيل النسبي

تتكـون هـذه المجموعـة مـن نوعين مـن النظم الانتخابية:

1. نظام القائمة النسبية: يُطبّق هذا النظام في دائـرة انتخابية متعددة التمثيل، يتم الترشـيح فيه على شكل قائمة مفتوحة أو مغلقة، في القائمة المغلقة يتم التصويت للقائمة فقط، ويفوز المرشـحون بسـحب ترتيبهم فيها، أما القائمـة المفتوحة فللناخب حرية الاختيار بين المرشـحين، ويعاد ترتيبهم بحسـب الأصوات التي حصلوا عليها.
2. نظـام الصـوت الواحـد المتحـول: يُطبّـق فـي دوائـر متعـددة التمثيـل، يحـقّ للناخب إعـادة ترتيـب المرشـحين حسـب الأفضليـة، ويفـوز المرشـحون الحاصلـون علـى عدد من الافضليـات الأولـى يفـوق العـدد المحـدد، وتتكـرّر عمليات العد والفرز، إذ يعاد توزيع كل الأصـوات الفائضـة عـن المرشـحين الفائزين، وأصـوات المرشـحين الحاصليـن علـى أقـلّ الأصـوات الذين يتم اسـتبعادهم، إلى أن يتم توزيع بقية المقاعد بين المرشحين المحقّقين للنصاب.

ثالثاً: النظم المختلطة:

هـذه المجموعـة تتكـوّن مـن نوعين مـن النظم الانتخابية:

1. النظام المتوازي: في هذا النظام يحقّ للناخب التصويـت للمرشـحين عبر نظامين انتخابيين مختلفيـن، أحدهمـا نظـام القائمـة النسـبية والآخـر عادة ما يكون أحـد نظم الأغلبية، ولا علاقة لنتائـج كل من النظاميـن بنتائج الآخر، اذ لا تؤخـذ نتائـج أي منهما بنظر الاعتبار في احتسـاب نتائـج النظـام الآخر ولا فـي توزيع المقاعد المنتخبة بموجب كل منهما.
2. نظـام العضوية المختلطة: يتـم بموجب هذا النظام، اسـتخدام النظام النسـبي للتعويض عـن الخلل الحاصل فـي نتائج نُظـم الأغلبية، فيحـقّ للناخـب انتخـاب المرشـحين بموجب نظاميـن انتخابييـن مختلفيـن، أحدهما نظام القائمـة النسـبية والآخـر أحد نُظـم الأغلبية، فيمنـح الحزب عدداً مـن المقاعد المخصّصة للانتخـاب النسـبي تعادل ما حصـل عليه من أصوات على المستوى الوطني.

رابعاً: النُظم الأخرى:

تتكوّن هذه المجموعة من ثلاثة أنواع من النظم الانتخابية:

1. نظـام الصـوت الواحد غيـر المتحـول: يُطبّق في دوائـر انتخابية متعـددة التمثيل، يصوّت الناخبون للمرشـحين الأفـراد وليس للأحزاب، ويفـوز المرشـحون الحاصلـون علـى أعلـى الأصوات.
2. نظـام الصـوت المحـدود: يُطبّـق فـي دوائر متعـددة التمثيل، يمتلك فيه الناخب أكثر من صـوت واحـد، ولكن أقـل من مقاعـد الدائرة الانتخابيـة، ويفوز المرشـحون الحاصلون على أعلى الأصوات.
3. نظـام بوردا: يُطبّق فـي دوائر انتخابية أحادية التمثيـل أو متعـددة التمثيـل، يحـقّ للناخـب إعـادة ترتيـب تسلسـل المرشـحين حسـب الأفضلية، وتعطى كل أفضلية قيمة محدّدة لأغـراض الفرز وذلك بشـكل متناسـق، ويتم جمـع هذه القيم بالنسـبة لكل مرشـح ويفوز بالانتخـاب المرشـحون الحاصلـون على أعلى المجاميع.

قواعد عامة أولية عن النظم الانتخابية

- إنّ نُظـم الأغلبيـة تـؤدي إلـى إنتـاج تركيبـة للمجالـس النيابيـة يمكـن مـن خلالهـا لحزب واحد تحقيـق الأغلبية مقابـل جميع الأحزاب الأخـرى، بينمـا يـؤدي تطبيق نظـام التمثيل النسبي إلى الائتلافية.
- إنّ معظم البلـدان التي قامت بتغيير نظامها الانتخابـي اتجهـت نحـو مزيـد مـن النسـبية فيهـا وذلـك أمّـا بإضافـة عنصـر نسـبي إلى نظـام الأغلبيـة معتمـدة نظامـا مختلطـا أو نظام العضوية المختلطة أو باسـتبدال كامل للنظـام القديم بنظـام القائمة النسـبية. أما التحـول الأكثـر شـيوعا فـكان بالانتقـال من نظـام الأغلبية إلى نظـام مختلط، إذ لا توجد أمثلة حول انتقال بالاتجاه المعاكس.
- تميـل نظـم الأغلبيـة إلـى وضـع قيـود على تزايـد عـدد الأحـزاب السياسـية، بينمـا تميل نظم النسـبية إلى فتح المجال أمام تنوع أكبر للأحزاب السياسية على الساحة.
- إنّ السـياق المحيط بالنظـم الانتخابية، يزلزل الاعتقـاد السـائد بـأنّ نُظـم الأغلبيـة تفضي إلى ارتكاز النظام السياسي على وجود حزبين اثنين، بينما تفضي النظم النسـبية إلى قيامه علـى أسـاس من التعدديـة الحزبيـة، ويجعله مهجـورا أكثـر فأكثـر، ولذلـك فـإنّ تركيبـة المجتمـع الأيديولوجيـة والدينيـة والعرقيـة والقبلية والمناطقيـة واللغوية والطبقية، أو اذا ما كان يتمتع بديمقراطية راسخة أم ناشئة، أو اذا ما توفّر في البلد نظام حزبي متماسك أم إن أحزابـه ما زالت فـي بداية تكوينها، تؤثر بصورة كبيرة في نتائج الانتخابات.
- إنّ الانظمـة الانتخابية تختلف بحسـب الهيئة أو السـلطة المُـراد انتخابها، محليـة كانت ام تشـريعية ام سـلطة تنفيذيـة، وقـد تختلـف طبقـا للهـدف المـراد تحقيقـه، ففـي بعض الاحيـان كإحـداث تغييـر معيـن ومحـدد في السلطة المراد انتخابها.

إنّ كل مـا ذكر أعلاه مسـتقى مـن الاطار النظري للنظـم الانتخابيـة بصورة عامـة، ولـذا فإنّه قابل للاخـذ والـرد، فجميـع الانظمـة الانتخابيـة تتأثـر بعوامل عديدة تختلف من بلد إلى بلد، وقد تكون مخرجاتهـا تخالف التصورات أعلاه او قد توافقها، وعليـه فنجـاح الانتخابـات وإسـهامها فـي بنـاء الدولـة الديمقراطيـة، يعتمـد علـى عوامل كثيرة في مقدمتها ثقافة المواطن السياسـية وقدرته على تشخيص الغث من السمين.

معايير تصميم النظم الانتخابية

بعد هذه المقدمـة الموجزة عن النظم الانتخابية بصورة عامة، نحاول تسـليط الضـوء على المعايير التـي يحـرص القائمـون علـى وضـع الانظمـة الانتخابيـة علـى مراعاتهـا فـي تصميـم هـذه الانظمـة، مع الاخذ بنظر الاعتبار أنّ هذه المعايير ليسـت شـاملة، وقد تتقاطع مـع بعضها البعض الآخر، وقد تبدو متناقضة:

1. تحقيـق مسـتويات التمثيـل المختلفـة، كالتمثيل الجغرافـي والايديولوجي والحزبي، وأن يعكـس هذا التمثيل تركيبـة البلد الكلية. يمكن القول إن المشرّع العراقي ومنذ التغيير في 2003 قد راعى هذا المعيار، لا سيما في ما يتعلّق بالأقليات الدينية والقومية وتمثيل المرأة، من خلال مبدأ الكوتا.
2. جعـل الانتخابات فـي متنـاول الجميع وذات معنـى، بأن يشـعر الناخبـون أن هنـاك قيمة لأصواتهـم فـي التأثيـر فـي تحسـين واقـع الدولـة. راعى المشـرّع العراقي هـذا المعيار

وجعل الانتخابات في متناول الجميع، إلا أنّ هناك فئة كبيرة من الناخبين تعتقد أن لا جدوى ولا أثر لأصواتهم في إحداث تغيير إيجابي في واقع الدولة.

3. توفير المحفزات لتحقيق المصالحة، كما في حالة التنازع القومي أو الديني أو الطائفي. في الأعم الأغلب يعمل المشرّع العراقي على ضمان حقوق المكونات في التمثيل دون الاخذ بنظر الاعتبار تحقيق المصالحة الوطنية والمجتمعية.
4. تمكين الحكومات من التمتع بالاستقرار والكفاءة، من خلال النتائج التي تسهم في تحقيق الاستقرار. ولا اعتقد أنّ النظام الانتخابي الجديد سيسهم في تحقيق الاستقرار الحكومي، كون النظام الانتخابي المُعتمد يساعد في فوز المستقلين والأحزاب الصغيرة مما ينعكس سلبا على تشكيل الحكومة واستقرارها.
5. إخضاع الحكومات للمساءلة، من خلال تمكين الناخب من إحداث التغيير في الائتلافات الحاكمة. وهذا المعيار متحقّق في أغلب النظم الانتخابية وإن كان بمستويات مختلفة، وهو يعتمد بصورة أساسية على ثقافة الناخب السياسية وإرادة التغيير عنده.
6. إخضاع الممثلين المنتخبين للمساءلة، هذا المعيار متحقق أيضا في أغلب النظم الانتخابية وهو يعتمد بصورة أساسية على الناخب.
7. تحفيز المعارضة التشريعية. للأسف بسبب المحاصصة التي اعتمدتها الاحزاب العراقية منذ التغيير في 2003 ولغاية الآن غاب مبدأ مهم جدّاً من مبادئ الديمقراطية، الا وهو المعارضة السياسية، وما يمكن أن تنتجه من نقد بنّاء وتقويم للعملية السياسية، نعم نوع النظام الانتخابي يؤثر في هذه المعارضة من حيث القوة لا من حيث الوجود، فيُذكر أنّ نظام الفائز الأول يساعد في تأسيس معارضة حقيقية، إلا أنّ الواقع العملي لا يسمح بذلك، بسبب ضعف الثقافة السياسية، وقدرة المال السياسي على التأثير في خيارات الناخب، وشراء الذمم بعد الانتخابات[4].

نوع النظام الانتخابي في القانون (الجديد)

ترتبط عملية إصلاح النظام الانتخابي ارتباطا وثيقا بالمشاركة السياسية، فكلما اتسعت مساحة المشاركة في الانتخابات وزادت رقعة هيئة الناخبين، كلما كان التمثيل النيابي أكثر عدلاً وتعبيراً عن رغبة الجماهير[5]. غادر المشرّع العراقي في قانون انتخابات مجلس النواب الجديد نظام التمثيل النسبي الذي اعتمده منذ التغيير في 2003 ولغاية تشريع هذا القانون إذ اعتمد أحد نُظم الأغلبية، وهو نظام الفائز الأول، جاء ذلك في البند ثالثا من المادة 15 من القانون[6]، يوصف هذا النظام، بأنّه نظام يفوز فيه المرشح الذي يحصل على أصوات تفوق عدد أصوات كل من المرشحين الآخرين، ويُطبَّق هذا النظام في دوائر انتخابية أُحادية التمثيل. إلا أنّنا نجد أن المشرّع نصّ في الفقرة أولا من المادة (15) على أنّ المحافظة تتكوّن من دوائر متعددة، ونص في الفقرة ثانياً من ذات المادة أعلاه على أن الترشيح يكون فردياً في الدائرة الانتخابية، وأشار في الفقرة ثالثاً من ذات المادة إلى توزيع المقاعد بين المرشحين في الدائرة الانتخابية بعد إعادة ترتيبهم وفقاً لعدد الأصوات التي حصل عليها كل منهم ويُعدّ فائزا من حصل على أعلى الأصوات على وفق نظام الفائز الأول وهكذا بالنسبة للمرشحين المتبقين، وهذا يعني أنّ الدائرة تتكوّن من أكثر من مرشّح وليس مرشحاً واحداً، وهذا يعني أنّ النظام الذي أخذ به المشرّع العراقي هو نظام الصوت الواحد غير المتحوّل، وليس نظام الفائز الأول!!!، وهذا النظام لا ينتمي لنُظم الأغلبية أو نُظم التمثيل النسبي أو نظم الانتخاب المختلطة. نظام الصوت الواحد غير المتحوّل يُطبَّق في دوائر انتخابية متعدّدة التمثيل، يصوّت فيه الناخبون للمرشحين الأفراد وليس للأحزاب، ويفوز المرشحون الحاصلون على أعلى الأصوات، يملك فيه الناخب صوتاً واحداً يمكنه التصويت لأي من المرشحين على ورقة الاقتراع. وفي الحقيقة أن هذه الطريقة في صياغة نصوص القانون تُظهر ارتباك المشرّع في تحديد وجهته وما يبغيه، وتظهره بصورة من لا يميّز بين أنواع النظم الانتخابية، وهذا معيب بحق المشرّع العراقي للأسف.

استُخدِم نظام الصوت الواحد غير المتحول في أفغانستان، والأردن (تحوّلت الأردن فيما بعد إلى نظام القائمة النسبية المفتوحة في 2016)، وجزر البيكتيرن وفانواتو، واستخدم في انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ في كل من اندونيسيا والتايلاند،

استُخدِم نظام الصوت الواحد غير المتحول في أفغانستان، والأردن (تحوّلت الأردن فيما بعد إلى نظام القائمة النسبية المفتوحة في 2016)، وجزر البيكتيرن وفانواتو، واستخدم في انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ في كل من اندونيسيا والتايلاند، وكذلك لانتخاب 176 عضواً من أصل 225 في برلمان التايوان التي تعتمد نظاما متوازيا، وعُرِف هذا النظام بشكل أساسي من خلال تطبيقه في مجلس العموم الياباني بين الأعوام (1948 – 1993)، إذ يبلغ عدد أعضاء مجلس العموم (511)، مقسمين على (129) دائرة انتخابية، ويتراوح عدد ممثلي الدائرة بين (1 – 6) أعضاء. استطاع الحزب الليبرالي الديمقراطي الياباني في ظل هذا النظام الفوز في الانتخابات والسيطرة على زمام الحكم فيها، وحال دون قدرة المعارضة على منافسته بشكل فعال، من خلال سياسات ركّزت على تأييد مجموعات محدّدة من الناخبين، وتوفير المكاسب وتحقيق المصالح الخاصة مكانتها الهامة من خلال تحفيزه على انتهاج السياسات الفردية القائمة على تبادل المصالح[7]، ولذا نتصور أن الزبائنية المنتشرة في كل الانتخابات التي شهدها العراق منذ 2003 ولغاية الآن ستتكرّس في هذه الانتخابات بشكل أوضح وأجلى نتيجة صغر الدائرة وقلّة عدد المستهدفين بتقديم الخدمات والمصالح مما يوفر المال والجهد للمرشح الذي يسلك هذا المسلك، ويُصعِّب الأمر على المرشح المستقل أو النزيه.

مزايا نظام الصوت الواحد غير المتحول:

1. نظام الصوت الواحد غير المتحول سهل الفهم والتطبيق.

4. يراجع كتاب أشكال النظم الانتخابية، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والنظم الانتخابية، ط2010.
5. زهيرة بن علي، دور النظام الانتخابي في إصلاح النظم السياسية، أطروحة دكتوراه، 2015، ص5، نقلا عن موريس دوفرجيه في كتابه المؤسّسات السياسية.
6. طبقا لنسخة قسم المتابعة التشريعية في مجلس النواب العراقي، نسخة 29/12/2019.
7. أشكال النظم الانتخابية، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ط2010، ص 148.

2. يُمكِن مرشحي الأحزاب الصغيرة والمرشحين المستقلين ومرشحي الأقليات من الفوز بالانتخابات.
3. ترتفع نسبية النتائج المتمخضة عن هذا النظام كلما زاد حجم الدائرة الانتخابية.

4. يدفع الأحزاب الكبيرة إلى تنظيم نفسها بشكل أفضل بتوجيه ناخبيها لتوزيع أصواتهم بين مرشحيها بشكل يضمن لها الفوز بأكبر عدد ممكن من المقاعد.

عيوب نظام الصوت الواحد غير المتحول:

1. قد يؤدي هذا النظام إلى عدم فوز الأحزاب الصغيرة والمستقلين بأي مقعد نيابي نتيجة تشتّت أصواتهم بين مرشحيهم.
2. كلما صغر حجم الدائرة الانتخابية كلما اشتدّ التنافس بين مرشحي الحزب الواحد، مما يسهم في تعميق الانقسامات الداخلية في الأحزاب، وبالتالي انتهاج سياسة الزبائنية الانتخابية.
3. يتسبّب هذا النظام بضياع أعداد كبيرة من الأصوات.

ما يثير الاستغراب أكثر أن هذا القانون جاء بناءً على رغبة وتأييد من المتظاهرين، لا سيما في ما يتعلّق بتغيير النظام الانتخابي، إذ كانت هناك مطالبات بتطبيق نظام الفائز الأول، ونحن نتساءل هل الأفضل للمستقلين أن يتنافسوا في دائرة كبيرة (محافظة) أم في دائرة أُحادية أو محدودة التمثيل؟!!! وهل يستطيع المستقلون منافسة أموال وسلطة ونفوذ وقوة الأحزاب وذوي الأموال وشيوخ العشائر في الدائرة الصغيرة بعد أن كانوا عاجزين عن منافستهم في الدائرة الكبيرة؟!!!.

شروط الترشيح

اشترط المشرّع في المرشّح لعضوية مجلس النواب أن يكون عمره (28) سنة[8]. نرى أن هذا العمر لا يتناسب والمهام الملقاة على عاتق عضو مجلس النواب من تشريع القوانين الاتحادية والرقابة على أداء السلطة التنفيذية، فإنّ هذا العمر يكون فيه الانسان في الأعم الأغلب قليل التجربة غير ناضج سياسيا.

وحسنا فعل المشرّع عندما اشترط أن يكون المرشح غير محكوم بجناية او جنحة مخلة بالشرف او أثرى على حساب المال العام بحكم قضائي بات وإن شُمِل بالعفو عنها[9]، فمجلس النواب الدورة الحالية كان فيه بعض النواب ممن أدين بارتكاب جريمة، وحُكِم عليه بحكم بات، وشُمِل بالعفو العام وترشّح في الانتخابات السابقة وفاز بعضوية مجلس النواب، وهذه طامّة كبرى ومهزلة عظيمة تصيب الناس باليأس والقنوط من هذه المؤسّسة عندما يكون فيها أمثال هؤلاء الأعضاء.

كما اشترط المشرّع على المرشّح أن يقدّم قائمة بأسماء ما لا يقل عن (500) ناخب غير مكرّر داعم لترشيحه، من الناخبين المسجّلين في الدائرة الانتخابية التي يتقدّم للترشيح فيها بقائمة منفردة[10]، وهذا الشرط ينفع في منع الأشخاص ممن لا يحظون بتأييد جماهيري من الترشّح وبالتالي تقليل الكلفة المالية والجهد الذي تتكبده مفوضية الانتخابات، وهو شرط طبيعي وواقعي كون المرشح سيحتاج أكثر من هذا الرقم بكثير كي يستطيع المنافسة على الفوز.

ووضع المشرّع العراقي عقبة أخرى في طريق

8. قانون انتخابات مجلس النواب المادة، نسخة قسم المتابعة التشريعية، (8/اولاً).
9. المصدر السابق المادة (8/ثالثا).
10. المصدر السابق، المادة (8/سادساً).

المرشحين للانتخابات، وهي إيداع مبلغ تأمينات لدى المفوضية، يحدّده مجلس المفوضين، ويعد إيراداً نهائيا لخزينة الدولة في حال عدم فوز المرشّح[11]، ومهما سيكون حجم المبلغ فإنّ ذلك يشكّل عائقاً أمام تمكين ذوي الدخل المحدود من المشاركة في الانتخابات، وفي ذلك خرق للهدف ثالثاً من أهداف هذا القانون في ضمان حقوق الناخب والمرشّح في المشاركة الانتخابية.

الشفافية

اشتكى كثير من المرشحين من أنّهم لا يحصلون على معلومات دقيقة عن عدد الأصوات التي حازوا عليها وأنّ المفوضية العليا المستقلة للانتخابات تزود الحزب فقط بمعلومات تفصيلية، والحزب يرفض كشفها لمرشحيه، مما يجعل المرشحين يَشكّون في سرقة أصواتهم وتحويلها لغيرهم باتفاق الحزب مع المفوضية، ولذا كان المشرّع موفّقا حين نصّ في المادة (38/ثانيا) من القانون على إلزام المفوضية بالإعلان عن نتائج الانتخابات التفصيلية ومنها عدد الأصوات الصحيحة والباطلة ونسب المشاركة وأصوات القوائم المفتوحة والمنفردة والمرشحين الفائزين والخاسرين في كل دائرة انتخابية. ونرى أن يضاف لهذا النص أيضا إلزام المفوضية بتسليمها مباشرة للمرشّح أيضا وحين الإعلان عن النتائج مباشرة كي تكون النتائج موثوقة وتدفع المفوضية عن نفسها شبهة التلاعب بالنتائج والتواطؤ مع الاحزاب.

مبادئ جديدة

في هذا القانون الجديد أضاف المشرّع مبادئ جديدة لم تكن موجودة في قانون انتخابات مجلس النواب السابق رقم 45 لسنة 2013 المعدل، فنصّ في المادة (45) منه بعدم الجواز لأي نائب أو حزب أو كتلة مسجلة ضمن قائمة مفتوحة فائزة بالانتخابات الانتقال إلى ائتلاف او حزب او كتلة او قائمة أخرى إلا بعد تشكيل الحكومة بعد الانتخابات مباشرة، دون أن يخل ذلك بحق القوائم المفتوحة أو المنفردة المسجّلة قبل إجراء الانتخابات من الائتلاف مع قوائم أخرى بعد إجراء الانتخابات. ونرى أن هذا المبدأ لا سيما في شطره الأول يحدّ نوعا ما من صفقات شراء الأصوات مقابل حصص في الوزارات والهيئات العامة.

بحسب الإطار النظري لنظام الصوت الواحد غير المتحول فإنّه ربّما يمكّن من صعود أعداد من المرشحين المستقلين وممثلي الأحزاب الصغيرة والجديدة على حساب الأحزاب الكبيرة، واذا ما تحقّق ذلك فإنه لن يحقق أغلبية أو أكثرية قادرة على تعديل مسار العملية السياسية

كما أضاف المشرّع مبدأ آخر، إذ نصّ في المادة (46) منه بالزام المرشّح الفائز بالانتخابات البرلمانية بتأدية اليمين الدستورية خلال مدة أقصاها شهر من تأريخ الجلسة الأولى، وبخلافه يخسر الفائز مقعده في مجلس النواب. وهذا الإلزام يضع حدّاً لاؤلئك المرشحين الفائزين الذين يبقون فترة طويلة دون أداء اليمين الدستورية؛ يتخيّرون بين المناصب الحكومية تاركين مقعد النيابة شاغرا، مما ينم عن عدم شعور بالمسؤولية، وينعكس سلبا على عمل السلطة التشريعية.

11. المصدر السابق، المادة (11).

الدوائر الانتخابية

فـي ما يتعلّـق بعدد الدوائـر الانتخابيـة وحجمها فـإنّ الجدل بين الأحزاب والكتل السياسـية ما زال محتدمـا، يذكـر بعـض السياسـيين والمحللين أنّ هناك مشـكلة تعترض عملية تقسـيم المحافظة عدة دوائر انتخابية لا سـيما على مستوى القضاء نتيجة مشـاكل الحـدود الادارية بيـن المحافظات والتنازع الحاصل بين كثير منها على بعض المناطق، كما أنّ عـدد الاقضية المعتمد من قبل الحكومة هو (131) بحسـب إحصائية وزارة التخطيط لسـنة 2017، وعـدد النواحـي هو (400) ناحيـة، فاذا ما اتجهـت نيـة المشـرّع إلـى اعتمـاد القضـاء فإنّها سـوف لن تكفـي لأنّ عـدد النواب بعد اسـتبعاد الكوتا يبلغ (240) فنكون بحاجة إلى أكثر من مائة قضاء إضافي، أضف إلى ذلك التداخل الحاصل في حدود الاقضية والنواحي في المحافظة الواحدة. ويمكن حلّ مشـكلة التقسيمات الإدارية لمناطق المحافظـة بترك اعتماد مسـمّى القضـاء كدائرة انتخابية، وتقسيم الدوائر طبقا للكثافة السكانية، وفـي ما يتعلـق بالتداخل بيـن المحافظات فيُحل باعتمـاد ذات الحصـص المحـددة مـن المقاعـد النيابيـة لـكل محافظـة وبغـض النظـر عـن هـذا التداخل.

الخلاصة

نعتقـد أنّ قانـون الانتخابـات الجديـد سـوف لـن يحقّـق مـا يطمـح اليـه الجمهـور مـن تغييـر في العملية السياسـية، وحتى لو حصل فإنّه سـيكون محـدوداً، نعـم وبحسـب الإطـار النظـري لنظـام الصـوت الواحد غير المتحول فإنّـه ربّما يمكّن من صعود أعداد من المرشـحين المستقلين وممثلي الأحـزاب الصغيرة والجديدة على حسـاب الأحزاب الكبيـرة، واذا مـا تحقّـق ذلـك فإنـه لـن يحقـق أغلبية أو أكثرية قادرة على تعديل مسـار العملية السياسـية وتحقيـق المعارضة القويـة في قبالة الأحـزاب الكبيـرة والقديمة، ولو تحقّـق فوز عدد قليل من المستقلين فإنّه يسبّب تشرذماً أكثر في السـلطة التشريعية، وبالتالي ضياع الأمل بتحقيق الكتلـة النيابية الكبيرة التي تسـتطيع بمفردها او بائتلاف مع كتلة أخرى تشكيل الحكومة، وبصورة أكثر تعاسـة من الدورات الانتخابية السـابقة التي انعدمت فيها الكتلة الكبيرة القادرة على تشـكيل الحكومـة بمفردهـا ما لـم تأتلف مع كتـل أخرى، الامر الذي أدّى إلى ضعف الحكومة الأخيرة، حتى وصل الامر إلى أن يتبرأ منها جميع الأحزاب والكتل التي اشتركت في تشكيلها، إلا أنّه في ذات الوقت فـإنّ هذا النظام وطبقا لإطاره النظري أيضا، فإنّه يمكن أن يؤدي إلى استحواذ الأحزاب الكبيرة على أكثرية مقاعد مجلس النواب، لا سيما تلك الأحزاب ذات القاعـدة الجماهيريـة العريضـة وذات القدرة الكبيرة على توجيه ناخبيها الوجهة التي تكفل لهم الاستحواذ على أغلب مقاعد مجلس النواب. كما أنّ القانون بشـكله الحالي سوف لن يمنع الأحزاب والتجار والمتنفذين وشيوخ العشائر من المشاركة فـي الانتخابـات والتأثيـر فيهـا والفـوز فيهـا، بل اعتقـد جازمـا أن حظـوظ المسـتقلين فـي هـذه الانتخابات سـتكون ضعيفة بسـبب الفـارق الكبير بيـن قدراتهم وانتشـارهم وتأثيرهم فـي الناخبين مقارنـة بالأحـزاب وخبراتهـا الانتخابيـة وقواعدها الشـعبية وتنظيماتهـا الممتـدة لسـنوات، إلا اذا دخلوا بعنوان واضح ووحيد وتحت رمزية مشخّصة ومعروفـة ومحل اتفاق بينهم على الأقل، فإنّهم قـد يحصلـون علـى عـدد لا بـأس به مـن مقاعد مجلس النواب يجعل منهم رقماً صعباً يمكن البناء عليه في المستقبل.

تمويل النظام الصحي في العراق

الواقع والتحديات

د. علي خضير عباس
أستاذ محاضر في كلية طب الكندي

مقدمة:

تعدّ الموارد المالية عصب النظام الصحي ويشكّل توفيرها لتغطية احتياجاته من أهم التحديات التي تواجه الأنظمة الصحية الحكومية في الدول التي تتطلّع لتقديم خدمات صحية وطبية مجانية لمواطنيها تمتاز بكونها سهلة الوصول، ميسورة، آمنة، فعّالة، مؤثرة، عادلة وترتكز على الناس (accessible, affordable, safe, efficient, effective, equitable and people centered). يزداد هذا التحدي صعوبة في ظل الكثير من المعطيات التي تواجه النظام الصحي في العراق والمتمثلة في:

- الانفجار السكاني والتزايد المضطرد لأعداد السكان (بحدود 40 مليوناً حاليا وقد يصل إلى 75 مليوناً بحلول 2040).
- ارتفاع مستوى الأمية والفقر (نحو ربع إلى ثلث السكان) وما يصاحبه من جهل بالمعلومات والممارسات الصحية والغذائية السليمة وعدم الوصول أو الحصول على خدمات صحية وطبية عالية الجودة.
- تلوّث الهواء وتراجع نسبة توزيع الماء الصالح للشرب للسكان وقلة خدمات الصرف الصحي الآمن (نحو 5 ملايين متر مكعب/يوم من مياه الصرف الصحي والمجاري ومخرجات المؤسسات الصحية لا تخضع للمعالجة المناسبة)
- زيادة الطلب على الخدمات الطبية في العراق نتيجة لتنوع الحالات المرضية وتعقيدها فهناك:

1. ارتفاع الإصابة بالأمراض غير الانتقالية (أمراض القلب، ارتفاع ضغط الدم، السكري، السرطانات) وتسبّبها بأكثر من 55% من معدل الوفيات الكلي في العراق.
2. الأوبئة والأمراض الفتاكة

- فقدان الثقة بالنظام الصحي العراقي وعدم الرضا عن مستوى الخدمات المقدمة في القطاعين العام والخاص مع ارتفاع مستوى توقعات المواطنين.
- هجرة الكثير من القدرات الطبية العراقية أو تركها للخدمة.
- تراجع مستوى الخدمات التمريضية والوقائية.
- ضعف برامج التدريب والتطوير وتأهيل الملاكات الطبية والصحية.

وفي العراق، إذ تعتمد الموازنة العامة على الإيرادات النفطية بشكل شبه كامل، فإن أي تراجع في أسعار النفط (غير المستقرة) يؤدي إلى تراجع في التخصيصات وبالنتيجة في طبيعة ومستوى واتساع الخدمات المقدمة للمواطنين. وفي ظل تراجع التمويل الحكومي وتناقص التخصيصات المالية للقطاع الصحي من الموازنة العامة، عدا سوء إدارة الموارد المالية المتاحة والفساد المالي والإداري، كل ذلك أدى إلى عدم القدرة على تحديث المؤسسات الصحية القائمة وبناء مراكز للرعاية الصحية الأولية والمستشفيات العامة والتخصصية لتأمين الخدمات الصحية الطبية التي يحتاجها المواطنون وفقا للزيادة السكانية والتطورات الحديثة في طبيعة الخدمات المرافقة للزيادة وفي طبيعة وتنوع وتعقيد الأمراض عدا تآكل البنية التحتية القائمة وضعف خدمات الصيانة ... عليه، فإن تراجع أداء المؤسسات الصحية هو نتيجة حتمية لكل ما سبق وبالتالي لجوء المواطن إلى الخدمات الطبية في القطاع الخاص وإرهاقه بأعباء مالية إضافية يمكن تجنبها أو تخفيضها.

الوضع الحالي لعملية تمويل القطاع الصحي:

تشكّل التخصيصات المالية لقطاع الصحة ضمن الموازنة العامة وحجم المصروفات الفعلية التي تظهرها الحسابات الختامية نسبة التمويل المخصّص لقطاع الصحة من الموازنة العامة مؤشراً مهماً على السياسة العامة للبلد ومدى حرص الحكومات المتعاقبة على منح الأولية لتحقيق الأهداف الصحية وفقا للخطط الوطنية وبما ينسجم مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs).

وفي غياب حسابات ختامية منشورة للتأكد من حجم المصروفات الفعلي لا سيما في ما يتعلّق منها بالمشتريات بشكل عام والأدوية بشكل خاص وما تم تحقيقه من المشاريع الاستثمارية وما تمّ صرفه أو إعادته من تخصيصات، فإنّنا سنعتمد على قوانين الموازنة العامة لعامي 2015 و2019 والمنشورة في جريدة الوقائع العراقية وعلى موقع وزارة المالية العراقية. ويظهر الجدول رقم (1) حجم التخصيصات للنفقات الجارية والمشاريع الاستثمارية لقطاع الصحّة وهي بحدود 4.5 % بينما الاستثمار في الصحة لا يتجاوز 1 % من التخصيصات الاستثمارية.

جدول رقم (1): تخصيصات النفقات الجارية والمشاريع الاستثمارية للموازنة العامة ووزارة الصحة

	2015			2019*			
	وزارة الصحة	إجمالي الموازنة العامة	النسبة	وزارةالصحة والبيئة		إجمالي الموازنة العامة	النسبة
النفقات الجارية	5077.292295	78248392443	6.5	المركز	2940.600357	100059.110004	5.7
				المحافظات عدا نينوى وكركوك	2776.539914		
				الإجمالي	5717.140271		
المشاريع الاستثمارية	340.000000	41214.037106	0.08	المركز	351.300301	33048.506408	1.0
				المحافظات عدا نينوى وكركوك	00		
				الإجمالي	351.300301		
المجموع	5417.292295	119462.429539	4.5	الكلي	6068.440572	133107.616412	4.56

* في العام 2019، تمّ دمج وزارتي الصحة والبيئة وبالتالي الموازنة للقطاعين وقسمت بين المركز والمحافظات (عدا نينوى وكركوك)

وإذا أخذنا بنظر الاعتبار وضع العراق مقارنة بدول العالم المختلفة وفقا لأرقام منظمة الصحة العالمية للعام 2015 من حيث نسبة الإنفاق الصحية من إجمالي الموازنة الحكومية سنجد أن العراق يقع ضمن الدول الأقل تخصيصا للأموال لقطاع الصحة كما هو مبين في الشكل رقم (1)

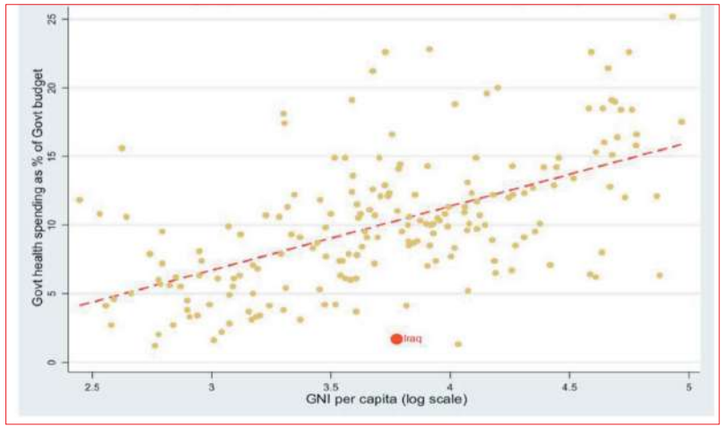

شكل رقم (1)
نسبة الإنفاق الصحي من إجمالي الموازنة الحكومية في دول العالم لعام 2015 (بالدولار الأمريكي)

وإذا نظرنا إلى حجم الإنفاق العام على الصحة من إجمالي الناتج المحلي (GDP) لسنة 2015 وبحسب منظمة الصحة العالمية فقد بلغت أقل من 1 % في العراق بينما تصل في مصر إلى 1.3 % والسودان 2 % والمغرب وجيبوتي والإمارات وقطر نحو 2.5 % وعمان والكويت والبحرين أقل بقليل من 3.5 % ولبنان وتونس أكثر من 3.5 % بينما تزيد عن 4 % في إيران والسعودية كما هو مبين في الشكل رقم (2).

شكل رقم (2) نسبة الإنفاق العام على الصحة من إجمالي الناتج المحلي في الشرق الأوسط لعام 2015

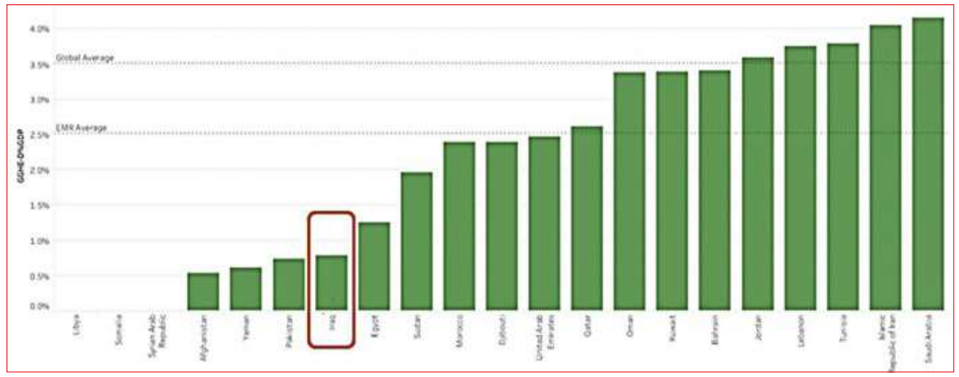

كما يعد الإنفاق الصحي للشخص الواحد في العراق من الأقل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وهو لا يتجاوز 155 دولاراً في السنة للعام 2015 بحسب منظمة الصحة العالمية. بينما يبلغ في مصر (157 دولاراً) والأردن (257 دولاراً) وتونس (258 دولاراً) وإيران (366 دولاراً) وعمان (636 دولاراً) ولبنان (645 دولاراً) والبحرين (1190 دولاراً) وفي قطر (2030 دولاراً) وكما هو مبيّن في الشكل رقم (3).

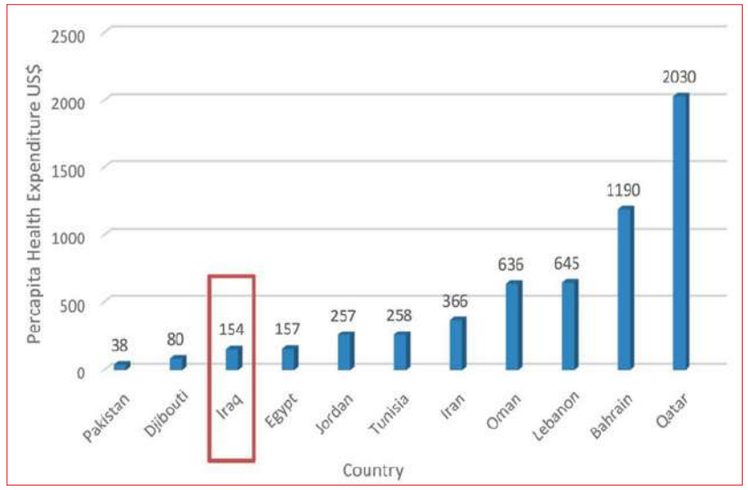

شكل رقم (3)
معدل الإنفاق على الصحة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

في الجدول رقم (2)، يظهر بشكل تفصيلي توزيع الأموال المخصّصة لوزارة الصحة. إذ تشكّل مرتبات الموظفين أكثر من 50% من إجمالي التخصيصات مع زيادة واضحة للعام 2019 مقارنة بالعام 2015 (من 51.7 % إلى 58.1 %) بينما تراجعت نسبة التخصيصات للأدوية من 28.3% في العام 2015 إلى 24.7 % في العام 2019. وإذا أخذنا بنظر الاعتبار أن العام 2018 شهد توفير 12 % فقط من الأدوية الأساسية بشكل كامل طوال العام، بينما لم تتوفّر إطلاقا 49 % من الأدوية الأساسية وتوفر الباقي منها والبالغ 39 % بشكل متقطع. أما بالنسبة للأدوية الأخرى خارج قائمة الأدوية الأساسية التي تحتاجها المستشفيات وتقدّم الخدمات الطبية الثانوية والتخصصية فحدث ولا حرج ويكفينا مثلا ندرة توفر الأدوية السرطانية. وبناءً على ذلك، يمكننا تقدير حجم العجز الدوائي الذي تعاني منه المؤسّسات الصحية الحكومية وما يعنيه ذلك من خلل في تقديم العلاج المناسب وتأثيره في شفاء المريض أو اضطراره لتوفيره من القطاع الخاص وما يعنيه ذلك من إثقال لكاهل المريض والمشاكل التي ترافقه.

جدول رقم (2): توزيع التخصيصات

تفاصيل	2015	2019		
	الوزارة والمحافظات	الوزارة	المحافظات عدا كركوك ونينوى	المجموع
تعويضات الموظفين	2801.277349	1049.400524	2477.231159	3526.631683
المستلزمات الخدمية	844،270466	35.130183	54.307767	89.43795
المستلزمات السلعية	1919،560000	1579.845295	168.013525	1747.85882
صيانة الموجودات	127،814050	191،389675	58.630078	250.019753
النفقات الرأسمالية	55،608300	6.242393	11.190233	17.432626
المنح والإعانات وخدمة الدين	2،086500	3.658463	3.518922	7.177385
الالتزامات والمساهمات	1،155000	2،344296	0	2.344296
البرامج الخاصة	84،262660	72،589528	3،64823	76.237758
الرعاية الاجتماعية	00	00	0	0
المجموع عدا تعويضات الموظفين	2275،914976	1891،199833	299.308755	2190.508588
مجموع النفقات الجارية	5077،292295	2940،600357	2776.539914	5717.140271
المشاريع الاستثمارية	340.000000	351،300301	0	351.300301
الأدوية	1533،465000	1500.000000		
إجمالي الموازنة	5417،292295	3291.900658	2776.539914	6068.440572
نسبة المرتبات إلى باقي النفقات	51.7	58.1		
نسبة الادوية إلى باقي النفقات	28.3	24.7		
نسبة المشاريع الاستثمارية إلى باقي النفقات	6.3	5.8		

توجهات ومعالجات وزارة الصحة:

لقد تبنّت وزارة الصحة في مراحل مختلفة مجموعة من الرؤى والخطط والبرامج والإجراءات التي تهدف إلى زيادة الإيرادات المتأتية لقطاع الصحة وبما يمكنها من تحقيق الأهداف المرسومة، وفي ما يلي أهمها وفقا للتسلسل التاريخي:

عام 2008:

في العام 2008، وبعد مناقشات محدودة وعلى عجالة، تم تمرير قانون تعديل قانون العيادات الطبية الشعبية رقم (89) لسنة 1986 الذي نشر في جريدة الوقائع العراقية بالعدد 4098 في 2008/11/24 وينص في المادة (2):

المادة (2): تضاف المادة ادناه إلى القانون لتكون المادة (التاسعة) منه ويعدّل تسلسل المواد الأخرى تبعا لذلك:

المادة التاسعة:

أولاً: تعامل الأجنحة الخاصّة في المستشفيات الحكومية معاملة العيادات الطبية الشعبية وتشمل بأحكام هذا القانون.

ثانيا: ينظم عمل الأجنحة الخاصة التي لا تزيد نسبتها عن 25% من أسِرَّة المستشفى ذات العلاقة بموجب تعليمات يصدرها الوزير.

المادة – 3 – ينفّذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

والغرض الذي حدّده القانون لهذا التعديل هو معاملة الاجنحة الخاصّة بالمستشفيات الحكومية معاملة العيادات الطبية الشعبية، شرّع هذا القانون. للأسف، لا تتوفر لدينا تفاصيل بشأن مجمل الإيرادات المتأتية عن عمل الأجنحة الخاصة وطريقة توزيعها وحجم أثرها في توفير احتياجات المستشفيات دون إغفال أنّ العمليات تجرى في نفس الصالات العائدة للمستشفى وتستهلك موارد الخدمات العمومية.

له:

لقد أسهم هذا التعديل في توفير موارد للمستشفيات لتغطية بعض من احتياجاتها وفي نفس الوقت تأمين دخل إضافي لكوادر المستشفيات المشاركين في التداخلات الجراحية والفحوص التي تجري ضمن ما يعرف بالأجنحة الخاصة.

عليه:

لقد سمح هذا التعديل بإدخال خدمات القطاع الخاص داخل المؤسّسة الصحية الحكومية وخلق تضاربا واضحا في المصالح واتسع لاحقا ليشمل إجراء الكثير من الفحوص مقابل مبالغ مالية خارج أوقات الدوام الرسمي. كما لم تدخل الإيرادات ضمن الموازنة العامة لوزارة الصحة وبقيت تحت إدارة دائرة العيادات الشعبية بوصفها تخضع للتمويل الذاتي.

عام 2013:

في العام 2013، تبنّت وزارة الصحة السياسة الصحية الوطنية (2014-2023)، آخذة بالاعتبار الاحتياجات الصحية السكانية المتنامية ومحدودية الموارد ووفقاً لما ورد في الدستور العراقي وخطة التنمية الوطنية (2013-2017)، تتضمّن مجموعة الأهداف والاستراتيجيات التي من شأنها أن تقود تطورات القطاع الصحي العراقي في المستقبل.

لقد تمّ تطوير السياسة الصحية الوطنية من قبل وزارة الصحة وبالتعاون مع لجنة الصحة والبيئة في البرلمان ومجالس المحافظات ووزارات (التعليم العالي، المالية، التخطيط، وزارة صحة إقليم كوردستان) ومنظمة الصحة العالمية والنقابات ذات العلاقة وتهدف إلى إنشاء نظام صحي وطني عادل وشامل يتطلب الالتزام المستمر بهذه السياسة من قبل جميع أصحاب الشأن (ذوي العلاقة) من الشركاء من أجل تركيز جهودهم وتحقيق مفهوم

التآزر في الاستثمار الامثل للموارد المتاحة في تقديم خدمات الرعاية الصحية وتحقيق أقصى حدّ من الكفاءة والفاعلية في استجابة النظام لتلبية الحاجات الصحية للفرد والمجتمع العراقي.

إنّ سياسة التمويل الصحي المقرّة في السياسة الصحية الوطنية تتضمّن الأركان التالية:

1.الموارد المالية:

الدولة هي الممـوّل الرئيس للموارد المالية للمؤسّسات الصحية من أجل تقديم الخدمات الصحية وتدريب وتطوير مواردها البشرية مع المحافظة على مستوى منخفض للإنفاق من قبل المواطن، وهي مسؤولة عن زيادة التخصيصات المالية للقطاع الصحي في الموازنة المركزية ووفق الحاجات الصحية وإضافة مصادر تمويل أخرى واعتماد الاستثمار في تقديم الخدمات الصحية كمورد مالي يضمن تقديم خدمة صحية ذات جودة عالية.

2.الإدارة المالية:

تطوير نظام الإدارة المالية على مستوى المركز ودوائر الصحة وتحسين الكفاءة، والقدرة على الاستجابة والمساءلة والتدقيق والشفافية من خلال زيادة التنسيق ما بين وزارات الصحة والمالية والتخطيط. توحيد الموازنة التشغيلية والاستثمارية لوزارة الصحة تحت سقف واحد والتوجه نحو موازنة البرامج ضمن إطار متوسط الاجل وربطها بالسياسات الصحية والخطط الاستراتيجية وتطوير موازنات مستجيبة للنوع الاجتماعي على أن يتمّ تقدير التكاليف لتحديد تكلفة أنظمة تقديم خدمات الرعاية الصحية حسب العنصر.

3.الحماية المالية في الصحة

توفير الحماية المالية من أجل ضمان رعاية صحية لجميع المواطنين من خلال تطوير مبادرات يكون قانون الضمان الصحي أحدها من أجل حماية الأسر الفقيرة من الأعباء المالية المترتبة على حصولهم على الخدمات الصحية. إنّ الخدمات الأساسية في المؤسسات الصحية الحكومية مجانية أو قد تخضع لإجور رمزية عند الحصول عليها من أجل زيادة وعي المواطن بتكاليف خدمات الرعاية الصحية.

كلفة السياسة الصحية الوطنية

لقد تبنَّت السياسة الوطنية للخطة العشرية (2014-2023) آلية عامة لاحتساب الكلف ووضعت لها سيناريوهات مختلفة ومن خلال الاستعانة بنماذج الكلفة التي تم وضعها في خارطة الطريق، فقد اعتمدت ستة عناصر رئيسة لحساب الكلفة وهي:

1.التكلفة الجارية لتقديم الخدمات.

2.الاستثمار في موارد بشرية إضافية (التدريب والتأهيل).

3.بناء وتطوير المنشآت الصحية.

4.الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

5.التطوير التنظيمي وتعزيز القدرات والقابليات الإدارية.

6.الحوكمة والإدارة.

إن احتساب التمويل المالي الخاص بالسياسة الصحية الوطنية وبما يمكنها من تحقيق أهدافها للسنوات العشر القادمة بحسب نفس الخطة قد لا يكون سهلا وقد تم وضع تصورين افتراضيين يعتمدان المعايير الآتية:

1)إنّ الإنفاق على الفرد سوف لا ينخفض دون حدود مستوى موازنة عام 2011 وإنَّ الإنفاق العام سيزداد للصحة مع زيادة عدد السكان.

2)الأجور والرواتب ستتحسّن بمعدل 3% سنويا.

3)ستتم السيطرة تدريجيا على تضخّم الدينار العراقي للوصول إلى حدوده المعقولة.
4)سيخصّص 10 % من الموازنة إلى التدريب خلال هذه المدّة.
5)سيخصّص 30 % من الموازنة لبناء رأس المال خلال السنوات الخمس الأولى و20% خلال السنوات الخمس الثانية.

السيناريو الاول يفترض حصول زيادة متوازنة في حصّة الفرد خلال مدة عشر سنوات بينما يعتمد السيناريو الثاني على ثبات حصّة الفرد خلال المدة نفسها وكما هو مبين في الجدول رقم (3) (علما أنّ الأرقام بالدولار الأمريكي).

جدول رقم (3): سيناريوهات تمويل السياسة الصحية الوطنية وفقا لعناصر حساب الكلفة (بالدولار)

السيناريو	السنة	حصة الفرد السنوية	عدد السكان المتوقع بالملايين	الميزانية المتوقعة بالمليارات	التدريب بالمليارات	نفقات استثمارية بالمليارات	نفقات جارية بالمليارات	الحوكمة بالمليارات	الكلفة التقريبية بالمليارات	التدريب بالمليارات	نفقات استثمارية بالمليارات	نفقات جارية بالمليارات	الحوكمة بالمليارات
1	2013	210	31	6.51	0.6	1.81	3.61	0.49	6.61	0.55	1.57	4	0.49
	2015	220	33	7.26	0.67	2.01	4.03	0.54	7.13	0.67	1.57	4.35	0.54
	2019	240	37	8.88	0.82	1.64	5.75	0.67	8.65	0.91	1.57	5.5	0.67
2	2013	210	31	6.51	0.6	1.81	3.61	0.49	7.25	0.82	1.57	4.37	0.49
	2015	210	33	6.93	0.64	1.92	3.85	0.52	7.٧	0.87	1.57	4.81	0.52
	2019	210	37	7.77	0،72	1.44	5.03	0.58	8.90	0.98	1.57	5.77	0.58

له:
لأوّل مرة، تحاول وزارة الصحة، تحديد كلفة واضحة ومطلوبة وضمن سيناريوهات مختلفة تأخذ في نظر الاعتبار الإمكانيات المتاحة والمحتملة وفقا لخارطة الطريق لتحقيق الأهداف المرسومة.

عليه:
لا يبدو أنّ عملية احتساب الكلف أخذت بنظر الاعتبار احتياجات القطاع الصحي للأجهزة والمستلزمات وتغطية الاحتياج الدوائي وتعزيز الجودة والاعتمادية وغيرها.

عام 2016:
في العام 2016، أقرت وزارة الصحة مجموعة من الأجور للخدمات التي تقدّمها في مراكز الرعاية الصحية الأولية والمستشفيات العامة والتخصصية. فعلى سبيل المثال، تم تحديد أجرة الكشفية بمبلغ (1000) دينار، والاشعة بمبلغ (2000) دينار والتحليلات بمبلغ (1000) دينار لكل تحليل وأجور العملية الصغرى بمبلغ (5000) دينار والوسطى بمبلغ (100000) دينار والكبرى بمبلغ (150000) دينار والعمليات فوق الكبرى بمبلغ (200000) دينار.
وبالعودة إلى التقرير الإحصائي السنوي لوزارة

الصحة لعام 2017، نجد أن مراكز الرعاية الصحية الأولية شهدت 24,187,297 زيارة وبمعدل أقل من زيارة واحدة لكل مواطن في العام (المعدل السنوي للزيارات يتراوح بين 4-6 زيارات في العام). وبحسبة بسيطة يتبيّن لنا أن الوزارة حقّقت إيرادات تزيد على 24 ترليون دينار عراقي دون حساب الإيرادات المتأتية من أجور التحاليل والأشعة.
وأما في ما يتعلّق بخدمات الرعاية الصحية الثانوية والثالثية التي تقدّم في المستشفيات العامة والتخصصية فنجد أنّها قامت بإجراء 261486 عملية فوق كبرى و260787 عملية كبرى و326010 عملية متوسطة و554249 عملية صغرى بإيراد كلي يتجاوز 15 ترليون دينار.

له:
يمكن أن تدرس قيمة الإيرادات المتحقّقة بشكل تفصيلي لقياس الأثر المتحقّق في تقييم الخدمات المتقدمة ومدى تحسينها وتخفيف الضغط على مؤسساتنا الصحية.

عليه:
لا تشكّل الإيرادات المتأتية، رغم عدم حصرها بشكل واضح وتفصيلي، قيمة كبيرة ممكن أن تشكّل إضافة مهمة لتغطية جانب من الكلفة المطلوبة لتقديم الخدمات الصحية والطبية للمواطنين. كما أنّها تتعارض مع مبدأ مجانية الخدمات الصحية الأساسية الذي أقرته السياسات الصحية الوطنية.

عام 2019:
في العام 2019، وضمن أولويات عمل الوزارة التي حدّدها الوزير علاء العلوان في كتابه (الوضع الصحي في العراق، التحديات وأولويات العمل)، نصت الفقرة (2) على مراجعة آليات التمويل الصحي وخيارات زيادة التخصيصات المالية لقطاع الصحة. وإذ إن خطة الوزير المعلنة في كتابه تهدف إلى التغطية الصحية الشاملة وحصول المواطنين على رعاية صحية «أساسية» دون أن تكون هناك أي أعباء مالية. وتحدّث عن أربعة اتجاهات لرفع مستوى تمويل القطاع الصحي:

الاتجاه الأول: زيادة حصة الصحة في الموازنة الحكومية.
الاتجاه الثاني: إيجاد مصادر تمويل إضافية للقطاع الصحي ووضعت التأمين الصحي الاجتماعي كخيار.
الاتجاه الثالث: إيجاد مصادر مبتكرة للتمويل الصحي مثل التبرعات ورفع الضرائب (لا سيما على المنتجات الضارة مثل التبغ والكحول وغيرها من الأطعمة غير الصحية).
الاتجاه الرابع: توفير المزيد من الصحة مقابل ما هو متاح من مال عبر استخدام رشيد وعقلاني وعالي المردود.

له:
التأكيد على مجانية الخدمات الأساسية دون بيان كلفتها والتخصيصات المالية المطلوبة لتسييرها.

عليه:
- لم يتم الحديث عن الخدمات الطبية الثانوية والتخصصية التي تقدّمها المستشفيات وهل ستكون مجانية وبدون أعباء مالية؟
- لم يقدّم رؤية واضحة لتوجه الوزارة وتقديم خطط واضحة وتفصيلية.
- لا توجد تفاصيل عن ماهية التأمين الصحي الاجتماعي وهل سيشمل موظفي الدولة وما طبيعة الاستقطاعات المتوقعة وشكلها وخيارات التأمين وما يتحمله المواطن من أعباء مالية (دون وجود ضمانات بتحسين الخدمات).

- يبـدو أن كل وزير يحاول أن يقدّم وصفة جديدة دون أدنـى مراجعة لما سـبق إنجـازه وتقديمه (تخلـو مـن أرقـام وبيانـات وتحليـل للتجـارب السابقة والدروس المستفادة).

الإشكاليات والحلول:

أولا:لقد وضعت، في الدستور العراقي النافذ، مادتان ذات صلة بالخدمات الصحية وهما:

المادة (30):

أولاً: تكفل الدولة للفرد وللأسرة وبخاصة الطفل والمرأة الضمان الاجتماعي والصحي، والمقومات الأساسية للعيش في حياةٍ حرةٍ كريمة، تؤمن لهم الدخل المناسب، والسكن الملائم.

ثانياً: تكفل الدولة الضمان الاجتماعي والصحي للعراقيين في حال الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل أو التشرد أو اليتم أو البطالة، وتعمل على وقايتهم من الجهل والخوف والفاقة، وتوفر لهم السكن والمناهج الخاصة لتأهيلهم والعناية بهم، وينظم ذلك بقانون.

المادة (31):

أولاً: لكل عراقي الحق في الرعاية الصحية، وتعنى الدولة بالصحة العامة، وتكفل وسائل الوقاية والعلاج بإنشاء مختلف أنواع المستشفيات والمؤسسات الصحية.

ثانياً: للأفراد والهيئات إنشاء مستشفياتٍ أو مستوصفاتٍ أو دور علاجٍ خاصة، وبإشرافٍ من الدولة، وينظم ذلك بقانون.

لقـد عجز النـص الدسـتوري عن توضيح مسـؤولية الدولـة بشـكل واضـح وهـل كلمـة تكفـل تعنـي مجانيـة الرعايـة الصحية وأن يخلـو الضمان الصحي والإجتماعـي من أي كلفة وبالتالـي ترك الموضوع للتأويـلات فـي ظـل عجـز الحكومـة عـن تأميـن التخصيصـات اللازمـة للقطـاع الصحـي نتيجـة لسياساتها التي لا تضع صحة المواطن كأولوية؟

ثانيا:

بالعودة للسياسة الصحية الوطنية التي تبنّتها وزارة الصحة للفترة من (2014-2023) وإجراء مقارنة بين التخصيصـات الممنوحة لـوزارة الصحة في الموازنة العامـة لعامـي 2015 و2019 وسـيناريوهات الكلفة التقديريـة والتخصيصـات المتوقعة للصحة لنفـس الأعـوام، ورغم أن حسـاب الكلـف لم يأخذ بنظـر الاعتبـار، كما يبـدو، حجـم الاحتيـاج الدوائي للعـراق للأدويـة الأ ساسـية والتخصصية وأمور تفصيليـة أخـرى، فـإنَّ هناك عجـزا كبيـرا يظهر مع تقديرات السيناريو الأول الذي يفترض حصول زيادة متوازنـة في حصة الفرد ومع السـيناريو الثاني أيضا الـذي يفتـرض ثباتاً فـي حصة الفـرد وبحدود 40% في الحالتين. وهذا يؤشـر بشـكل واضح تراجعاً في التخصيصات المالية ناهيك عن الطموح في زيادتها بمـا يتوافـق وزيـادة الاحتيـاج المتوقـع للخدمات الصحية والطبية سنويا وكما هو مبين في الجدول رقم (4).

ثالثا:

لقد أغفلـت السياسـة الصحية الوطنيـة وأولويات العمـل التـي حدّدتهـا الـوزارة فـي كتابهـا (الوضع الصحـي في العـراق، التحديـات وأولويـات العمل) دور القطـاع الخـاص فـي تقديـم خدمـات الرعايـة الصحيـة الأوليـة والثانوية والثالثيـة وحجم الإنفاق الصحـي للمواطنيـن خـارج المؤسّسـات الصحيـة الحكومية (كشف وفحص وعلاج وتداخلات جراحية وغيرهـا) وأثر ذلك في التنافسـية وتحسـين جودة الخدمات عدا إشكالية تضارب المصالح والعمل في القطاعين العام والخاص.

جدول رقم (4) يوضّح نسبة العجز بين الكلفة والتخصيص المالي للصحة وفقا لسيناريوهات السياسة الصحية الوطنية لعامي 2015 و2019

		2015	2019
سيناريو 1	الكلفة التقريبية بالمليارات	8.56	10.38
	الميزانية المتوقعة بالمليارات	8.71	10.66
التخصيص المالي		5.42	6.07
نسبة العجز (الكلفة/التخصيص)		% 36.7	% 41.5
سيناريو 2	الكلفة التقريبية بالمليارات	9.32	10.68
	الميزانية المتوقعة بالمليارات	10.7	9.32
التخصيص المالي		5.42	6.07
نسبة العجز (الكلفة/التخصيص)		% 41.9	% 43.2

وفي ظل:

عـدم وضـوح الرؤيـة بخصـوص مجانيـة الخدمـات الرعايـة الصحيـة (التي لم تعد مجانية) وهل تشـمل الأساسية فقط (كما تشـير لذلك السياسة الصحية الوطنيـة وأولويات الـوزارة التي حدّدها العلوان في 2019) أم تشـمل خدمـات الرعاية الصحيـة الثانوية والثالثيـة أيضـا (التخصصية). وعدم وجود دراسـات تفصيليـة بشـأن الكلفـة مقابـل الكفـاءة للخدمات المختلفة.

1. ضعـف كفاءة وجـودة خدمـات الرعاية الصحية التـي تتمظهـر من خـلال ميل النـاس للحصول علـى الخدمـات الطبيـة عبـر القطـاع الخـاص والسفر للعلاج في الخارج.
2. تراجع حجم التخصيصـات المالية لقطاع الصحة وبما لا يتناسب مع الاحتياجات الصحية والزيادة السكانية وغيرها من الأسباب.

يتوجّب:

علـى الدولـة أن تحـدّد أولوياتها وتجـري التغييرات المناسبة لتأمين التغطية المالية المطلوبة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

على الوزارة أن تكون واضحة وصريحة وشفافة بشأن قدراتهـا فـي ضـوء التخصيصـات وإمكانيـات تأمين إيـرادات إضافيـة لتعزيـز مواردهـا الماليـة وبشـكل واقعي وما يمكن ولا يمكن القيام به بشكل مجاني وما يجب على المواطن أن يتحمله من أعباء مالية. فـي ضـوء ذلـك، وبعيـدا عـن حجـم التخصيصـات الحكومية، يمكن مناقشة أيٍّ من الحلول الآتية:

1. الهيكلة الإدارية والمالية وترشيق الكادر الوزاري وتخفيض الإنفاق على مرتبات الموظفين.
2. الدفع على أساس الأداء
3. (Payment by Performance).
4. الشراكة بين القطاع العام والخاص.
5. التأمين الصحي بأشكاله المختلفة.
6. مشاركة الكلفة (Cost-Sharing).
7. الاستعانة بمزودي الخدمة في القطاع الخاص (Outsourcing).
8. فصل القطاع العام عن الخاص.
9. خصخصة المؤسسات الصحية.

العمالة الاجنبية و أثرها في البطالة

مركز الرواق

رأس المال البشري

يُقسَّم رأس المال في الأدب الاقتصادي إلى رأس المال المادي، الذي يتكوّن من أصول نقدية وممتلكات مادية (معدات وعقارات) أو فكرية كالاختراعات وغيرها من أشكال الملكية الفكرية، ورأس المال البشري، المتمثّل في مجموع القوى العاملة التي تمتلك القدرة والتفكير والتجديد والابتكار بفعل المعرفة الكامنة في أذهان العاملين التي تخلق مهارات القيادة والقدرة على حل المشاكل واتخاذ القرارات الرشيدة والتعامل مع المخاطر. فالاهتمام برأس المال البشري حاز عناية العلماء والمفكرين، فقد أشار آدم سميث في كتابه ثروة الأمم إلى تأثير مهارات العاملين في العملية الإنتاجية وجودة المخرجات، وطالب بأن تحدّد الأجور على وفق ما يبذله العاملون من وقت وجهد وكلفة لكسب المهارات المطلوبة في أدائهم لمهامهم، مشيرا إلى أنَّ العمل البشري هو مصدر القيمة. وفي العصر الحالي زاد الاهتمام برأس المال البشري كرد فعل للمبالغة في أهمية دور رأس المال المادي في التنمية الاقتصادية وفي النظام الاقتصادي ككل، وكان ذلك قبل الستينيات من القرن العشرين. يُعد شولتز وبيكر أبرز مؤسسي مدرسة رأس المال البشري في الادب الاقتصادي المعاصر[1]، إذ أخذ مبدأ رأس المال البشري في الازدهار والتوسع بعد النتائج التي توصلت اليها الأبحاث والدراسات التي اكتشفت أنّ الزيادة في الناتج القومي في الدول الصناعية المتقدمة لا سيما الولايات المتحدة الامريكية تعدّ كبيرة جدّاً بالمقارنة بالزيادة في عوامل الإنتاج، فقد أثبتت تلك الدراسات والأبحاث أنّ عائد الاستثمار في رأس المال البشري أكبر بكثير من عائد الاستثمار في رأس المال المادي.

١. هندة مدفوني، الاستثمار في رأس المال البشري كمدخل استراتيجي لتحسين جودة التعليم العالي في ظل اقتصاد المعرفة، أطروحة دكتوراه، جامعة العربي بن مهيدي - ام البواقي، كلية العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، تخصّص إدارة المنظمات، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،٢٠١٧، ص١٥.

الاستثمار في رأس البشري

تشـكّل الموارد البشـرية المؤهلة والقادرة عنصراً مهمـاً وشـرطاً أساسـاً فـي التنمية الشـاملة للدول وتقدمهـا، بل تُعدّ من أهـم عناصر الثروة في الدولة، فالمـوارد الطبيعية والمالية تأتـي بدرجة متأخرة عن المـوارد البشـرية، فبدون المـوارد البشـرية الكفوءة والمدربـة تدريبـا جيـدا لـن تكـون للمـوارد الطبيعية والماليـة قيمـة تذكـر. وما يؤكـد هـذا المذهب هو تجربة المانيا عندما خرجت خاسرة من الحرب العالمية الثانية وقد دُمّرت منشـآتها الاقتصادية والاجتماعية وكـذا رأس مالهـا المـادي، الا أنّ مواردهـا البشـرية المقتدرة اسـتطاعت أن تُعيـد تعمير ما دمّرته الحرب وتجعـل المانيـا فـي مقدمـة الـدول الاقتصاديـة والصناعية، وهذا الأمر ينطبق على اليابان. وفي ذات السـياق فهناك الكثير من الدول التي تنعم بالثروات الطبيعيـة الوفيرة ورأس المال الكبير الا أنّها فشـلت في أن تكون دولاً منتجة مصنّعة إنما تعتاش على ما تستورده من دول العالم المتقدم، فبلا موارد بشرية مقتـدرة ومؤهلـة لن تسـتطيع هذه الـدول التقدم والرقي والاعتماد على نفسها.

تعريف البطالة

هنـاك تعاريـف كثيـرة للبطالـة لكنّنا وللاختصار سـنكتفي بتعريـف منظمة العمـل الدولية للبطالة بـأنّـــه «لفـظ يشـمل كل الأشـخاص العاطلين على العمـل رغم اسـتعدادهم له، وقيامهـم بالبحث عنه، بأجـر أو لحسـابهم الخـاص، وقـد بلغوا سـناً قانونية تؤهلهـم للكسـب». وعليه لا يعدّ عاطـلاً عن العمل الاطفال والمرضى والعجزة وكبار السـن الذين أحيلوا علـى التقاعـد، وكذلـك الطلبـة المسـتمرون فـي الدراسـة ممـن بلغوا سـنّ العمـل ولا يبحثـون عنه، وهكذا يكون الشـخص عاطلا عـن العمل اذا ما توفّر فيه شرطان أساسيان مجتمعان[2]:

1. أن يكون قادراً على العمل.
2. أن يبحث عن فرصة للعمل.

دخلت العمالة الاجنبية إلى العراق بشكل واضح وكبير في ثمانينيات القرن العشرين إبان الحربية العراقية الايرانية وحصول نقص في الايدي العاملة، الأمر الذي أدّى بالنظام السابق إلى تسهيل دخول العمالة العربية إلى العراق، وبالتحديد العمالة المصرية والسودانية والاردنية والمغاربية وغيرها

البطالة.. أسبابها وأنواعها

يتراوح معدل البطالة في العراق بعمر (15) سنة فاكثر بين (28.1 في 2003) وبين (13.8 في 2017)، وتراوح معدل النشـاط الاقتصادي بين (49.72 في 2006) وبيـن (42.8 فـي 2017)، للبطالـة أبعـاد مختلفة، اقتصادية واجتماعية وسياسـية وتعليمية وصحيـة ونفسـية وأمنيـة، فهي ظاهـرة اقتصادية تبيّـن وجود خلل في النشـاط الاقتصـادي، كما تعدّ فـي ذات الوقـت ظاهـرة اجتماعيـة بسـبب الآثـار الاجتماعيـة التـي تخلّفها في المجتمع، وسياسـية عندمـا يحتـج العاطلون عـن العمل علـى الحكومة ومطالبتهـا بخلق فـرص عمل، لتتحوّل سـريعا هذه الاحتجاجات المطلبية إلى سياسية تهدف إلى تغيير النظام السياسي، وذات بعد تعليمي لما تسبّبه من آثـار على أسـرة العاطـل من حيث عـدم قدرته على إكمـال تعليـم أطفالـه، وكـذا لهـا آثار صحيـة نتيجة ضيـق ذات اليـد الذي يمنعهم مـن مراجعة الاطباء عنـد المرض، أما آثارها النفسـية فقـد تكون مدمرة للشـخص العاطل والمجتمع نتيجة الحالة النفسـية السيئة له، مما يجعله غير متزن في سلوكه وتعاطيه مع أموره الحياتية، ومن آثارها الأمنية هو أنّها تؤدي إلى ارتفاع نسـبة الجريمة في المجتمع، إذ يذكر أحد الباحثيـن فـي دراسـة أن البطالـة بين الشـباب تعد عامـلا مهماً ودافعا قويا لوقوع الجريمة حيث وُجِد 79 % مـن أفـراد عينة دراسـة البالـغ عددها (348) ارتكبوا الجريمة بسبب البطالة[3].

يُعد قانون اوكن أحد الأدوات المستخدمة بصورة واسـعة من قبل صنّاع السياسة الاقتصادية لقياس كلفة البطالة ومكاسب النمو الاقتصادي[4]. إذ قاس اوكن العلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة، وبموجب هذا القانون اسـتنتج الكثير من الباحثين أنّ البطالـة تـزداد عند تراجع النشـاط الاقتصادي وكذا العكـس، إمـا على المـدى الطويـل أو القصير، هذا يدعونـا للتسـاؤل هل أنّ هذه العلاقـة تنطبق على حالـة العـراق؟، لأنّنـا نلاحـظ أنّ هـذه العلاقـة غير مسـتقرة، فقد يرتفع حجـم الناتج المحلي الاجمالي دون أن يـؤدي إلى انخفاض معدل البطالة، فعندما ارتفع الناتج المحلي في السـنوات (2009 – 2013) مـن (110,679,661.9 – 241,506,072.1) مليون دينار انخفض معدل البطالة من (15.34) في 2008 إلـى (11.92) فـي 2012، وعندمـا انخفـض حجـم الناتج في 2014 إلى (232,292192.8) مليون دينار انخفـض أيضا معدل البطالـة إلى (10.59)، وبعد أن سجّل حجم الناتج المحلي انخفاضا في 2015 قياسا بالسـنوات السـابقة ارتفـع قليلا فـي 2016، فكان بحدود (190,927,899.9) مليون دينار استمر معدل البطالة تقريبا بذات المسـتوى الـذي كان عليه في 2014 ليسـجّل (10.82)[5]، وفي 2017 سـجّل الناتج المحلـي ارتفاعا ليكـون بحـدود (225,722,375.5) مليون دينار ولكن معدل البطالة سـجّل أيضا ارتفاعاً بحدود (13.8)[6]، من هذه الارقام نستطيع الاستنتاج أن هـذا القانون لا ينطبـق على وضع العراق في ما يتعلّق بالبطالة وعلاقتها بالنمو الاقتصادي بصورة كاملة ومسـتقلة، وإنّما هناك أسباب أخرى تؤثر في ارتفاع معدل البطالة نجملها في الآتي:

1. وجـود عدد كبير مـن العمالة الاجنبيـة العاملة في العراق،إذ يُقدّر عددها بـ (750) الف عامل.
2. انخفاض أسـعار النفط وأثره في تراجع النشـاط الاقتصادي في كلا القطاعين العام والخاص.
3. سوء الأداء الحكومي في ما يتعلق بإدارة ملف العمال ومحاسبة أصحاب العمل.
4. قلـة أو انعدام التعيين في الوظائف العامة، لا سيما في السنوات بعد 2014.
5. عـدم حمايـة المنتـج العراقـي بسـبب اعتمـاد سياسة اقتصاد السوق والمجتمع المفتوح.
6. عـدم المواءمة بين التعليـم ومخرجاته واحتياج سوق العمل.
7. ارتفاع معدلات النمو السكاني إذ بلغ 2.58.
8. سوء التوزيع السكاني بين الريف والحضر، نتيجة الهجرة من الريف إلى المدينة.
9. ضعف أو انعدام تدريب وتهيئة الشباب للدخول

٢. د. رمزي زكي يوسف، الاقتصاد السياسي للبطالة، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٨، ص١٥.

٣. د. تركي بن محمد العطيان، البطالة وعلاقتها بالسلوك الاجرامي، دراسة نظرية على المجتمع السعودي، المجلة العربية للدراسات والتدريب – المجلد ٢١ – العدد ٤١، ص٣٤٦.

٤. م.د. ندوة هلال جودة و م.د. رجاء عبد الله عيسى، العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٢ العدد ٣ لسنة ٢٠١٠.

٥. المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠١٧، الصادرة عن وزارة التخطيط، تم الاطلاع على ملف pdf في ٢٠٢٠/٧/١٦ http://cosit.gov.iq/AAS٢٠١٧ /Annual%٢٠Abstract%٢٠of%٢٠Statistic%٢٠٢٠١٧_٢٠١٧.pdf

٦. الموجز الاحصائي الصادر عن وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تم الاطلاع على الموقع ٢٠٢٠/٧/١٦ http://cosit.gov.iq/ar/?option=com_content&view=article&layout=edit&id=١٢٢٠

في مجالات العمل المختلفة.

10. المتطلبات العالية التي تشترطها الشركات التخصصية لا سيما الاستثمارية منها.
11. جائحة كورونا.

التنظيم القانوني للعمالة الاجنبية في العراق

دخلت العمالة الاجنبية إلى العراق بشكل واضح وكبير في ثمانينيات القرن العشرين إبان الحربية العراقية الايرانية وحصول نقص في الايدي العاملة، الأمر الذي أدّى بالنظام السابق إلى تسهيل دخول العمالة العربية إلى العراق، وبالتحديد العمالة المصرية والسودانية والاردنية والمغاربية وغيرها، إذ قُدِّر عدد العمالة العربية في حينها بالملايين، وفي بعض الدراسات بلغ عدد العمالة المصرية فقط بحدود ثلاثة ملايين عامل[7]، ورغم هذا العدد الهائل للعمالة الاجنبية إلا أن العراق لم يشرّع قانوناً خاصاً لتنظيم العمالة الاجنبية فيه، وإنما نظمها بموجب قانون العمل الملغى رقم 71 لسنة 1987 وتعليمات ممارسة الأجانب العمل في العراق رقم 18 لسنة 1987، لكن هذا العدد تناقص بشكل كبير في نهاية التسعينيات من القرن المنصرم، إلى أن وصل إلى أرقام بسيطة، ثم ما لبث أن ارتفع عدد العمالة الاجنبية مجدّدا بعد 2003، ليصل إلى أرقام كبيرة، ولكن للاسف عندما أراد المشرّع العراقي تشريع قانون العمل لم يفرد العمالة الاجنبية بقانون خاص وإنما نظّمها بذات قانون العمل الجديد رقم 37 لسنة 2015 ونصّ على سريان تعليمات ممارسة الأجانب العمل في العراق رقم 18 لسنة 1987 الصادرة استنادا لقانون العمل الملغى شريطة أن لا تتعارض مع القانون النافذ، وقد أوجبت هذه التعليمات على وزارة العمل والشؤون الاجتماعية عند إصدار إجازة العمل مراعاة حاجة العراق إلى الأيدي العاملة الاجنبية على ضوء ما يتطلبه الاقتصاد الوطني حسب متطلبات كل محافظة بعد التثبت من ذلك من قبل دائرة العمل والتدريب المهني في بغداد وأقسام العمل في المحافظات، وضرورة تأييد الدوائر الامنية المختصة من عدم وجود مانع أمني من اشتغال الشخص الاجنبي في العراق، وطبقا لهذه التعليمات فإنّ مدة الاجازة هي سنة واحدة ويمكن تجديدها وفقا لمتطلبات الحاجة، وألزمت التعلميات العامل الاجنبي الفني بتقديم تعهد خطي بتدريب عامل أو أكثر من العمال العراقيين المتواجدين في المشروع الذي يعمل فيه، وحظر القانون على الادارات وأصحاب العمل تشغيل أي عامل أجنبي بأي صفة ما لم يكن حاصلا على إجازة العمل التي تصدرها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية مقابل رسم، ومنعه من الالتحاق بأي عمل قبل الحصول على إجازة العمل.

صرّح وزير العمل والشؤون الاجتماعية السابق أن عدد العمالة الأجنبية في العراق يزيد على (750) ألف عامل[8]، وهذا رقم كبير جدّاً، واذا ما فرضنا أنّ كل هؤلاء العمال هم من العمالة الخدمية التي تتقاضى راتبا شهريا لا يتجاوز (400) دولار فإنّ حجم التحويل الخارجي لهذه العمالة سنويا سيكون بحدود (3.6) مليار دولار، علماً أنّ هذا هو الحد الأدنى لرواتب العمالة الاجنبية في العراق لا سيما اذا ما أخذنا بنظر الاعتبار الرواتب التي يتقاضها العمال الاجانب في شركات جولات التراخيص النفطية، وشركات إنشاء محطات الكهرباء لا سيما المحطات الاستثمارية منها، التي هي أكثر بكثير من المبلغ أعلاه، فقد تصل إلى عشرات الالاف من الدولارات للعامل الواحد، الأمر الذي سيؤدي إلى تضاعف هذا الرقم إلى حد كبير وسنكون أمام رقم كبير من الأموال التي تُحوَّل إلى خارج البلد. فاذا ما التفتت الحكومة العراقية إلى هذه المشكلة وأسرعت في معالجتها، إما من خلال تطبيق بنود عقود الاستثمار كما في عقود جولات الترخيص التي تشترط تدريب العمالة العراقية بصورة تدريجية إلى الحد الذي يؤدي إلى الاستغناء عن العمالة الاجنبية، او من خلال تطبيق قانون العمل في ما يتعلق بإجازة العمل والاحتياج والتدريب، وتشريع قانون خاص بالعمالة الاجنبية او تعليمات جديدة بدل تلك القديمة الصادرة منذ أكثر من ثلاثة عقود وكانت مستندة إلى قانون العمل القديم الملغى، ليكون العراق أمام فرصة الاستفادة من هذه الأموال الكبيرة التي تنفق على العمالة الاجنبية التي سيكون لها الأثر الكبير في رفع الناتج المحلي للبلد وخفض معدل البطالة، ومما لا شكّ فيه أن أغلب هذه العمالة لا تفرّق كثيرا عن العمالة المحلية من حيث الكفاءة والتعليم.

وعلى فرض دقة الرقم الذي ذكره وزير العمل السابق بالنسبة للعمالة الاجنبية في العراق فإنّ هذا يدعو للاسف والالم في ظل العدد المرتفع من البطالة في العراق، لا سيما اذا ما علمنا أنّ عدد السكّان القادرين على العمل الذين تتراوح أعمارهم ما بين (15-64) سنة يبلغ (21,523,759) نسمة[9]، أي ما يعادل 56.5 % من العدد الكلي لسكّان العراق، فاذا ما أردنا النهوض بواقع بلدنا فلا بدّ لنا من الاهتمام الكبير بمواردنا البشرية وتأهيلها لتصبح قادرة على الإنتاج في كل المجالات، وهنا يقع على عاتق الدولة الاهتمام بهذه الثروة وتنميتها والاستثمار فيها من خلال التدريب والتأهيل والتطوير والادارة، وخلق فرص عمل جديدة آنية من خلال تقنين عمل العمالة الاجنبية من حيث عددها ومواصفاتها وجعل النسبة الاكبر للعمالة الوطنية والاستغناء عن العمالة الأجنبية، لا سيما تلك التي لا تمتلك مؤهلات متميزة غير متوفرة في العامل المحلي، وتطبيق الاتفاقات العقدية التي تنص على مراعاة تعيين العمالة الوطنية في الشركات الاستثمارية وتدريبها لتصبح قادرة بمفردها على إدارة هذه المشاريع.

٧. تم الاطلاع على الموقع بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٢٩
https://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id=١٣٥٧٠٤١&language=ar

٨ . تم الاطلاع على الموقع في ٢٠٢٠/٦/٤
https://www.ina.iq/٩١٤٩٦/

٩. الموجز الاحصائي الصادر عن وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تم الاطلاع على الموقع ٢٠٢٠/٧/١٦ http://cosit.gov.iq/ar/

آثار العمالة الاجنبية

اقتـرن عنـوان العمالـة الاجنبيـة دائمـا بالأثـر السلبي لها ولم يتم التطرق في أغلب الاحيان إلى إيجابيـات هذه العمالـة، فهي ترفـد البلد بخبرات كبيرة جاهزة من حيث التدريب والتأهيل تسهم في بنـاء البـلاد التي تحل بها ولذلـك تكون ذات كلف مالية باهظة، ومردود إيجابي كبير يتمثّل في رفع روح المنافسـة بالنسـبة للعامـل المحلي ليتفوق علـى العامـل الاجنبـي، فيجتهد في رفـع قدراته وإمكانياتـه، كما أنّها تسـهم في تحقيق معدلات ربح مرتفعة للقطاع الخاص نظراً لانخفاض أجورها مقارنـة بالعمالة الوطنية، وقد يكون أهم ما يميّز العمالـة الخدمية فـي العراق الآن هـو الانضباط والانصياع مقارنة بالعامل العراقي الذي للاسـف صـار غير منضبـط وكثير التذمـر ولا ينصاع للأوامر بسـهولة ولا يـؤدي ما يطلبه منـه صاحب العمل بصورة جيدة، ولذا نحتاج إلى حملة وطنية لتثقيف وتهيئة العامل العراقي ليكون أكثر تأهيلا وإنتاجية مـن العامل الاجنبي، وهذه مهمة تقع على عاتق الدولة والمجتمع على حد سواء.

وللعمالـة الاجنبيـة مخاطر اقتصاديـة واجتماعية وسياسية وأمنية، يمكن إجمالها في الآتي[10]:

تفاقم مشكلة البطالة بين مواطني الدولة بسبب منافسة العمالة الاجنبية.

خسـارة العملة الاجنبية بسـبب ارتفاع التحويلات المالية للعمالة الاجنبية إلى بلدانها.

قـد تـؤدي إلـى تـردي وانحطـاط كفـاءة العامل المحلي بسبب تزايد أعداد العمالة الاجنبية وبأجور منخفضة.

تسبّب العمالة الاجنبية خطراً على الجانب الامني والسياسـي والاجتماعـي للبلـد نتيجـة سـلوك وعادات وتقاليد المغترب بصورة عامة.

أكثريـة العمالـة الاجنبيـة فـي العـراق تكـون من الذكور، وهذا يؤدي إلى انتشار الجرائم الاخلاقية.

التوصيات:

1. تشـريع قانون خاص بتنظيـم العمالة الاجنبية او إصدار تعليمات جديدة طبقا لقانون العمل الجديد.
2. تأهيل وتدريب كل مواطن يرغب في ممارسة العمل.
3. النص في القانون أو التعليمات على اشـتراط نسـبة محـدّدة للعمالـة المحليـة فـي كل مشـروع لا تقل عن تسعين بالمائة من العدد الكلي للعاملين في المشروع.
4. تطبيق بنود عقود جولات التراخيص النفطية المتعلقـة بعرقنة العمالة، وكذلك الشـركات العاملة في بناء محطات الطاقة الكهربائية.
5. تفعيل دور وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في ما يتعلّق بمنح إجازة ترخيص العمل.
6. اشتراط الكفاءة والتخصّص غير المتوفرة لدى العمالة المحلية.
7. النـص فـي القانـون او التعليمات علـى أمور تجعـل اسـتقدام العمالـة الاجنبيـة مُعقـداً ومكلفاً.
8. دعم وتفعيل القطاع الخاص في سـبيل خلق وظائف جيديدة، لا سـيما في جانب التصنيع لمـا له من أثر في رفع الناتج المحلي ومن ثم خلق فرص عمل جديدة كبيرة العدد.
9. ربـط مخرجـات التعليـم الجامعـي والمهنـي باحتياجات سوق العمل.

١٠. م.م. اسيل عمر مسلم، التنظيم القانوني للعمالة الوافدة إلى العراق (دراسة مقارنة)، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد الثالث/السنة التاسعة ٢٠١٧، ص٥٧٢.

مقالات

الغياب والحضور (قراءة في ماهية الدولة)
حارث رسمي الهيتي

هجمات داعش الأخيرة
عقيل حبيب

توزيع الموارد في العراق بعد عام 2003 بين صراع الطبقات الاجتماعية وسوء الإدارة
رأفت البلداوي

الحدود البحرية العراقية الكويتية في خور عبد الله
كريم جبار السوداني

الغياب والحضور

(قراءة في ماهية الدولة)

حارث رسمي الهيتي

1.في التعريف العام

مقدماً، لا تدّعي هذه الورقة قدرتها على الاجابة عن مفهوم ملتبس وعويص مثل الدولة بقدر ما إنها ستناقش بعض تعريفاتها التي شغلت العاملين والباحثين في حقلي السياسة والاجتماع، وبالتأكيد ايضاً هي لا تقصد هنا حضورها وغيابها «المكاني» إن صح القول، لكنها تحاول أن تؤشر على حضورها حين تنجح، وتستدل على غيابها من مواطن الفشل والأخفاق. أي حضورها وغيابها يرتبط فعلياً بما تستطيع أن تقدمه الدولة بوصفها دولة، من هنا تأتي أهمية تعريفها، بإعتبارها ناظماً رئيسياً للأمة، ومسّيراً مهماً لحياتهم اليومية بإعتبارها جهازاً منبثقاً عن تلك الأمة/المجتمع، وهذا يدل على انها جهاز اصطناعي نتج عن مجتمع معين لا جهازاً فُرِضَ عليه من الخارج.

رغـم تعـدد تعريفاتهـا –الدولـة- ومفاهيمهـا التـي لا يجمـع مـن كتبوا عنهـا على تعريف واحـد أو رؤية مشـتركة، وذلك طبقاً للخلفيات والمدارس الفكرية التـي تقـف وراء مـن كتبـوا، الا انهـم يجمعـون أو يتفقـون بأقـل تقدير علـى جملة مـن القضايـا التي تعتبـر واجبات رئيسـية تقدمهـا الدولة. شـخصياً، لا أخفـي انحيازي الى تعريف فردريـك أنجلس (1820-1895) والـذي يؤكـد علـى ان الدولـة هـي وليـدة مجتمـع ما فـي لحظة تطـور و تورّط فـي آن واحد، والتورّط الذي يشـير اليه انجلـس يقصد به التضاد أو الانقسـام الـذي يحدث بيـن طبقـات اجتماعية لكل منهـا مصلحتها الاقتصاديـة التي تتنافـى وتتقاطع وتتقاتـل مـع مصلحة الطبقـة الأخرى، ممـا يتوجب ايجـاد طرفاً يقف فوق الجميع ويحتكم الجميع اليه، هـذا « الفـوق « الـذي يسـتطيع أن يفـرض نفسـه علـى المتخاصميـن كي لا يقضـي أحدهم على الآخر أو يلتهمـه، هـذا الفـوق الـذي ينفصـل تدريجياً عن المجتمـع ويسـمى دولـة فيما بعد. وهـذا التعريف لا أجـده بعيداً عن تناول ابـن خلدون (1332-1406) الذي كان يعتبر الحاكم هو الوازع الذي احتاجه البشر بعـد أن اجتمعـوا وأصبـح لكل واحد منهـم مصلحته الخاصـة ودفعته تلك المصلحـة الى أن يمد يده الى حاجتـه ليأخذهـا من يد شـخص آخـر مما ولـد التنازع والمقاتلة بين البشـر. ويشـترك الأثنـان- ابن خلدون وانجلـس- من حيث المنطلق، فهي عند انجلس نتاج الصـراع الطبقي والحاكم عند ابـن خلدون هو نتيجة الصراع المحتدم بين البشر لما في الطبيعة الحيوانية مـن الظلـم والاعتداء بعضهم على بعـض، فالحاكم عنـد ابن خلدون هـو الدولة وعند انجلـس من ناحية وظائف كل منهما على الأقل.

وهنا نفترض إن انتاج هذه – الدولة - كان المراد منها أن تقـدم وظائفـاً محـددة، لا فقط أن تتسـيّد على المجتمـع وتقـف فوقه، وسـتحاول أن ترسـمه من جديد تدريجياً بطرق مباشـرة او غير مباشـرة، وحيث

على السنة أن يتركوا جانباً موضوع ان زعامتهم على الحكم قد كسرت في 2003 ويذهبوا باتجاه انهم مواطنون مثل بقية شركائهم في هذه الدولة وهذا لا يتحقق ما لم يترك الشيعة وقادتهم موضوع المظلومية أو ينحوها جانباً،

ان سبب ظهورها الأول هي الحاجة لكبح جماح طرفاً مجتمعياً عن طرف آخر، مهمتها الحيلولة دون تمكن أحدهم من ابتلاع الآخر والقضاء عليه ومصادرة حقه فـي البقـاء بكل مـا يحمله هذه البقاء مـن ضرورات، وكل هـذا يتطلـب أن تحتكـر تلـك الدولـة وتمتلـك وحدهـا العنـف وأدواتـه ووسـائله، مع الأخـذ بنظر الاعتبار هنا الفرق الكبير بين امتلاكها لوسائل العنف والقهر وبين استخدامها من دون رادعٍ أو ضابط. هذا الاحتـكار سـيدفع بالمجتمع ككل الـى الانصياع الى قراراتها وسـلطتها فيما بعد من دون أن تسـتخدمه احياناً. لكن لا تسـتطيع الدولـة أن تواصل عملها ولا وجودهـا كدولـة باسـتخدام العنـف فقط، بـل انها تحتـاج ايضـاً وبقـدر احتياجها لاحتـكار وسـائل القهر الى قبول اجتماعي، أو شـرعية يمنحها لها المجتمع الـذي تحكمـه وتقـف هـي فيما بعـد فوقـه، هذه الشـرعية أو هذا القبول هو السبب الرئيس لوجودها وهو ما يمنح قهرها وعنفها الشـرعية بعد أن يؤمن ذلـك المجتمع بـأن وجودها ضرورة مهمـة لوجوده كمجتمـع. وإن غيابهـا يهـدد ذلـك الوجـود، وهـذه العلاقـة التي تربط الدولـة بالمجتمع هي علاقة جد ضرورية ومهم توفرها.

ومـن وظائفها المهمة ايضاً تمثيلها لذلك المجتمع أو الجماعـة الوطنيـة حسـب بعـض التعريفـات، والتـي منحها شـرعيتها وذلك عبر انتاجها لسـياقات وتشـريعات مـن شـأنها أن تعمل علـى تجانس ذلك المجتمـع واندماجـه بروابط تربطه مع هـذه الدولة حيث يتخلـى طواعيةً عـن روابطه القديمـة القائمة على أسـاس القبيلـة أو الديـن، المذهـب والطائفة والقوميـة، التخلـي هنـا بمعنـى الاندماج مـع الآخر سـببه الانتمـاء لتلـك الدولـة والجماعـة الوطنية لا بمعنى التنازل أو ترك ذلك الانتماء، بجملةٍ أدق اعتبار تلك الانتماءات شيئاً شخصياً لا تأثير لها على علاقته بالدولـة أو بالآخـر الذي يشـاركه الرقعـة الجغرافية تلك، هي وظيفة تحويل جميع من يعيشون في تلك الرقعـة الجغرافية الـى مواطنين بعيداً عن أي انتماء آخـر، فمتى ما اعتبر ذلـك المجتمع ان الدولة ببنيتها وخطابها، بقراراتها ورؤيتها لا تمثله فانه سيمتنع عن تنفيذ أوامر الدولة أو انها سـتفتقد احترام المواطن لها باعتبارها ناظماً لحياته.

حديثاً وحسب الباحث الراحل فالح عبد الجبار فإن من الوظائـف الأخرى للدولة هـي امكانيتها على تقديم الخدمات، وهي اضافة حديثة لوظائف الدولة حسب عبـد الجبـار، وهذه الخدمات تشـمل التعليم والأمن والصحة. فلا يمكن لدولة ما ان تقوم أو تحقق ذاتها كدولـة دون أن توفر لمواطنيهـا كل تلك الخدمات، علـى اعتبـار انهـا المتلقـي الوحيـد لـكل الايـرادات والمداخيـل سـواء كانت تلـك الايـرادات قادمة من الضرائب أو الريوع أو أي شئ آخر.

واذا اعتبرنـا هنـا، إن تلـك الوظائـف التـي ذكرناهـا تمثـل أبرز ما اتفـق عليه كل اولئك الذيـن قدموا لنا

تعريفات للدولة من حيث ان لها وظائف تضطلع بها لتثبت وجودها، وعكس ذلك فانها تنفيه، تنفي وجودها الحقيقي، أو يصبح وجودها شكلياً وهو بنظر مواطنيها وجوداً غير مرغوب به أو لا يعني له شيئاً، ستحاول النقطة الثانية من هذا البحث أن تسّقط تلك التعريفات والوظائف على العراق، وتحاول أن تناقش الدولة ووظائفها في فترة ما بعد 2003 الحدث المفصلي والراديكالي في تاريخ العراق المعاصر.

على الكرد أن لا يبحثوا دائماً عن مركز ضعيف ويغذوا هذا الضعف خشية أن يلتهمهم هذا المركز في حال قوته كما في السابق.

2.الدولة في عراق ما بعد 2003

يوم وقفت تلك الآلية العسكرية الامريكية في ساحة الفردوس، كانت لحظة أن يقوم جندي أمريكي بإنزال العلم العراقي عن رأس تمثال صدام حسين، ويغطيه لاحقاً بعلم بلده هو درساً بليغاً، وسواء إن اقدام الجندي على هذه الفعلة كان مدروساً ومخططاً له أم لا، فإن الرسالة التي يجب أن نقرأها دائماً ونذّكر بها إن دولة كانت في طريقها الى الانهيار ودولة أخرى ستحل محلها، إعادة تشكيل الدولة هذه المرة أو اعادة بنائها من جديد لا يختلف كثيراً عن لحظة انبثاقها للمرة الاولى بفعل الانكليز بعد نهاية الحرب العالمية الاولى وسقوط الدولة العثمانية. فمثلما كانت الدولة في حينها تعبر عن ارادة خارجية لم يشترك المجتمع في ولادتها، ولم توجد في لحظة تورطه وتطوره حسب انجلس، نجد انفسنا أمام نفس التجربة عام 2003، فبناء الدولة الجديدة لم يكن هذه المرة ايضاً نتاج لمجتمع متطوّر وصل الى قناعة أن يفوض أمره الى كيان معين ليحتكر العنف ضمن استعمال مشروع ومشروط، كما ان الدولة الوليدة هذه المرة لم تختلف ايضاً عن دولة مطلع القرن العشرين في انها لم تحصّل شرعيتها نتيجة اقتناع المحكومين بها بل جاءت نتيجة لاعتراف قوى عظمى كانت تقف خلف الدولة وتتبناها. وتتشابه ايضاً مع دولة القرن العشرين في انها كانت تضطلع ببناء الأمة او هكذا أريد لها. وفي كلتا الحالتين كانت واحدة من أهم الاعمال التي وجب على الدولة الجديدة القيام بها هي بناء الأمة، وهنا تصبح المهمة معكوسة فنحن أمام دولة تحاول بناء أمة لا أن تتورط وتتطور كي تصل الى بناء دولتها الخاصة.

ومن ملاحظة وظائف دولة ما بعد 2003 نراها قد فرطت كثيراً في حق امتلاكها لوسائل العنف والقهر، سواء كان هذا التفريط أمراً ارادوياً أم خارجياً مفروضاً، فوسائل العنف في عراق ما بعد 2003 لم تكن بيد الدولة وحدها ولن تكون طالما لا يوجد اجماع وطني/قومي حول الدولة باعتبارها ممثلاً حقيقياً للجماعة الوطنية. هذا التعدد في امتلاك وسائل القهر والقوة والعنف يرجع الى جملة كبيرة من الأسباب أهمها والذي يمكن أن نؤشره هو ذلك التاريخ الفضيع والمرير من استغلال الدولة لامتلاكها العنف وادواته في فرض ارادات لم تكن بالضرورة تمثل رأي ومصلحة الأمة –إن كان للأمة بتعريفاتها المتعددة وجود اصلاً-، وسبباً لا يقل أهمية وخطورة عن السبب السابق وهو ان امتلاك العنف وأدوات القهر من شأنه أن يمكّن مالكه من

اعادة رسم أو انتاج تغييرات سياسية واقتصادية وديمغرافية تتناسب مع رؤيته ومنطلقاته الفكرية... الخ. ناهيك عن تقصير الدولة في القيام بأهم واجباتها وهي تقديم الأمن والحماية لمواطنيها نجد إن نزعة امتلاك تلك الوسائل تكون من أجل الحماية.

اما في وظيفة تمثيلها للمجتمع/ الجماعة الوطنية، ففشل الدولة في العراق ليس جديداً، فما بعد 2003 لا يختلف عن مطلع القرن العشرين ايضاً، فغياب المشروع الوطني لدى النخبة الحاكمة (ذلك المشروع الذي يحوّل كل المكونات الى مواطنين) تمتد جذوره الى قرنٍ فائت، فمنذ قيام الدولة العراقية الحديثة ومشاكل الاندماج تلقي بظلالها على الواقع العراقي، لحظة ولادة الدولة العراقية كانت وحسب بطاطو هناك مهمة ملحة تقع على عاتق النخبة الحاكمة في الدولة والانكليز معاً وهي اندماج الشيعة في هذا الكيان الجديد، فضلاً عن النزاعات الأخرى المتمثلة في نزاع العرب فيما بينهم، نزاع العشائر والمدن النهرية من جهة وبين العشائر نفسها من جهة ثانية حول الاراضي السهلية المنتجة للغذاء على ضفتي دجلة والفرات.

بعد 2003، كانت هناك مشاكل من نوع آخر، حيث أصبح موضوع الاندماج موضوعاً عكسياً، حيث تعاني الدولة وكما في السابق من تعدد المكونات التي تجد صعوبةً في اندماجها في هذا الكيان المسمى دولة، فالسنة اليوم يشعرون انهم فقدوا تسيّدهم على المجتمع بحكم تربعهم على عرش السلطة منذ قرن من الزمان ان صح القول، وجدوا أنفسهم بعد 2003 ونتيجة سياسات الحكومات المتعاقبة وبعض خطاباتهم ومنطلقاتهم لا يشكلون وخطابهم المحور أو المركز في الدولة الجديدة، فالخطاب العروبي القومي والذي تبنته على الأقل الدولة من 1963-2003 على اختلاف الحكومات المتعاقبة هو خطاب يجد صداه عند السنة وحدهم، على اعتبار ان الكرد لا يشملهم النزوع نحو القومية العربية، اضافة الى اشارات خفية كان يتبنها القوميين والبعثيين من إن الشيعة لا يشملهم هذا الخطاب ايضاً.

محاولة اندماج الجميع اليوم في الدولة الجديدة تتطلب من الجميع أن يعيد قراءة وضعه وتطلعاته، فعلى السنة أن يتركوا جانباً موضوع ان زعامتهم على الحكم قد كسرت في 2003 ويذهبوا باتجاه انهم مواطنون مثل بقية شركائهم في هذه الدولة وهذا لا يتحقق ما لم يترك الشيعة وقادتهم موضوع المظلومية أو ينحوها جانباً، وأن لا يتصرفوا وكأنهم قد تمكنوا أخيراً من فرض وجودهم وارادتهم على مفاصل هذه الدولة ومواقعها الحساسة، بالمقابل على الكرد ايضاً أن لا يبحثوا دائماً عن مركز ضعيف ويغذوا هذا الضعف خشية أن يلتهمهم هذا المركز في حال قوته كما في السابق. ومنعاً لأي التباس أو اتهام فالحديث عن السنة والشيعة والاكراد أقصد به تلك النخب والقيادات التي تدعي تمثيلها لكل تلك المكونات المجتمعية.

أخيراً، أجدني قريباً من رأي الباحث حيدر سعيد حول الحاجة الى نسيان، لا الى الذاكرة، في حال قررنا بناء الأمة، هذه الأمة التي من شأنها أن تبني دولة تمثل الجميع، نحن أمام خياران لا ثالث لهما، الأول يتمثل في حضور الماضي المشبع بالدم والاقصاء وفرض الارادات وهذا من شأنه أن يبقي حمام الدم الذي نعيشه وفرض الارادات ومحاولات كل طرف اقصاء من يعتقد انهم خصومه والتنازع للحصول على مراكز القرار وامتلاك ادوات القوة والقهر مما يجعلنا نعيش حالة اللادولة، والثاني هو نسيان ذلك الماضي والتعاقد من جديد على نظام يحمي الجميع ويقف فوق الجميع، أن يحميهم لا باعتباراتهم الدينية ولا القومية أو الطائفية، يحميهم باعتبارهم مواطنين ليس الا.

هجمات داعـش الأخيـرة

تحليل على خلفية سيناريو 2014

بين صعود التنظيم 2014 وهزيمته 2017 يأتي تصاعد الهجمات الأخيرة خلال الأشهر القليلة الماضية من عام 2020 وإلى وقت كتابة هذه الورقة، وقد جاءت هذه الهجمات على مواقع عديدة في مدن العراق كان أكثرها دموية وتعقيدا هو هجوم مكيشيفة بمدينة صلاح الدين، ووفقا للعمليات المشتركة في العراق ومراكز أبحاث أميركية (كمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى) أن الهجمات تصاعدت بنسبة خطيرة، حيث نفّذ التنظيم عشرات الهجمات بأساليب متنوعة، كان آخرها اغتيال قائد اللواء 59 بالفرقة السادسة جيش عراقي، وقائد اللواء 29 فرقة العشاة السابعة جيش عراقي في منطقتي الطارمية وهيت على التوالي خلال شهر تموز 2020.

عقيل حبيب

باحث متخصّص في الجماعات المتطرفة

وتأتـي هـذه الهجمات ضمن خطة سـعت داعـش مـن خلالهـا إلـى تحقيق عـدد من الأهداف الاسـتراتيجية يمكن أن نقسـمها إلـى قسـمين رئيسـين: الأول؛ أهـداف عسـكرية قتاليـة أريـد لهـا أن تكـون إثبات وجـود للتنظيـم أمـام أتباعـه ومناصريـه مـن جهة، ومـن جهة أخرى أمام منافسـيه مـن الجماعـات المتطرفـة الأخـرى وأبرزها (القاعـدة) و(جبهة النصـرة)، وأمام القوات العراقيـة المعاديـة لها. أما الهـدف الثاني فهـو ذو طبيعـة سياسـية الغايـة منـه التمهيـد لدخـول داعـش كلاعب أساسـي فـي سـبيل الاسـتفادة مـن التناحـرات والصراعـات القائمـة بيـن أغلـب الأطـراف المحليـة والدولية فـي المنطقة الحدودية بيـن العراق وسـوريا، وهو الـدور الذي كان يجيده داعـش، ولطالما اسـتثمره لصالحه.

مـع العرض أن هذا التقسـيم لا ينفي وجود أهداف أخرى كرغبة التنظيم بالانتقام - على سـبيل المثال - فقد حمل جزءٌ من الهجمات نبرة ثأرية تمثلت بمهاجمة أشـخاص محليين بعينهم وحرق لحقول ومزارع.

وفـي ضوء مـا تقدّم يبقـى السـؤال الأهم برأيـي: هـل نسـتطيع أن نؤشـر خيطـاً يربط بين تلـك الهجمات المتفرقة على مسـتوى اسـتراتيجي؟ أو بصيغـة أخـرى: هـل تراكـم الهجمـات خلال هذه الفترة يشـير إلى قفزة نوعية/ استراتيجية أم إن الأمر سيظل مجرد هجمـات تتحكـم بهـا الظـروف الخارجة عن إرادة التنظيم؟

لبحـث الهجمـات من خـلال موضعتها ضمن اسـتراتيجية داعـش المعروفـة، نجـد أنّهـا تأتـي علـى خلفيـة إدارة داعش نفسـها من واقـع الهزيمة والتخلي عـن (الدولة) لصالح (التنظيـم)، الـذي رافقـه – هيكليا- إعلان العـراق (ولايـة) بدلا من دولة كمـا جاء في بيانـات داعـش الأخيـرة. أمـا على مسـتوى الهجمات فتشير الهجمات إلى عودة لنفس الأسلوب القديم الذي يتراوح بين استهداف نقـاط حراسـة ومرابطـة عسـكرية بأسـلحة خفيفة والهروب والاختفـاء (هذه العمليات تقـوم بهـا مجاميـع صغيـرة مؤلفـة مـن 3 6- أشـخاص فـي أغلـب الأحيـان، وتوصـف بأنهـا سـريعة الحركـة وتتمتـع بالاسـتقلال كبيـر ومـزودة بعناصـر الدعـم اللوجسـتي)، وبيـن القيـام بهجمات تسـتغرق وقتا أطول وأعداداً وإسلحة أكثر وتكبد قواتنا المسلحة خسـائر أكبـر، وتتعمّـد داعـش القيـام بمثل هذه الهجمات المركبة من وقت طويل لآخر

داعش لا يزال يحتفظ بعدد من مقاتليه يتراوح عددهم بين 3000-18000 بين سوريا والعراق، يتنقل أغلبهم في المناطق الصحراوية والحدودية والزراعية وفقا لتقارير دوائر الاستخبارات الاميركية

بسـبب عدم امتلاكها القـدرة على مواصلة مثل هذه الهجمات، مما يدل على أنّ التنظيم في طور التشـكل، فهـو ليس التنظيم الذي كان عليه والذي يعمل كخلفية مشهدية في الذاكـرة الجمعيـة، لقد انفرط عقـده وفقد قـرار المبـادرة بالهجمـات، وهـذا مـا يوجب علـى القوات الأمنيـة والعسـكرية محاربته، وقطع الطريق عليه وإجهاض مشروعه قبل أن يجمع (حبات العقد) وتنظيمها في (خيط) تكون نتيجته أشد كارثية من نتيجة 2014.

ووفقـا لتقارير دوائر الاسـتخبارات الاميركية وتقاريـر المصـادر الأمنيـة المنشـورة عبـر وسـائل الاعـلام فإن داعش لا يـزال يحتفظ بعـدد مـن مقاتليـه يتـراوح عددهـم بيـن 3000-18000 بيـن سـوريا والعـراق، يتنقل أغلبهـم في المناطق الصحراوية والحدودية والزراعيـة، ومن الجهة الشـرقية للعراق فإن خلايـاه بـدأت تنشـط بـدءاً من تـلال حمرين ومناطـق العظيـم والنفـط خانـة وجلـولاء وخانقيـن مسـتفيدين مـن عدد مـن النقاط الجغرافيـة كابتعاد بعض تلـك المناطق عن مراكز المدن ووعورة الأرض ووجود عدد من الحواضـن والمعسـكرات، ومسـتفيدين من

ثـروة ماديـة ومعنويـة تعود لرأس مـال رمزي، ورثوه من العهد السـابق للتنظيم (طور الدولة الخليفية).

توصـف هـذه المناطق بكونها بيئة كلاسـيكية لوجـود مثل هذه التنظيمات، وقد أضيفت إلى هذه النقاط الجغرافية والدمغرافية نقاط أخرى تتمثّل بعوامل مثل عامل مخيم الهول، وعامل ظهـور مـرض كورونـا (علاقـة التنظيـم بهـذا المرض واسـتغلاله واقعيا أو إعلاميا ومحاولة ربطه مخياليا بسردية عودة الخلافة الأخروية لا يسع المجال له).

تحليل التقارير الأمنية التي تناولت الهجمات

من خلال الاطلاع على عدد من التقارير المحلية والعالمية لاحظنا أنّها تشير إلى عدد من النقاط، أهمهـا: إن أغلب المؤشـرات تذهـب باتجاه أن تنظيـم داعش ربما بدأ بتدشـين تكتيكه الجديد الـذي تمتـد أهدافـه خـارج الإطـار العسـكري لتشـمل الإطـار الأيديولوجـي والاسـتراتيجي. ومن خلال تتبع هذا التكتيك (الجديد) نستطيع أن نلاحـظ أوجه شـبه عديدة مع مرحلة ما قبل 2014 (مـع تطويـر بعـض الأسـاليب لتتـلاءم والأهـداف) من حيـث التحرك بمناطـق يعدّها (مؤمنة) وخبـر جغرافيتهـا وديمغرافيتها جيدا، ومـن حيـث تعزيـز تواجـده ومصـادر تمويلـه وتأميـن عناصره لهذا جاء التأكيد على العمليات النوعيـة (لا سـيما اغتيـال قادة الجيـش الكبار) والابتعـاد عن تفجير العجـلات على المواطنين في الأماكن العامة، وعدم مهاجمة مؤسسات حكوميـة ودوائـر تابعة للدولـة والاقتصار على اختيار أهداف عسـكرية (العدو الصائل بحسـب

> **أن تنظيم داعش ربما بدأ بتدشين تكتيكه الجديد الذي تمتد أهدافه خارج الإطار العسكري لتشمل الإطار الأيديولوجي والاستراتيجي.**

عمليات داعش النوعية

- **اغتيال قادة الجيش الكبار**
- **الابتعاد عن تفجير العجلات على المواطنين في الأماكن العامة**
- **وعدم مهاجمة مؤسسات حكومية ودوائر تابعة للدول**
- **الاقتصار على اختيار أهداف عسكرية**

قامـوس السـلفية الجهادية التـي ينتمي اليها داعش) أو (متعاونة) كما يعتقدون.

تكتيكيـاً توصـف هذه الهجمـات بالتنوع فمنها ما حدث في تفجير مديرية اسـتخبارات كركوك المحصنة من قبل انتحاري عربي (بحسـب بعض المصـادر الأمنية العراقيـة كان يلقب بالقعقاع المهاجر)، واسـتخدام القناص فـي صلاح الدين وفـي اغتيال القـادة، والقصـف بالهاونات في مناطق متفرقـة، وهجوم مكيشـيفة المتعدد الأسـاليب، حيث قام عدد من مقاتلي التنظيم بالهجـوم ثم أعقبهـا نصب الكمائـن والعبوات التـي راح ضحيتها عـدد من الشـرطة الاتحادية وقوات الحشد الشعبي والعشائري. ويعزو عدد مـن الخبراء والأمنيين هـذه الهجمات إلى عدد من الأسـباب منها رخاوة السيطرة الأمنية في مناطق الهجمات، وعدم التنسـيق بين الأجهزة الأمنية بالشكل المطلوب، وعدم وجود مراقبة الكترونيـة بالكاميـرات الحراريـة أو الطائـرات المسيرة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى بسبب وجـود الخلايـا النائمة ووجـود مخازن السـلاح المخبـأة منـذ فتـرة هيمنـة التنظيـم، وتوفـر الأمـوال التـي تركهـا التنظيـم. هذه الأسـباب - التـي اتفقـت عليها أغلب التقاريـر - هي التي مكّنـت التنظيم من أن ينظـم صفوفه ويوقظ خلاياه النائمة ويستهدف المناطق.

يمكـن أن نضيف إلـى هذه الأسـباب (المادية) أسـباباً فكرية تتعلق بايديولوجية تنظيم داعش بوجه خاص، وباقي التنظيمات التي على شاكلته بوجـه عـام، داعش وصـل إلى مرحلـة تنظيمية لـم يسـبقه اليها تنظيـم متطـرف إرهابي على مسـتوى العالم وحصل على مساحات وثروات وانضـوى فـي صفوفـه الآلاف مـن كل مكان في العالم مسـتثمرا خبراتهـم، كلاً في مجاله، لهـذا تنعكـس هـذه المكتسـبات علـى إرادة القتـال وحمـل إرث الجهاديـة العالمية (فليس من السـهولة أن يترك كل هذا الإرث التنظيمي والايديولوجي ويُسلِّم سلاحه).

كذلـك يمكـن أن نضيـف إلـى هـذه الأسـباب الفكرية، سبباً مهماً آخر ظلّ خفيا على المحللين وهـو إيمان أغلب قيادات داعش بعقيدة نهاية العالـم أو علامـات السـاعة، آخـر الزمان...الـخ. من هـذا المنظار نظـر داعش مترجمـا الهزيمة من خلال جهازه السـردي والتصورات المخيالية الكبرى للايديولوجية السـلفية الجهادية لتكون الهزيمـة (ابتـلاء وامتحان مـن اللـه)، والذي لا يعني أن الله تخلّـى عنهم، فالعلامات تحقّقت وأنّنا نعيش الزمن الذي أخبر به النبي حيث قال: (ثـم خلافة على منهـاج النبوة)، لـذا فالخلافة (باقيـة) و(تتمـدّد) هو الهدف الإلهـي النهائي (يأبـى اللـه الا أن يتم نوره) كما ورد في الكلمة الصوتية لأبي بكر البغدادي وعدد من إصدارات داعش التي جاءت ضمن خطاب الهزيمة، ويعود هـذا التصـور الخرافي إلـى فكر داعش بشـكل عام ولكن جرت الإشـارة اليه بكثافة مع هزيمة التنظيـم. وهنـا تتوافـق هـذه الهجمـات مـع الخطاب في محاولة (لم يكتب لها النجاح للآن) لصنع سـردية جديـدة تصلح كجسـر يربط واقع التنظيم (الهزيمة) بحلـم الخلافة ويفيد كغذاء فكري ورمزي ومخيالي لمرحلة ما بعد الهزيمة، التي بـدأت بعض ملامحها بالتشـكل من خلال هـذه الهجمـات، ومـن خارطـة اصطفافـات اللاعبين الإقليميين والدوليين.

توزيع الموارد في العراق بعد عام 2003 بين صراع الطبقات الاجتماعية وسوء الإدارة

رأفت البلداوي

باحث في الشؤون الاقتصادية

بعد عقود من الشمولية المقيتة والدكتاتورية الظالمة، حدث تغيير شامل في الحكم وطريقة إدارة الدولة، وقع المجتمع العراقي إبانه في صدمة، أدّت إلى إنقلاب واضح في طبقات المجتمع، محدثةً تغيّرات اجتماعية سريعة، رافقتها طريقة جديدة العهد على العراق في إدارة الحكم والمشاركة السياسية الفاعلة سواء من خلال الترشيح أو الانتخاب، إلا أن هذه الصدمة لم تُلقِ بآثارها الإيجابية على الجميع، فعلى الرغم من كل التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والسنوات العديدة من الوفرة المالية لم يحدث ذلك التغيير المنشود.

ولعلّ أهم ما ميّز التجربة الجديدة للحكم هو التخبط وسوء الإدارة على كافة الاصعدة، فعانت معظم القطاعات الاقتصادية بسبب السياسات المالية السيئة للدولة على الرغم من إنفاق ما يقارب (1075)[1] تريليون دينار عراقي خلال المدة من (2004-2018) فقط، مما أدّى إلى تبديد الثروة وضياع مواردها، إذ اعتمدت الحكومات المتعاقبة خلالها على الإيرادات المُتأتية معظمها من بيع النفط فقط، دعمها في ذلك الصعود التدريجي لأسعاره دون إحداث أيّ تنمية في القطاعات والمجالات الأخرى2، رافق ذلك ترهّل في الجهاز الحكومي نتيجة تعيين أكثر من مليوني موظف لأسباب سياسية مرة، ولامتصاص معدلات البطالة المرتفعة مرة أخرى، ساعد على هذا تغلغلٌ عميق للأحزاب السياسية بكافة مفاصل الدولة، ومحاولة البحث عن مكاسب لها داخل المؤسسات الحكومية وليس خارجها، كما حدثت تغيّرات اجتماعية عديدة سببها الانفتاح المفاجئ للمجتمع، والتطور التكنولوجي في الخارج مقابل التخلف التكنولوجي في الداخل، والفتنة الطائفية والفساد المستشري في كافة مفاصل الدولة، بما يتضمنه الفساد من سوء الإدارة وسرقة المال العام والإثراء على حساب الغير، فضلاً عن تدني مستوى التعليم وانعدام مقومات الحياة في عديد من المناطق.

أدت السياسات الخاطئة التي انتهجتها الحكومات المتعاقبة بعد عام 2003 إلى ما نستطيع أن نسميه «إعادة هيكلة المجتمع العراقي اقتصادياً، وإذ كان من المفترض أن تقوم إعادة الهيكلة هذه إلى إحداث عدالة واسعة في توزيع الموارد الوفيرة الجديدة بغية توفير عيشٍ كريم، إلا أنها لم تأتِ بأيٍّ من النتائج

١- نور شدهان عداي، لورنس يحيى صالح، فاعلية الانفاق العام في تصحيح الهيكل الانتاجي بالاقتصاد العراقي، بحث منشور في مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، العدد ١٢٣- آذار-٢٠٢٠.

٢- إن زيادة النمو في الناتج المحلي الإجمالي (BDG) لا يعني التنمية (tnempoleved) لأن التنمية تتضمن تطوراً شاملاً أو جزئياً مستمراً على جميع الأصعدة، هدفها رفاهية الإنسان واستقراره وتطوره بما يتلاءم مع حاجاته وإمكاناته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية. أما النمو فلا يعدو عن كونه ارتفاعاً في معدل دخل الفرد (وهذا الارتفاع غالباً ما يكون غير حقيقي) من خلال قسمة الناتج المحلي الاجمالي الذي يمثل النفط ٥٠٪ منه تقريباً على عدد السكان، دون الأخذ بالاعتبارات والعوامل الأخرى التي تهم الأفراد والمجتمع.

في مثال واضح عن حجم الأموال المهدورة فإنّ الحكومات المتعاقبة أنفقت مبلغاً مقداره (32,2) تريليون دينار عراقي على قطاع الكهرباء في السنوات (2009-2018) دون وجود تحسن فعلي في أداء هذا القطاع

المنشودة على المستوى الشعبيّ، بل إنها لا تعدو عن كونها إعادة توزيع معاكس عما كان عليه سابقاً، تحت مسمى «العدالة الانتقالية».

ويمكن تصنيف الفئات الجديدة المكونة للمجتمع العراقي إلى ثلاث فئات، الأولى فئة غنية وهي تمثل كلاً من السياسيين والمسؤولين التنفيذيين من ذوي المناصب العليا الذين لهم أذرع عميقة مع الأحزاب السياسية، بل حتى أنّهم يمثلون مصالحها تمثيلاً مباشراً داخل مؤسسات الدولة، مكونين لجاناً اقتصادية تابعة لهذه الأحزاب داخل المؤسسات، مهمتها الأساسية الاستحواذ على جزء أو معظم المشاريع الاستثمارية داخل الوزارات. يضاف لها الحاشية الذين يديرون شركات الأحزاب ومصالحها، فضلاً عن بعض المستفيدين من الملّاك وشركات المقاولات الكبيرة المشتغلة مع الأحزاب عن طريق العمولات والرِّشى وغيرها، وكذلك الشركات المعتمدة في عملها على ميزانية الدولة[3]. إنّ هذه الفئة لا يمكن أن نطلق عليها طبقة برجوازية كما هو الحال في المجتمعات الرأسمالية، لأنّها ليست سوى برجوازية هجينة نشأت تحت عباءة السلطة، ومستفيدة من الفساد المالي والسياسي، بعكس البرجوازية في المجتمعات المتقدمة التي نشأت عن طريق الإنتاج والعمل.

٣ . هذا لا يعني أبداً أن الطبقة الغنية بمجملها فاسدة بل إنّنا هنا بصدد توضيح التوزيع الحاصل لموارد الدولة وليس المال الخاص.

أما الفئة الثانية فهي فئة منتفِعة، وتتمثّل بجمهور الأحزاب السياسية والمنتفعين منهم، ويدافع هؤلاء أشدّ دفاع عن بعض الشخصيات ويعدّونهم ممثلين حقيقيين لهم، وهذه الفئة غالباً ما تتغذّى على الشعارات الطائفية والحزبية وتحاول دوماً تعميمها على المجتمع حفاظاً على مكاسبها، فضلاً عن ملايين الموظفين الذين وجدوا لأنفسهم فرصة للعيش في ظل هذه الحكومات حيث الدخل الثابت مقابل الانتاجية الضعيفة غالباً، وإذ إنّ هؤلاء الموظفين يمثّلون الطبقة الوسطى في المجتمع فقد تحوّلت هذه الطبقة من طبقة عادية تعيش بمستوى معين غالباً ما يكون بلا رفاهية، إلى طبقة منتفِعة من الحكومة، إنّ هذا التحول في طبيعة الطبقة الوسطى هو الذي يفسّر صمود النظام السياسي الحالي خلال كل السنوات السابقة، فكسب ود الطبقة الوسطى من المجتمع بل على الأقل كسب صمتها كفيل بحماية أي نظام سياسي، لأنّ هذه الطبقة تمثّل العمود الفقري لأي مجتمع وتمثّل الهيكل الشعبي الأساسي الذي يستند إليه أي نظام سياسي، إنّ تحول هذه الفئة إلى جانب الضد من النظام السياسي متوقف تماماً على درجة تأثر مصالحها وطموحاتها ومكاسبها الحالية والمستقبلية، والأمثلة كثيرة في هذا الجانب وآخرها التصريحات بشأن نية الحكومة فرض ضرائب على مرتبات الموظفين بغية تجاوز الأزمة المالية الناتجة عن انخفاض أسعار النفط العالمية، إذ تحوّلت مواقع التواصل الاجتماعي إلى مجموعات وتكتلات من الموظفين الحكوميين المطالبين بالتراجع عن إصدار هكذا قرار، مهددين بالإضراب العام وغيرها من الخطوات التصعيدية.

أما الفئة الثالثة فهي فئة مهمّشة، وتتمثّل هذه الفئة بالأفراد المتبقين من الفئة الأولى والثانية، فضلاً

عـن الفقراء والعمال والكادحين الذين لم يسـتفيدوا لا مـن النظام السـابق ولا مـن النظـام الحالي، ولم تؤثر التغيرات السياسية والاقتصادية في مستواهم المعيشـي ودرجـة رفاهيتهـم ومسـتوى دخولهـم، بسبب تبديد الموارد من قبل الفئة الأولى، وغالباً ما تسـعى هذه الفئة للتحول إلى الفئـة الثانية لكنها لا تسـتطيع، إما بسـبب هيمنة الفئة الثانية نتيجة دعم الفئة الأولى، أو بسـبب عدم توفر الإمكانات المادية والخبـرات. والغريب في هذه الفئـة بل قد يكون غير موجـود فـي أي مجتمـع آخر أن هنـاك مئات الآلاف منهـم بل ربما أكثـر مغرّر بهم من قبـل الفئة الأولى بـل يدافعـون عنهـا دفاعـاً مسـتميتاً ومسـتعدين للمـوت من أجلها ومـن أجل شـعاراتها المزيفة، رغم أنّهم يعيشـون عيش الكفاف والحرمان بعكس الفئة الأولى الذين يعيشـون عيش الملوك والسـلاطين.

اتخذت الإدارة السـيئة بعد عام 2003 أشكالاً عديدة بدءاً من تنصيب الاشـخاص غير المناسـبين وعديمي الخبرات في مناصب حساسة ومهمة، وتوليهم إدارة المشاريع الخدمية ذات التماس المباشر بالمواطنين، التي فشـلت علـى وجه الخصـوص بملفـي الكهرباء والإعمـار وليـس انتهاءً بالسـماح للأحـزاب المتنفذة بالسـيطرة على مـوارد الدولـة كالكمـارك والمنافذ الحدوديـة أو من خلال الشـركات التابعة إلى لجانهم الاقتصاديـة، فضـلاً عـن عـدم التوصـل إلـى صيغـة حـلّ مـع إقليم كردسـتان، الأمر الذي أدّى إلى سـوء توزيـع كارثـيّ بالمـوارد، مـع قبـول بعـض الأطـراف بسـوء التوزيع هذا لمكاسب سياسية بحتة، إذ سيطر الإقليـم على النفط المسـتخرج من الإقليـم والبالغ وفق أقل التقديرات (250) ألف برميل يومياً، وكذلك سـيطرته التامـة على المنافـذ الحدوديـة والكمارك الواقعـة ضمن حدوده الجغرافيـة، على الرغم من أن إيرادات النفـط والكمارك هي إيرادات اتحادية، فضلاً عن حصته من الموازنة العامة للدولة البالغة (13 %).

هذا الهدر وهذا الفساد ظهر واضحاً في تقارير المنظمات الدولية، حيث صنفت منظمة الشفافية الدولية ضمن مؤشر مدركات الفساد العراق بالمركز (162) من أصل (180) دولة داخلة في التصنيف

كمـا تمثّلت الإدارة السـيئة بشـكل واضـح في ملف السـكن لا سـيما فـي المحافظـات ذات مسـتويات السـكان العاليـة، ممـا أدى إلى تحول أطـراف بعض المدن إلى شبه عشـوائيات بصورة غير قانونية، وقد يعـزو البعـض هذا إلى ضعـف الرقابـة الحكومية، إلا أن السـبب الأسـاس يكمن فـي الإهمـال الحكومي الكامل لقطاع السـكن مع نمو متزايد ومتسـارع في عـدد السـكان، إن حاجة العـراق الفعليـة ولغاية عام 2019 هـي أكثر مـن (2)[4] مليون وحدة سـكنية وهو رقـم كبير جـداً مقارنة بعدد السـكان. أما على صعيد الإعمـار فقد بلـغ مجمـوع المشـاريع المتلكئة حتى عام 2018 (4682) مشروعاً وبمبلغ مقداره (232,7) تريليون دينار عراقي[5].

وفـي مثال واضح عن حجـم الأموال المهـدورة فإنّ الحكومـات المتعاقبة أنفقـت مبلغاً مقداره (32,2)[6] تريليـون دينـار عراقـي علـى قطـاع الكهربـاء فـي السـنوات (2009-2018) دون وجـود تحسـن فعلي فـي أداء هـذا القطـاع، مـع تزايـد معانـاة الكثير من المواطنيـن، فضلاً عن اعتبـاره أحد أهم البنى التحتية لدعم القطاعات الانتاجية كافة.

٤ . تصريح وزارة الإعمار والاسكان حول ملف السكن لجريدة الصباح العدد (٧٠١٠٢) في ٢٠٢٠/١/٩١

٥ . بيان صادر عن المكتب الاعلامي لوزارة التخطيط، منشور في العديد من وسائل الاعلام المقروءة.

٦ . البنك المركزي العراقي/دائرة الإحصاء والأبحاث/ النشرة الاحصائية للمدة (٢٠٠٩-٢٠١٨).

أمـا واقـع القطـاع الصحي فـي ظل الأزمـة الصحية الحالية وانتشـار جائحة كورونا، وظهور الحاجة الملحة للخدمات الصحية، التي أظهرت للعيان النقص الواضح بعـدد المستشـفيات مقابـل عدد السـكان، وكذلك انخفاض عدد الأطباء، فحسـب بيانـات البنك الدولي بلغ مؤشر عدد الأسِرّة في مستشفيات العراق (1,4) لكل (1000) نسمة وهو مؤشر منخفض إذا ما قارناه ببعـض الدول المجـاورة والإقليميـة، ومنخفض جدّاً إذا مـا قارناه ببعض الدول المتقدمة، ويسـري الحال كذلك على مؤشـر عدد الأطبـاء، إذ بلغ عدد الأطباء (0,7) لكل (1000) نسمة وهذا يعني أقل من طبيب واحـد لـكل ألـف نسـمة[7]، وتهالـك أو عـدم وجـود مصانع كافية للأوكسـجين في بعض المستشفيات، فضـلاً عن سـوء الخدمـات الصحية المقدمـة نتيجة الضغوطات الشـديدة على الخدمـات الصحية كافة، وإذ إن الكثيـر من البلدان قد مرّت بنفس الضغوطات ولربمـا أشـد، إلا أن مقارنـة عدد الوفيـات مع نفس هـذه الـدول يبيّـن حجم الضعـف وسـوء الرعاية في نظامنا الصحي.

ويظهـر سـوء توزيـع المـوارد جلياً عنـد النظـر إلـى معدلات الفقر في العراق البالغة نسبته (20 %) من عـدد السـكان، فبلغت معدلات الفقـر الموزعة على المحافظـات كالآتـي «دهـوك 8,5 %، السـليمانية 4,5 %، اربيـل 6,7% ، نينـوى 37,7 % ، كركـوك 7,6 %، ديالـى 22,5 %، الانبـار 17 %، صلاح الدين18 %، بغـداد10 %، بابـل11 %، كربـلاء 12 %، واسـط 19 %، النجـف12,5 %، الديوانيـة 48 %، ذي قـار 44 %، ميسان 45 %، البصرة 16 %، المثنى 52 %»[8].

كما أنّ ملف الكمارك والمنافذ الحدودية الذي دائماً مـا أثيـرت حولـه الشـبهات والفسـاد وهـدر الموارد دون حلـول واضحة ليس ببعيـد، وبلغة الأرقام، فقد بلغـت إجمالـي المسـتوردات (667,9) تريليـون دينار عراقي للمـدة (2003-2018)، بينما بلغت الإيرادات الكمركيـة المتحققة خلال نفس المدة (7,9) تريليون دينار، أي بنسـبة (1,2 %) فقط، بينما كانت الايرادات الكمركية التي من المفترض تحصيلها (43,8) تريليون دينـار، وفـق معـدل تعرفـة كمركيـة (5 %) للمـدة (2003-2015) و (10 %) للمـدة (2016-2018)[9]، مـا يعنـي أن حجم الأموال المهـدورة قد بلغ (35,9) تريليون دينار.[10]

إنّ كل هذا الهدر وهذا الفساد ظهر واضحاً في تقارير المنظمـات الدولية، حيث صنفت منظمة الشـفافية الدولية ضمن مؤشـر مدركات الفساد العراق بالمركز (162) مـن أصـل (180) دولـة داخلة فـي التصنيف، ويبيّن هذا المؤشـر مدى وجود الفسـاد في القطاع العام.[11]

وإذ إنّ مـن الواجـب علينـا ألاّ ننكـر وجـود بعـض من المشاريع الناجحة هنا وهناك وعلى مختلف الأصعدة، إلا أنّ المشـاريع الأخـرى فـي الغالـب افتقـرت إلـى التخطيط والتنفيذ الجيد، فقد اندثرت بعض المشاريع بعد إنهائها بسـنوات قليلة بسـبب سوء التنفيذ مما تطلـب صرف مبالـغ أخرى جديدة كان مـن المفترض ألّا تصـرف، أو بقيـت علـى حالهـا لتزيـد مـن معانـاة المواطنيـن بشـكل أكبـر، وأخـرى لم تناسـب الذوق العـام ولا الحاجة الفعليـة، وأخرى بقيت غير مكتملة بسـبب سـوء التخطيط المالي والأزمـات المتعاقبة على البلاد، لننتهي أخيراً إلى استمرار واضح في نقص الخدمات الأساسية والتطور العمراني على الرغم من كل الأموال التي صرفت سابقاً.

٧ . البنك الدولي gro.ilwadlaknabla.www//:sptth/

٨. وزارة التخطيط العراقية 063=di?sliated/weiv/swen/qi.vog.pom//:sptth

٩ . يختلف معدل التعرفة الكمركية في المدة (٢٠١٦-٢٠١٨) عن المدة التي سبقته (٢٠٠٣-٢٠١٥) بسبب إجراء تعديلات على قانون التعرفة الجمركية رقم (٢٢) لسنة ٢٠١٠ المعدل

١٠ . نبيل المرسومي، المنافذ الحدودية في العراق، بوابة الفساد والموارد الضائعة، دراسة منشورة في مركز سيار للتحليل وإدارة التوقع، moc.qirappis//:sptth/ .

١١. منظمة الشفافية الدولية، qari/seirtnuoc/ne/gro.ycnerapsnart.www//:sptth

الحدود البحرية العراقية الكويتية في خور عبد الله

كريم جبار السوداني
كابتن بحري

يمتاز خور عبد الله بأهمية كبيرة للعراق، فهو الممر المائي المؤدي إلى ميناء أم قصر وميناء خور الزبير، وهما أكبر الموانئ الحالية في العراق، ويمتاز خور عبد الله بعمق قناته الملاحية حيث ترسو في ميناء أم قصر سفن ذات غاطس 11 متراً، ومن المؤمل بناء ميناء الفاو الكبير الذي يقع في بداية خور عبد الله باتجاه البحر مما يجعل من خور عبد الله ممرا استراتيجيا مهما وبوابة اقتصادية تربط آسيا باوروبا. وبما أن الموانئ بطبيعتها تعمل وفق المعايير الدولية للسلامة والأمن وحماية البيئة البحرية نجد أن العراق متخلّفٌ عن المجتمع الدولي بتطبيق تلك المعايير ويحتاج إلى جهد كبير للوصول بمقاييس عمل لتنافس موانئه الموانئ الإقليمية والعالمية.

ومـن الأمور المهمـة التي يفتقدهـا العراق هو عـدم وجـود ملامـح واضحـة للبحـر الاقليمـي العراقي، إذ تمتد السـيادة إلى مسـافة 12 ميلاً بحرياً عن خط الأسـاس وإلـى الحيّز الجوي فوق البحـر الاقليمـي وإلى قـاع البحر وباطنـه، وهذا ماحدّدتـه اتفاقية الأمم المتحـدة لقانون البحار UNCLOS 82 . وتهـدف اتفاقية الأمم المتحدة لقانـون البحار 1982 لإقامة نظام قانوني دولي عـادل مع مراعـاة لسـيادة كل الدول، وتسـهم الاتفاقيـة في تعزيز السـلم والأمـن والعلاقات الوديـة بين جميـع الـدول طبقا لمبـادئ العدل والمساواة في الحقوق.

بعـد قـرار مجلـس الامـن 833 وتبنـي الامـم المتحدة مسـألة ترسيم الحدود البحرية في خور عبـد الله اسـتخدمت المـادة 15 مـن الاتفاقية التي تنصّ ((حيث تكون سـواحل دولتين متقابلة أو متلاصقـة، لا يحق لأي من الدولتين في حالة عـدم وجود اتفـاق بينهما على خـلاف ذلك، أن تمد بحرها الإقليمي إلى أبعد من الخط الوسـط الذي تكون كل نقطة عليه متسـاوية في بعدها عن أقرب النقاط على خط الأسـاس الذي يقاس منـه عرض البحر الإقليمي لكل من الدولتين. غير أن هذا الحكم لا ينطبق حين يكون من الضروري بسبب سند تاريخي أو ظروف خاصة أخرى تعيين البحـر الإقليمي لكل مـن الدولتين بطريقة تخالف هذا الحكم)).

هنـا تجـاوزت لجنة ترسـيم الحـدود الأممية على العراق تجاوزا خطيـرا حين اعتمدت خط المنتصف كقاعـدة لترسـيم الحـدود البحريـة بيـن العـراق والكويت، وأهملت اللجنة الأممية الحق التأريخي للعراق في خور عبد الله، إذ تمّ حفر القناة من قبل العـراق وتثبيـت العوامـات البحريـة وصيانتها ولا وجـود للجانب الكويتي في هذه القناة لغاية عام 2003. بالإضافة إلى الظروف الخاصة والجغرافية للمنطقـة التـي تؤشـر الدلائـل العلميـة على أن ترسـيبات الطمـي غـرب شـبه جزيرة الفـاو أصلها أرض الفـاو وبالتالـي فـإنَّ خـط التالـوك كان هـو الحل المثالي لترسـيم الممـر المائي في خور عبد اللـه لغاية الدعامة 162، بـدلا من خط المنتصف الذي حرم العراق من سيادته على القناة الملاحية التـي حفرهـا وكان له الحق التاريخـي بها منذ أمد بعيـد. وأكـدت اللجنـة الاممية تجاوزهـا وظلمها للعـراق إذ توقّفت عن ترسـيم قناة خـور عبد الله عنـد الدعامـة 162 التـي تنتهـي عندهـا إطلالـة جزيـرة بوبيان باتجـاه البحر ويميـل البحر الإقليمي الكويتـي جنوبـا بينما يحصل العراق على مسـاحة ميـاه إقليمية أكبر حسـب قاعدة خـط المنتصف، لأنّ ساحل العراق يمتد باتجاه البحر بصورة موازية للمر الملاحي لقناة خور عبد الله.

عنـد التدقيـق فـي تلـك التصرفات نسـتدل على المؤامرة التي تهدف لتضييق الخناق على العراق وحرمانـه مـن الاطلالـة البحريـة وتأكـد ذلك بعد إبـرام اتفاقية تنظيـم الملاحة في خـور عبد الله، إذ اسـتدرج العـراق لتوقيـع تلـك الاتفاقيـة ليتم الاعتـراف الكامل بقرارات ترسـيم الحدود. بعدها أنشـأت الكويت منصـة ثابتة في منطقة ينحسـر عنهـا المـاء عند الجـزر (تظهر فقط عنـد انخفاض منسـوب المياه) وهذه المناطـق عرّفتها اتفاقية الأمـم المتحـدة لقانـون البحـار وحدّدت لهـا نصاً قانونيـاً فـي المـادة 7 الفقـرة 4 مـن الاتفاقيـة ((لا ترسّـم خطـوط الأسـاس المسـتقيمة مـن المرتفعـات التـي تنحسـر عنهـا المياه عنـد الجزر وإليها ما لم تكن قد بنيت عليها منائر أو منشـآت مماثلة تعلو دائما سـطح البحر أو إلا في الحالات التـي يكـون فيها مد خطـوط الأسـاس من هذه المرتفعـات وإليهـا حظـي باعتراف دولـي عام)). وتمّ اسـتخدام تلـك المنطقة كخط أسـاس للبحر الإقليمـي الكويتي وأودعـت الكويت لدى الأمم المتحدة قانون بحرها الاقليمي الرقم 317 لسـنة 2014 وأدّعـت سـيادتها علـى باقـي قنـاة خـور عبـد الله غيـر المرسّـمة وتجـاوزت سـيادتها إلى مدخـل مينـاء الفاو الكبير، ويعدّ هـذا الامر تصرفا عدوانيا وانتهاكا لحقوق العراق، لا سـيما أنّ هذه المنطقـة التـي بنيـت عليها المنصـة تكون ضمن الميـاه الإقليميـة العراقيـة لو أن الترسـيم وفق قاعـدة خط المنتصف اكتمـل لغاية 12 ميلاً بحرياً عـن خط الاسـاس العراقي والكويتي حسـب قرار مجلس الامن 833.

كل ذلـك يحصل والجانـب العراقي ملتزم الصمت ولـم يجرؤ على المطالبـة بحقوقه، ما عدا مذكرة الاحتجـاج الخجولة التي أودعهـا في أيلول 2019 ضـد بناء المنصة فقط دون توضيح أو مطالبة بأن المنصة تقع ضمن المياه الإقليمية العراقية.

علـى الجهـات الرسـمية أن تعـي حجـم التجـاوز والتهديـدات التـي يواجههـا العـراق فـي تحديد حـدوده البحريـة والمطلـوب هـو إيـداع قانـون البحـر الإقليمـي العراقـي مرفقـا بالخريطة لدى الأمـم المتحدة، كي لا يكتسـب القانون الكويتي الشـرعية ويكـون القانـون العراقـي حجـة لتفنيد المزاعم الكويتية وورقة للتفاوض فيما بعد.

النقل البري في العراق

علي حسون

الواقع والطموح

يمثّل قطاع النقل عموما عنصراً حاسم الأهمية بالنسبة للنمو الاقتصادي والتجارة، إذ يعتمد كلاهما على نقل الأشخاص والبضائع.

وقد عرف البعض النقل، على أنّه الأداة التي عن طريقها يمكن توسيع السوق، واستغلال الموارد البشرية والمادية باتجاه زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته، ويسهم في انتقال السلع واليد العاملة إلى الاماكن التي تكون فيها أكثر نفعا، أي ربط مناطق الإنتاج بمناطق الاستهلاك، وتأمين نقل الأفراد والمواد الخام والبضائع.

ويعد قطاع النقل البري أهم قطاعات النقل، لأنّ كل أنواع النقل الأخرى لا تكتمل الا بتدخل النقل البري، فالمسافرون والبضائع التي تنقل على البواخر أو على الطائرات تحتاج بعد وصولها إلى موانئها البحرية والجوية (المطارات) إلى نقل بري (باصات أو شاحنات) للوصول إلى المقصد النهائي، وتتلخص فوائده بالنقاط التالية:

1. يتمكّن من الوصول إلى أي مكان تتواجد فيه البضائع وإلى أي مكان للتفريغ.
2. يناسب أي وقت بناءً على مصلحة المستفيد.
3. نقل البضائع بجميع أنواعها وبكلفة أقل.
4. متابعة حركة البضائع ومعرفة وقت الوصول التقريبي لها.

وسنتناول في هذا المقال النقل البري على الطرق دون السكك (باعتباره قطاعاً مستقلاً) في العراق من خلال استعراض الواقع الحالي والطموح.

تشرف وزارة النقل العراقية على ثلاث شركات تمثل قطاع النقل البري على الطرق بشقيه (الاشخاص والبضائع) هي كالتالي:

1. الشركة العامة للنقل البري تأسّست سنة 1970 وكانت تابعة للمؤسسة العامة للتجارة وأصبحت شركة عامة مرتبطة بوزارة النقل بموجب القرار 433 لسنة 1990.
2. الشركة العامة لنقل المسافرين والوفود (الركاب سابقا) تأسّست سنة 1938 بموجب قانون رقم (38) باسم مصلحة نقل الركاب، وتحولت إلى شركة عامة بموجب قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997، ونظامها الداخلي رقم (10) لسنة 2000، ودمج قرار

مجلس الوزراء رقم (338) لسنة 2008 الشركة مع شركة الوفود لتصبح الشركة العامة لنقل المسافرين والوفود.

3. الشركة العامة لإدارة النقل الخاص تأسّست بموجب القانون رقم 127 لسنة 1994.

وهذه الشركات تعرضت بعد إسقاط النظام السابق عام 2003 إلى أحداث نهب وسلب أدت إلى استنزاف مواردها المادية من باصات وشاحنات ومركبات خدمية إضافة إلى اتخامها بكثير من التعيينات، أما عن طريق إرجاع المفصوليين السياسيين أو تعيينات مكاتب الأحزاب التي توالت على إدارة وزارة النقل، بالإضافة إلى آفة الفساد التي تسبّبت في جعلها شركات إما خاسرة؛ كالشركة العامة لنقل المسافرين والوفود، أو رابحة بإيرادات عرضية لا دخل لها بالنشاط الرئيس للشركة، كالشركة العامة للنقل البري، أو تمارس الجباية من القطاع الخاص بلا خدمة تستحق الذكر كالشركة العامة لإدارة النقل الخاص.

إن غياب التخطيط الاستراتيجي والإشراف الحقيقي لوزارة النقل على هذا القطاع والاكتفاء بالتركيز على زيادة الإيرادات المالية لهذه الشركات لسد رواتب الموظفين وتحقيق أرباح لبعض المنتفعين من اللجان الاقتصادية لبعض الأحزاب بدون تطوير أو دعم أو تحسين للخدمة المقدمة ساهم في تردي هذا القطاع.

رغم ذلك كانت لهذه الشركات محاولات للنهوض بواقعها تمثّل في تحديث أسطولها من الشاحنات والباصات، او إنشاء كراجات نظامية لانطلاق مركبات النقل الداخلي والخارجي، لكن واجهتها مشاكل تشغيلية نتجت عن عدم وجود جدوى اقتصادية لهذه المشاريع.

مشاكل قطاع النقل البري في بعض جوانبها لا تتعلق فقط بوزارة النقل وتشكيلاتها كباقي القطاعات بل تتأثر بالدوائر الساندة الأخرى كالكمارك والتجارة والمنافذ الحدودية والطرق والجسور، فهي تشكّل بمجملها منظومة مترابطة ومتداخلة المصالح.

غياب التخطيط الاستراتيجي والإشراف الحقيقي لوزارة النقل على هذا القطاع والاكتفاء بالتركيز على زيادة الإيرادات المالية لهذه الشركات لسد رواتب الموظفين وتحقيق أرباح لبعض المنتفعين من اللجان الاقتصادية لبعض الأحزاب بدون تطوير أو دعم أو تحسين للخدمة المقدمة ساهم في تردي هذا القطاع

وتعدّ البنية التحتية للنقل البري كالطرق والجسور من أكبر التحديات التي تواجه عملية تطوير النقل، واذا ما عرفنا بأنّ مهمة إنشاء هذه البنى التحتية في العراق موزعة بين وزارة الإعمار ودوائر المحافظات بدون تنسيق مع وزارة النقل نعلم حجم غياب هذه الوزارة عن المشاركة في تأسيس نظام نقل شامل ومتكامل للنقل البري، والتحدي الآخر، هو غياب التنسيق مع القطاع الخاص، وإدارة نشاطه وفق أنظمة وقوانين واضحة لخلق بيئة صحية للتنافس الطموح، إنّ القطاع الخاص يملك من الامكانات والقدرات الهائلة بالقياس مع القطاع الحكومي ما يؤهله لأن يكون مساهماً وفاعلاً في النهوض بقطاع النقل البري، وحالياً

أغلب شاحنات نقل البضائع وباصات نقل المسافرين، مملوكة لشركات وأفراد في القطاع الخاص، واذا ما قارناها مع القطاع الحكومي الذي يمتلك بعض مئات من الشاحنات والباصات المقيدة بتعليمات وأسعار، فإنّها ستكون عاجزة عن منافسة القطاع الخاص.

شهد النقل البري في العالم خلال السنوات الأخيرة تطوراً ملحوظاً، هذا التطور انعكس على تطوير الطرق والجسور وسبل الخزن والتفريغ وسلاسل الامداد ووجود الموانئ الجافة (dry port)، وأصبح لهذا القطاع منظمات ولجان عالمية تدرّس وتنشر بحوثاً علمية للمساهمة في تقليص المدد الزمنية لوصول البضاعة من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك، وزيادة عامل الأمان، وتفعيل التأمين، ووضع اللوائح والضوابط لنقل المواد الخطرة عبر اتفاقيات يرعاها الاتحاد الدولي للنقل على الطرق (IRU)، وهي منظمةٌ دولية عالمية مستقلة، تأسّست عام 1948، تُعنى بكل ما ينقل الأشخاص والبضائع براً، وتمثل مُلّاك الشاحنات والحافلات والمركبات وسيارات الأجرة من القطاع الخاص في العالم وبعض الهيئات الحكومية غير الربحية، وهذه المنظمة بالتعاون مع لجان الأمم المتحدة المعنية تعدّ الراعية لأهم اتفاقية في مجال النقل البري، وهي اتفاقية النقل البري لسنة 1975، وهي اتفاقية دولية انظمت لها أكثر من مئة دولة لتسهيل مرور الحاويات المحملة بالشاحنات عبر الحدود الدولية للدول بدفتر كمركي واحد يعدّ هوية لتلك البضاعة.

يقال إنّ في التجارب علماً مستأنفاً، وللارتقاء بواقع النقل البري، لا بدّ لنا من الاستفادة من تجارب الدول الاخرى وسوف لن نذهب بعيداً وإنما سنبقى في حدود جوارنا الاقليمي، لنلقي نظرة سريعة على هذا القطاع المهم، وأهم ما يمكن أن نشخصه في هذه الدول هو وجود هيئات ومديريات خاصة لإدارة النقل البري (ركاب وبضائع) ترتبط بوزارة النقل؛ هدفها تنظيمي وتخطيطي لتطوير النقل البري وبالتعاون مع السلطات المحلية والدولية بكل ما يتعلق بالموضوع من تنظيم السير وكلف النقل والمحطات اللوجستية وإعادة تأهيل الطرق وإنشاء جديدة، إذ يبلغ إجمالي شبكة الطرق التركية أكثر من 64865 كم وعدد الشاحنات بحدود 726359 والجهة المسؤولة عن تنظيم عملية النقل هي المديرية العامة لتنظيم خدمات النقل (IDGTSR) التابعة لوزارة النقل التركية. أما في ايران فإنّ إجمالي الطرق فيها هو 172،927 كم، والجهة التي ترسم السياسة العامة للنقل البري وتنظّم ترخيصاً للشاحنات المحلية والخارجية هي منظمة صيانة الطرق والنقل التابعة لوزارة الطرق والتنمية الحضرية، لديها إحصاءات عن عدد المركبات العاملة في نقل الأشخاص والبضائع، وكذا ينطبق هذا الموضوع على الاردن من خلال عمل هيئة تنظيم النقل البري الاردنية والأمثلة كثيرة من دول الجوار الإقليمي على هذا النحو.

بالرجوع إلى النقل البري في الدول المجاورة، نلاحظ وجود الهيئات الحكومية الإشرافية والرقابية غير الهادفة للربح ولا تمتلك أي أسطول من الشاحنات أو الباصات وإنما مكتفية برسم الخطط ووضع الضوابط وتنظيم الاحصائيات

الملاحظ في قانون النقل العراقي رقم 80 لسنة 1983 أنّه ينص في الفقرة ثالثا من المادة 2 (أهداف القانون) على (ضمان قيام القطاع الاشتراكي بقيادة

وتوجيه نشاط النقل) الا أنّ الحقيقة هي أن القطاع الاشتراكي مارس دور المنافس الهادف إلى الربح وليس تقديم خدمة نقل مناسبة.

قطاع النقل البري الحكومي في العراق كحال باقي القطاعات شهد تحولاً في طبيعة عمله، من قطاع تدعمه الدولة وتعدّه ناقلا وطنيا لا يتم النقل الا بواسطة أسطوله؛ سواء لنقل الأشخاص أو البضائع ولا يتم الاستعانة بالقطاع الخاص الا بعد اعتذاره عن النقل، إلى قطاع حكومي يحاول أن يكون وصياً على النقل البري ويدخل منافسة مع القطاع الخاص لزيادة إيراداته المادية بأسعار غير تنافسية.

وهذا مما سبّب تخبطاً في سياسة النقل وعدم وضوح الرؤية والهدف لوزارة النقل بوجود دوائر وتشكيلات تابعة لها تمارس دورين؛ دوراً تشغيلياً ورقابياً بنفس الوقت، فالناقل الحكومي يهدف إلى الربح، وهذا لا يتفق ومهمته الرقابية، ويؤدي إلى تعارض المصالح، فلا يمكن دمج العمل الرقابي والتنظيمي والعمل الربحي في آن واحد. وبالرجوع إلى النقل البري في الدول الأخرى لا سيما المجاورة، نلاحظ وجود الهيئات الحكومية الإشرافية والرقابية غير الهادفة للربح ولا تمتلك أي أسطول من الشاحنات أو الباصات وإنما مكتفية برسم الخطط ووضع الضوابط وتنظيم الاحصائيات التي تساعد الحكومة على وضع الخطط الاستراتيجية للنهوض بالنقل كمساهم في تنمية الاقتصاد وزيادة الناتج القومي بالخدمات المقدمة بواسطته.

الحلول المقترحة:

أولاً: حلول قصيرة الأمد:_

تتعلق بضرورة الاتجاه إلى الشراكة مع القطاع الخاص كخطوة أولى نحو تخصيص النقل البري (أشخاص وبضائع) والتخلص من التركة الثقيلة من الموظفين الفائضين عن الحاجة، وفشل الإدارات الحكومية في زيادة الإيرادات وكذلك عدم تحميل الموازنة الاستثمارية للدولة التكاليف الباهظة لشراء مركبات حديثة تجد طريقها للاندثار دون تحقيق جدوى تذكر وبلا تشغيل، ولا يخفى أن خطوة الشراكة مع القطاع الخاص ستسهم اذا ما تمت دراستها وتنفيذها بشكل علمي ودقيق في توفير فرص عمل جديدة وإدخال تكنولوجيا حديثة قد لا تتوفر في القطاع الحكومي.

ثانياً: الحلول طويلة الأمد:_

تبدأ بالتوازي مع قصيرة الأمد، من خلال التالي:_

1. تشكيل هيئة (سلطة) نظير ما موجود في دول الجوار مرتبطة بوزارة النقل تقوم بالإشراف ورسم الخطط والسياسات الخاصة بالنقل بالتعاون مع الوزارات الأخرى ومنح التراخيص للعاملين في النقل البري، لا يكون هدفها ربحياً، بل تعتمد في مدخولاتها من الجباية الدورية ورسوم التراخيص للعمل وتنظم بقانون يُشرّع من قبل مجلس النواب.
2. تشجيع تأسيس النقابات والاتحادات التي تمثل العاملين في هذا القطاع لتشكّل مع الهيئة المقترحة مفتاح نجاح لتطوير هذا القطاع .
3. كذلك العمل على نقل باصات النقل الداخلي إلى الإدارات المحلية للمدن والمحافظات ودعمها حكومياً لتقديم خدمة نقل عام تساعد ذوي الدخل المحدود والطلبة والمعوزين كباقي دول العالم.
4. الاستفادة من الاتحادات والمنظمات الدولية المتخصصة بشؤون النقل البري وتأهيل الكوادر العاملة في هذا المجال من خلال التدريب الفني والإداري المعتمد دولياً.

AL - R e w a q

ترجمة

ما هي التحديات التي يواجهها هل يصبح الرجل بطل الشعب؟ الكاظمي؟
ترجمة ـ رضا الغرابي القزويني
موقع خبر أونلاين الإيراني

حسابات بلا حراسة.. أرصدة العراق الحكومية الخفية!
احمد الطبقجلي
ترجمة: هلا مهدي

أحداث «سيدكان» ودور حزب العمال الكردستاني
بيلكاي دومان – محمد الاجا
مركز دراسات الشرق الأوسط
ترجمة حسين البياتي

المركز والأقليم

الرجوع إلى بغداد وإعادة إنتاج نظام الحكم
هل يمكن للكرد استعادة دورهم في صناعة الملوك؟
سامان نوح

ما هي التحديات التي يواجهها الكاظمي؟

هل يصبح الرجل بطل الشعب؟

ترجمة ــ رضا الغرابي القزويني
موقع خبر أونلاين الإيراني

بدأت اضطرابات العراق في تشرين الماضي، الاضطرابات التي أدت إلى مقتل العشرات من العراقيين و جرحهم. اندلعت الاضطرابات وأخمدت بعد الموافقة على الكابينة الوزارية. يقول البعض إنّ التصويت على الكابينة الوزارية هو الهدوء قبل العاصفة! وستعود الاضطرابات إلى العراق من جديد لكن لا توجد دلائل قوية تثبت ذلك.

أخيراً استطاع العراق اختيار رئيس وزرائه بطابع أمني واستخباراتي لذلك لم يكن مستبعدا أن يكسب رضا الأحزاب بشأن التشكيلة الوزارية ويصبّ الماء على نار التشتت السياسي في هذا البلد الذي يعاني من آثار الحرب.

هناك الكثير من التحديات التي يواجهها الكاظمي، انسحاب الأمريكان وعودة داعش والحرب بين إيران والولايات المتحدة وعدم الاستقرار السياسي والأمني في البلد. أما الكاظمي فيعرف اللعبة. كان صحفيا ويعرف الإعلام. يعلم لكسب ثقة ورضا الأحزاب عليه أن يكون عابرا للحزبية. منذ أول أيام إعلان ترشيح الكاظمي، كانت التكهنات ترجّح كفة اختياره النهائي. الكاظمي جاء بعد إقالة عبد المهدي وعلاوي والزرفي وفي خطابه خلال جلسة التصويت على الكابينة قال إنّه لا يسمح لأن يكون بلده منصّة للاعتداء على أي بلد كما وعده بتهيئة الأرضية لإجراء انتخابات عادلة لسير العراق نحو الثبات والاستقرار.

يبدو أنّ الكاظمي بارع في ما يجب أن يفعله، خلال الشهور التي عمّت الاضطرابات في العراق، فشل جميع المرشحين لرئاسة الوزراء بينما استطاع الكاظمي كسب ثقة الساسة العراقيين خلال فترة تزايد عمليات داعش.

من جهة أخرى فصائل المقاومة وافقت على اختيار الكاظمي، كتائب حزب الله والحشد الشعبي كانوا يتهمونه بالقصور في قضية استشهاد القائد سليماني وابي مهدي المهندس، لكن تبيّن بعد ذلك أنّ ادعاءات الفصائل غير دقيقة كما أنّ الكاظمي اختار وزير الدفاع من الأفراد المقرّبين للمقاومة.

ما هي تحديات الكاظمي؟

ربما التحدي الأول والأهم هو خروج القوات الأمريكية من العراق والخلافات الموجودة بين طهران وواشنطن على الساحة العراقية. البرلمان العراقي أصدر قراراً بخروج هذه القوات وواجه القرار استياء أمريكياً، بعد ذلك ازدادت وتيرة الاضطرابات في العراق بصورة مشبوهة. هجمات لداعش وقصف السفارة الامريكية دون أن يعرف مصدر تلك الهجمات. اعتقد بعض المحللين آنذاك أنّ تلك الهجمات تهدف لزعزعة الاستقرار في العراق من أجل تبرير استمرار الوجود العسكري الامريكي حتى تستطيع واشنطن البقاء في العراق بذريعة الحفاظ على مصالحها.

التحدي الثاني هو وضعية النفط العراقي إذ يشكّل النفط الوارد الرئيس للبلد وهناك خلافات قديمة بين المركز وإقليم كردستان بشأن إدارة تلك تلك الموارد.

التحدي الثالث هو إعفاء العراق من العقوبات، اذا لم يتم تمديد هذا الإعفاء سيواجه العراق مشاكل في توفير الكهرباء، هذا الموضوع أدّى إلى اعتراضات وتظاهرات في الأعوام الماضية.

التحدي الرابع هو الوضع الداخلي، تزايدت حدة الانقسامات بين المواليين للتيار الصدري وباقي العراقيين خلال الفترة الأخيرة. تراجع الصدر عن استمرار التظاهرات لكنّ اتباعه يتجوّلون في الشوارع مسلحين ويشتبكون مع مخالفيهم. المشكلة لن تعود إلى الصدريين ومخالفيهم فقط بل الانقسامات السياسية تمتد إلى باقي الأحزاب والكتل السياسية. يقول بعض الصحفيين العراقيين

إنّ تلـك الأحـزاب غارقة في النهب والسـرقة طول الأعـوام 17 الماضيـة والخلافـات الحاليـة من أجل الحصول على مكاسب و مناصب أكثر.
أمـا التحدي الخامـس فيتعلّق بقـوات المقاومة إذ تطالـب بعض الاحزاب السياسـية بإيقاف نشـاطات تلـك القـوى والموضـوع أصبح محل اختـلاف بينما الحشـد الشـعبي والمقاومة منشـغلة هـذه الأيام بدفع هجمات جماعة داعش الإرهابية.

رغم التحديات ما هي فوائد وجود الكاظمي؟

الخبيـر والباحـث الإيراني علي رضا تقـوي نيا يتحدّث عن 10 نقاط إيجابية في اختيار مصطفى الكاظمي:
1 – الكاظمـي يمتلـك أرضيـة إسـلامية وكان مـن المعارضيـن لنظام صدام وحُكِم بالإعدام في الفترة السابقة.
2 - الكاظمـي صحفـي وغيـر تابع للأحـزاب ولذلك يعـدّ الخيار الأفضل للبيت الشـيعي لحـل الخلافات الداخلية في هذا البيت.
3 – تسـنّم الكاظمـي رئاسـة جهـاز المخابـرات عام 2016، الجهاز كان من صنع الأمريكان ونصف طاقة الجهاز كانت تصرف على شـعبة مكافحة إيران. ومن أهـم إجـراءات الكاظمي حلّ شـعبة مكافحـة إيران. كمـا قـام الرجل خلال فترة رئاسـته بتغيير الكثير من المسـؤولين فـي الجهاز المعادين لإيـران. بالإضافة إلـى ذلـك، وجّـه جهـاز المخابـرات في فترة رئاسـة الكاظمـي ضربـات موجعـة للجماعـات الإرهابيـة التكفيريـة ويمكن القول إنّ رئاسـته كانت غير حزبية بل أمنية واستخباراتية بحتة.
4 – اختيـاره كرئيـس للـوزراء خـلال فتـرة تريـد فيها الولايـات المتحـدة الاضطرابات وعـدم وجود دولة مركزية قوية وقامت بتنشيط الخلايا النائمة لداعش كان تطوراً مباركاً وجيّداً لأنّ هذه المسؤولية مؤقتة وخـلال العام القادم الذي سـتجري فيـه الانتخابات

الكاظمي لم يكن الشخص المفضَّل للمقاومة لكن إنجازاته مقبولة ولديه علاقات جيّدة مع السنة والكرد ويستطيع إعادة الاستقرار للبلد الجار لإيران

الكاظمي عارض طلب الكرد للتصدي وزارة المالية، أهمية هذه الوزارة تكمن في مهامها بتخصيص ميزانية المحافظات العراقية

الكاظمي صحفي وغير تابع للأحزاب ولذلك يعدّ الخيار الأفضل للبيت الشيعي لحل الخلافات الداخلية في هذا البيت

يستطيع دعم استقرار الأمن والثبات وإصلاح الوضع الاقتصـادي وفـي هـذا الحـال سيفشـل المخطط الأمريكي لزعزعة الأوضاع في العراق لأنه بعد القرار البرلمانـي بطرد القوات العسـكرية الامريكية، تنوي واشنطن خلق الفوضى في العراق من أجل استمرار بقاء قواتها هناك.
5 – الكاظمـي لم يكن الشـخص المفضَّل للمقاومة لكن إنجازاته مقبولة ولديه علاقات جيّدة مع السنة والكرد ويستطيع إعادة الاستقرار للبلد الجار لإيران.
6 – ادّعـاء كتائب حزب اللـه العراق بتورط الكاظمي فـي استشـهاد القائـد سـليماني وأبـي مهـدي المهنـدس مجـرد اتهـام ولـم يثبت ذلك. الشـخص الـذي أطلـق هذا الادعـاء وافق على إجـراء تحقيق في هذا الشأن وهذا يدل على بطلان هذا الادعاء.
7 - النظـام البرلمانـي فـي العـراق يجعـل رئيـس الـوزراء رهينـة بيـد أعضـاء مجلـس النـواب وكـون غالبية البرلمانيين الشـيعة داعميـن للمقاومة يبدو أنّ حكومـة الكاظمـي لا تعرقـل نشـاطات فصائـل المقاومـة. يمكن تفسـير اختيـار اللـواء جمعة عناد سـعدون الـذي كان علـى تنسـيق جيد مع الحشـد الشـعبي في دحـر تنظيم داعش، وزيـرا للدفاع في هذا الإطـار. وعندما قـام الكاظمي بعـرض قائمته على القيادات الشـيعية واجه عتابا شديدا من نوري المالكي وآخرين وأجبر على تغيير الوزارات الحسّاسـة لصالح وزراء شيعة داعمين للمقاومة.
8 – الكاظمـي عـارض طلـب الكـرد للتصـدي وزارة الماليـة، أهميـة هـذه الـوزارة تكمـن فـي مهامها بتخصيص ميزانية المحافظات العراقية.
9 – الكاظمـي أيّـد تنفيـذ القـرار البرلمانـي بطـرد القـوات العسـكرية الامريكيـة وأعلـن فـي جلسـة التصويـت علـى الكابينة أنّه لا يسـمح بجعل العراق نقطـة للاعتداء علـى أي بلد والمخاطب في كلامه واضحٌ تماما.
10 – لـو كانت عملية اختيـار رئيس الوزراء تأخذ وقتا أطـول مـن ذلـك، كانـت تواجـه الطائفـة انتقادات حادة، لا سـيما أنّ العراق كان على أعتاب فصل الحر ومشـكلة الكهربـاء فـي المحافظات الشـيعية في الجنـوب تحـدٍ كبير للحكومات العراقيـة وذات أبعاد أمنية أو قضايا أخرى مثل البطالة والزراعة والصناعة التي سـبَّبت اسـتياء الناس، القيادة الشيعة لا تحبّ أن تُعَدّ العائق في البلد.

هل يعود الاستقرار إلى العراق؟

الظروف في العراق معقّدة جدّاً، يبدو أنّ المشـاكل والمصائـب لن تنتهي هناك، هزيمة داعش لم تقدّم للعراقيين الهـدوء والراحة. بعد الانتصار على الزمرة بـرزت خلافات كثيـرة بين السياسـيين العراقيين من أجـل الحصول على القدرة، اشـتدت بعـد الانتخابات النيابيـة وحصول الشـيعة على مقاعد أكثر. شـعرت الكتل والأحزاب الشـيعية أنّ ملف داعش قد انتهى وحان الوقت للخوض في المصالح السياسـية! لكن الظـروف لم تسـر مثل ما تصـوّره العراقيون. طالب الشـعب بحقوقـه المدنيـة ونزلـوا إلـى الشـوارع، ازدادت وتيـرة الاضطرابات واللادولة وتسـلّل بعض الجماعـات داخل صفوف المحتجيـن أدّى إلى ظهور تنظيـم داعـش الإهابي مـن جديد. هنـاك تحديات يواجههـا الكاظمي وبنى تحتيـة مدمّرة نتيجة الغزو الأمريكـي وداعـش للعراق بحاجة إلـى الإعمار. ربّما يسـتطيع الكاظمي أن يصبح بطل الشعب لفترة ما بسـبب إيجابياته. الرجل محنّك وذلك بسـبب تجاربه الأمنيـة فـي عهـد المعارضـة ومجـرد نجاحـه فـي إقنـاع العراقييـن بالحصول على ثقتهـم يعد بطولة عظيمة! هنـاك أمل أن يعود الاسـتقرار إلى العراق بعد سنوات طويلة.
الرابط الأصلي:
https://www.khabaronline.ir/news

حسابات بلا حراسة[1]..

أرصدة العراق الحكومية الخفية!

احمد الطبقجلي

ترجمة: هلا مهدي - موقع LSE

https://blogs.lse.ac.uk/mec

كتب رئيس الوزراء العراقي الجديد، مصطفى الكاظمي، بعد فترة وجيزة من انتخابه، في مقال توجَّه به إلى العراقيين، أنّه «عندما توليت واجباتي، لم أجد سوى خزانة شبه فارغة ووضع لا يحسد عليه بعد 17 عاماً من التغيير».

١ . العنوان اقتباس محوّر من مقولة شهيرة للكاتب ارثر كونان دويل في إحدى قصص شارلوك هولمز في إشارة إلى جريمة حدثت في موقع يحرسه كلب دون أن ينبح مما ترك المحقّقين في حيرة من عدم نباح الكلب المُكلَّف بحراسة المكان الثمين. «the dog that didn›t bark»

يشير الكاظمي إلى كشف الحسابات الحكومية التي قُدِّمتْ له حال توليه رئاسة الوزراء في أيار/ مايو (٢٠٢٠)، أي حسابات وزارة المالية (MOF) المودعة لدى البنك المركزي العراقي (CBI)، حيث سجلت في نهاية أيار/ مايو أرصدة صافية بقيمة ٢.٤ تريليون دينار عراقي، من أصل ودائع تصل إلى ٤.٢ تريليونات دينار عراقي، وديون بنحو ١.٨ ترليون دينار عراقي. (الشكل أدناه).

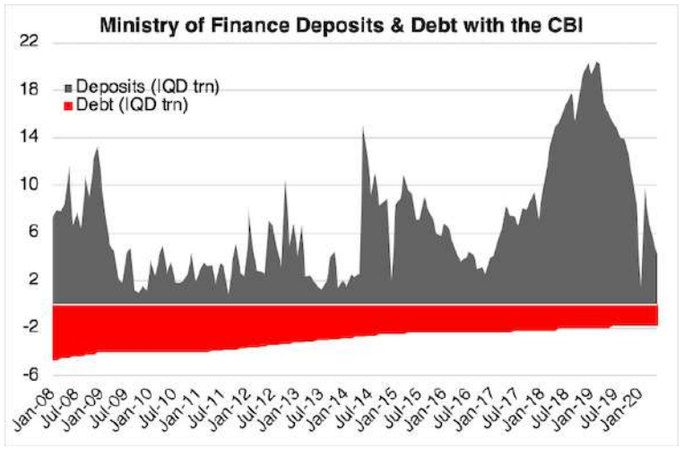

مع هذا فإنَّ هذه الحسابات المصرفية الحكومية والمبالغ المودعة فيها ليست الوحيدة، فالحكومة ليست على دراية تامّة بجميع أرصدتها النقدية. نوقش امتلاك الحكومة لحسابات أخرى في أول مقابلة تلفزيونية لوزير المالية (علي علّاوي)، الذي أوضح أنَّ الحكومة تمكّنت من تسديد الرواتب والمعاشات التقاعدية لشهر أيار/ مايو الفائت عبر الاستعانة بالأرصدة المصرفية لبعض الوزارات، والاستدانة من المصرف العراقي للتجارة. تشير بيانات البنك المركزي العراقي إلى أنَّ إجمالي صافي أرصدة الوزارات بلغت 2.5 تريليون دينار عراقي، وتتكوّن من ودائع بقيمة 23.5 تريليون دينار عراقي وديون بقيمة 21 تريليون دينار عراقي. بينما تجاوز صافي الأرصدة المصرفية للشركات التابعة للدولة 10 تريليونات دينار عراقي، مكوَّنة من ودائع بقيمة 23.2 تريليون دينار وديون بقيمة 13.2 تريليون دينار عراقي. ومن المتوقع أنَّ تلك الأرقام تراجعت بحدود أواخر أيار/ مايو الماضي، بعد أن وظَّفت وزارة المالية تلك الأرصدة من أجل سداد مستحقات الرواتب. (الشكلان أدناه)

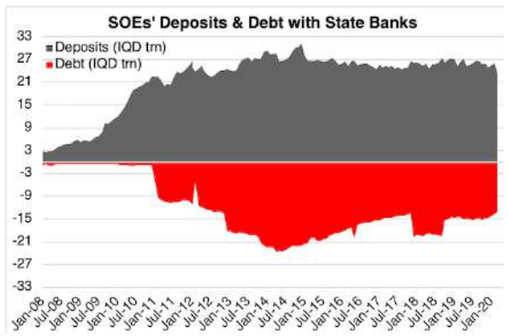

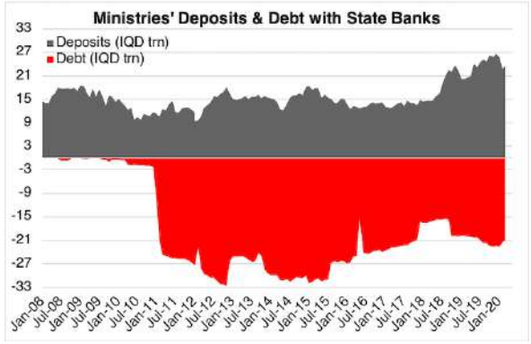

السبب الرئيس للصورة غير المكتملة – بالنسبة للحسابات المصرفية - هو أنّ العراق يفتقر إلى ما يُعرف بـ"حساب الخزانة الموحَّد (TSA)"، إما كحساب واحد معزَّز بسلسلة من الحسابات الفرعية، أو عبر سلسلة من الحسابات المترابطة، تجمع كل الحسابات الحكومية يتم عبرها تسلّم وتسديد الإيرادات والمدفوعات.

أما ما موجود حالياً، فإنّ وزارة المالية لديها حسابان مصرفيان في البنك المركزي العراقي، حساب دينار عراقي وحساب بالدولار الأمريكي (الشكل 1)، ولكل وزارة أو مؤسّسة أو شركة مملوكة للدولة؛ حسابات بنكية مفردة أو متعدّدة مع البنوك الحكومية، كمصارف الرافدين والرشيد والعراقي للتجارة (الشكلان 2 و3).

من الأسباب الأخرى، وعلى الرغم من أن فتح حساب حكومي يتطلّب موافقة وزير المالية أو من يخوله رسمياً، إلا أنّ وزارة المالية لا تملك قاعدة بيانات عن عدد الحسابات البنكية الفعالة أو الخاملة التابعة للمؤسّسات الحكومية، بينما القانون ينص على ضرورة تسوية جميع الحسابات المصرفية الحكومية بشكل منتظم في حدود زمنية محدّدة، لكن دوائر الحكومة تتجاوز على هذه القاعدة باستمرار، كما لا توجد معلومات موثوقة بشأن التسويات المصرفية لحسابات الشركات المملوكة للدولة (على الأقل بين عامي 2016-2017).

أُنشِئ حساب الخزانة الموحَّد (TSA)، للمرة الأولى في العام ٢٠٠٤ بموجب قانون الإدارة المالية (FML)، واتفق على تفعيله باستمرار ويرتبط أيضاً مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، لكن منذ ذاك الحين لم يُفعَّل الحساب.

دفعت النقاشات من أجل توقيع اتفاق الاستعداد الائتماني (SBA) مع صندوق النقد الدولي عام 2016، إلى إنشاء (TSA)، وتعهدت الحكومة بالالتزام بتطبيق المراحل الثلاث الأساسية:

1. إعداد لائحة شاملة بالبنوك الحكومية المحلية من قبل البنك المركزي ووزارة المالية.
2. تحديث النظام المصرفي لتمكين تشغيل (TSA) بحلول نهاية العام ٢٠١٦.
3. بحلول مارس 2017 وضع خطط التطوير المرحلي لـ(TSA)؛ والتنفيذ اليدوي لتحليل سلامة الموازنة من خلال تنفيذ أرصدة نقدية صفرية، أي المسح المنتظم للأرصدة النقدية في الحساب الرئيس خلال عامي 2017-2018.

لكن؛ هذه الخطوات ظلت مجرد آمال طموحة.

مصرفا الرافدين والرشيد ضعيفان هيكلياً، ويعملان كمؤسسات بيروقراطية حكومية بأنظمة قديمة ومتخلفة. بدقة، لا يمتلك هذان المصرفان نظاماً بنكياً حديثاً. فنحو 300 فرع أو أكثر من فروعهم في جميع أنحاء العراق، غير متصلة ببعضها البعض.

واجهت خطة إنشاء (TSA)، تحديات فنية (لا تزال قائمة)، فالعقبة الأكبر التي تواجه هذه الخطة أن مصرفي الرافدين والرشيد ضعيفان هيكلياً، ويعملان كمؤسسات بيروقراطية حكومية بأنظمة قديمة ومتخلفة. بدقة، لا يمتلك هذان المصرفان

نظاماً بنكياً حديثاً. فنحو ٣٠٠ فرع أو أكثر من فروعهم في جميع أنحاء العراق، غير متصلة ببعضها البعض، وكل فرع يعمل كبنك مستقل عن الآخر، ما يجعل تسوية حساباتهم أمراً صعباً ومعقداً للغاية. والأكثر صعوبة من أجل إتمام التسوية، هو تحويل الأرصدة في جميع هذه الحسابات بشكل منتظم يومياً وأسبوعياً، حساب الخزانة الرئيس، إما يدوياً أو الكترونياً.

نتيجة لذلك، ومنذ العام 2003، تتمتّع كل وزارة وشركة مملوكة للدولة فعليا بهيكلها المالي الخاص مع استقلالية كاملة تقريبا في شؤونها المالية، وجميعها ممولة من الميزانية العامة. وسواء كان ذلك عن قصد أو مصادفة سعيدة، فقد عزّز هذا الاستقلال المالي من قيمة التعيينات الوزارية داخل هيكل المحاصصة الطائفية، وأسّس لنظام توظيف مبني على المحسوبية والتوظيف بـ «الوكالة» للمناصب الإدارية رفيعة المستوى. هذه العوامل مجتمعة مَكّنت الأحزاب الطائفية من التحكم بموارد الدولة المالية وفق نظام سياسي شمولي، بما يتناسب مع المقاعد التي فاز بها كل حزب في الانتخابات.

وعلى هذا الأساس، فإنّ تفعيل وتشغيل (TSA) أو حتى نظام (manual facsimile)، لن يعني فقط فقدان الاستقلال المالي لكل وزارة وشركة مملوكة للدولة، بل سيؤدي إلى إنشاء وزارة مال فائقة القوة تتحكم في هذه الموارد المالية وبما يعزّز دور رئيس الوزراء.

بالنتيجة، فإنّ عدم وجود (TSA) يعيق الأداء المالي للدولة فعلياً، ولا سيما عمليات إدارة النقد - ويجعل من المستحيل مراقبة تنفيذ ميزانيتها. وهذا يمثل إشكالية خاصة أثناء الأزمات عندما تنخفض عائدات النفط بشكل كبير عن المستوى المطلوب لقدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المحلية، لا سيما عند دفع الرواتب والمعاشات، وإجبارها على الاقتراض غير الضروري أو تقليص الإنفاق الاستثماري الأساسي على الكهرباء مثلاً.

يتبيّن من البيانات الواردة في هذه الحسابات، أنّها أرقام إجمالية دون تفاصيل محدّدة وتفتقر إلى الدقة، ما يدل على التباين بين الحسابات المصرفية التابعة للوزارات وبين الشركات المملوكة للدول، التي ربما تعكس الاستقلالية المتغيرة والتي يتمتّع بها كل منها.

خلال أزمة 2014-2017، تراجعت وانخفضت ودائع الوزارات بشكل كبير، بينما ارتفع حجم الديون بالتزامن مع الضغط على الحكومة للوفاء بالتزاماتها. في المقابل، انخفضت ودائع الشركات المملوكة للدولة بشكل هامشي وانخفضت الديون (مما يعكس انخفاض حجم التمويل التجاري). انتهى ضغط الحكومة بمجرد انتهاء الأزمة، وعاد النظام إلى طبيعته مع زيادة ودائع الوزارات - والديون - بشكل كبير اعتباراً من منتصف عام 2018، إذ انتهت الحكومة من سياساتها التقشفية.

أصبحت الحاجة الآن، بالضغط على النظام أكثر إلحاحاً مما كان عليه في 2014-2017، إذ يشير استمرار وباء COVID-19 والارتداد البطيء والمتزامن من الإغلاق العالمي إلى بداية الأزمات المستمرة، مما يعني استمرار الضغوط المالية الحكومية. وأيضاً فإنّ الوصول إلى هذه الأموال لن يلغي الحاجة إلى إصلاحات مالية حقيقية، إلا أنّه سيوفّر للحكومة متنفساً كافياً لتنفيذ بعض الإصلاحات، ويؤخّر الحاجة إلى الاقتراض ويعوّض خفض الإنفاق الاستثماري، وعلى الأقل سيؤخر بدء أسوأ السياسات الاقتصادية المؤلمة الحتمية إذا فشلت الحكومة في إجراء إصلاحات ذات مغزى.

أحداث «سيدكان»

ودور حزب العمال الكردستاني

بيلكاي دومان – محمد الاجا
مركز دراسات الشرق الأوسط / تركيا
ترجمة حسين البياتي

في يوم الحادي عشر من شهر آب، أعلن الجيش العراقي عن مصرع اثنين من ضباطه الكبار في هجوم من قبل طائرة مسيرّة تابعة للقوات التركية. الهجوم الذي حدث في ناحية سيدكان في منطقة سوران التابعة لمحافظة أربيل نجم عنه مقتل آمر اللواء الثاني حرس الحدود العراقي العميد محمد رشيد سليمان وآمر الفوج الثالث من اللواء الثاني حرس الحدود العقيد زبير حالي تاج الدين، وجرح العقيد عبد الرحمن حسن بالإضافة إلى جندي آخر كان مرافقاً لهم.

حسب المعلومات المتداولة، فقد تعرّضت قوات حرس الحدود العراقية إلى اعتداءات نارية من قبل منظمة حزب العمال بعد أن أقامت قوات حرس الحدود نقطتين جديدتين في ناحيتي سيدكان وحاج عمران الحدوديتين. على إثر ذلك قام الضباط المذكورون آنفاً بلقاء مسؤولين في منظمة حزب العمال في منطقة قريبة من قرية «بيرمي ديندداران» من أجل تخفيف التوتر، إذ وقع الهجوم أثناء الاجتماع أو بعده.

أدانت الحكومة العراقية والأطراف السياسية الهجوم التركي الذي كان موجّهاً ضد حزب العمال الكردستاني بعبارات شديدة اللهجة. إذ ذكر بيان رئاسة الجمهورية العراقية بأنّ «الاعتداءات المستمرة على الاراضي العراقية من قبل الجيش التركي هي انتهاكات خطيرة للسيادة العراقية». من جهتها أصدرت حكومة إقليم كردستان بياناً تؤكد فيه «أن على حزب العمال الكردستاني وتركيا أن ينقلا معاركهما وصراعاتهما إلى خارج أراضي إقليم كوردستان والعراق لكي لا يذهب المزيد من أبناء بلدنا ضحايا لذلك الصراع».

من جهته طالب السيد مقتدى الصدر الامم المتحدة بالتدخل لوضع حد للافعال التركية، كما طالبت كتلة الفتح المقربة من إيران والمعروفة بأنّها أكبر كتلة في البرلمان العراقي السفير التركي فاتح يلدز بمغادرة العراق، كما هدّد بيان عصائب أهل الحق المقرّبة أيضاً من إيران باللجوء إلى المواجهة في حال عدم نجاح الأساليب السلمية في إيقاف الاعتداءات التركية. بالإضافة إلى ذلك، أعلنت وزارة الخارجية العراقية في بيانها، إلغاء زيارة وزير الدفاع خلوصي أكار إلى بغداد وأربيل التي كانت مقرّرة في 13 آب.

رداً على كل تلك التصريحات، أصدرت وزارة الخارجية التركية بياناً ذكرت فيه قيام تنظيم حزب العمال الارهابي بهجمات مستمرة منذ سنوات ضد تركيا انطلاقا من أوكارها في شمال العراق؛ وأكدت بأن وجود هذه المنظمة هو الانتهاك الفعلي لسيادة العراق وسلامة أراضيه وأمنه واستقراره.

كما أشار البيان إلى أنّ مسؤولية العراق في المقام الأول هي اتخاذ الإجراءات اللازمة ضد عناصر حزب العمال الكردستاني الذي ينشط داخل أراضيه. وجاء في البيان الصادر عن وزارة الخارجية التركية أن «بلادنا مستعدة للتعاون مع العراق في هذا الشأن. ومع ذلك، إذا استمر التسامح مع وجود حزب العمال الكردستاني في العراق، فإنّ بلادنا مصممة على اتخاذ الإجراءات اللازمة لأمن حدودها، أينما كانت، وندعو العراق لاتخاذ الخطوات اللازمة في هذا الاتجاه ، وندعو بعض الدول والمنظمات الإقليمية الأخرى التي تنتهز الفرصة لتقديم مطالبات لا أساس لها ضد بلدنا، لتبني موقف مبدئي من خلال إنهاء نهجها الذي يشجّع الإرهابيين ويتضمّن معايير مزدوجة في مكافحة الإرهاب». كما طالب البيان بعدم السماح لمنظمة حزب العمال بالإضرار بالعلاقات التركية العراقية.

في السابع عشر من حزيران، نفّذت الطائرات الحربية والمسيّرة التركية العديد من الضربات الجوية ضد قوات حزب العمال الكردستاني المتواجدة في مناطق تابعة لإقليم كردستان ضمن عملية «مخلب النمر». استهداف الجيش العراقي لأول مرة منذ بدء العمليات العسكرية ضد منظمة حزب العمال يؤشر مدى الضرر الذي يسبّبه وجود هذه المنظمة في العراق.

الهيمنة المتزايدة لحزب العمال الكردستاني

في أعقاب الأحداث التي شهدتها سوريا عام 2011 وبعد المكاسب التي حصل عليها حزب العمال مع «وحدات حماية الشعب (PYD)" التي تعدّ ذراع الـ

PKK في شمال سوريا، بدأ بتوسيع نطاق نشاطه في كل من سوريا والعراق من خلال الاستفادة من وجود تنظيم داعش الإرهابي. على الرغم من التطورات الإقليمية والعمليات التي تم تنفيذها في الشمال لصالح حزب الاتحاد الديمقراطي في سوريا، إلا أن تلك العمليات ما زالت مقيدة بشكل كبير، على الرغم من أنه من الضروري التأكيد على أن وجود حزب العمال الكردستاني في العراق فعّال للغاية.

بعد أن استولى تنظيم داعش على الموصل في حزيران / يونيو 2014، ونتيجة لعدم الاستقرار وحدوث فراغ في السلطة في العراق، وفي محاولة لزيادة فعالياته وتوسيع نطاق سيطرته، نشط حزب العمال الكردستاني على طول الخط الممتد من سنجار في الجزء الشمالي الغربي من البلاد إلى خانقين الواقعة في شرق بغداد وهي المناطق التي تسيطر عليها حكومة إقليم كردستان.

تمركز حزب العمال الكردستاني في سنجار وكركوك ومحيطها بشكل أساسي بالإضافة إلى طوزخورماتو وخانقين بحجة محاربة داعش. كما قامت حركة "الحرية للمجتمع الكردستاني (Tevgera Azadi)"، وهي الامتداد السياسي لحزب العمال الكردستاني في العراق بتنظيم مؤتمر باسم "مؤتمر إقليم كركوك الأول"، محدِّدة بذلك خارطة طريق لإنشاء حكم ذاتي في كركوك، بل إنّها أسست مجلس حكم ذاتي لكركوك مؤلف من 25 عضواو فتحت مكتبا لها في قضاء داقوق التابع لمحافظة كركوك.

على الرغم من نشاط حزب العمال الكردستاني في العراق، لم تتخذ الحكومة العراقية والسلطات الرسمية أي إجراء ضد المنظمة. بالإضافة إلى ذلك، يقع التركمان في تلعفر وكركوك ضمن منطقة التهديد المباشر لحزب العمال الكردستاني، التي يُنظر إليها بوضوح على أنّها تستهدف الأراضي العراقية في سنجار وكركوك. ومن المعروف بأن قوات الـ PKK قامت باستهداف المدنيين التركمان في طوزخورماتو في الفترات السابقة.

في أوائل تشرين الثاني / نوفمبر 2015، تم إنقاذ سنجار من قبضة داعش من خلال العملية الجوية الأمريكية المدعومة من قبل قوات البيشمركة، كما شارك في العمليات حزب العمال الكردستاني و"وحدات مقاومة سنجار". بعد ذلك، أعلن حزب العمال الكردستاني إنشاء حكومة محلية بحكم الواقع في المنطقة من خلال إنشاء مجلس يسمّى بمجلس بناء سنجار. وهكذا، ظهرت سلطة برأسين في قضاء سنجار، أحدهما تحت سيطرة حزب العمال الكردستاني والأخرى تحت سيطرة

بعد العمليات التي قادها الحشد الشعبي، تمّ تعيين إداريين جدد في مجلس إدارة سنجار من قبل الحكومة العراقية، وتمّ منع قائم مقام سنجار السابق الخاضع لسيطرة الحزب الديمقراطي الكردستاني من دخول المنطقة.

الحزب الديمقراطي الكردستاني. في تشرين الأول / أكتوبر 2017، سيطرت الحكومة المركزية العراقية ومنظمة الحشد الشعبي، التي تضم مجموعات من الميليشيات الشيعية، على سنجار نتيجة العمليات المشتركة مع وحدات مقاومة سنجار.

كما أنّ مشاركة قائد فيلق القدس بالحرس الثوري الجنرال قاسم سليماني الذي قتل في هجوم أمريكي في يوم 3 كانون الثاني في عمليات تحرير سنجار أعاد مثلث إيران - حزب العمال - ووحدات حماية الشعب إلى واجهة الأحداث من جديد.

بعد العمليات التي قادها الحشد الشعبي، تمّ تعيين إداريين جدد في مجلس إدارة سنجار من قبل الحكومة المركزية العراقية، وتمّ منع قائم مقام سنجار السابق الخاضع لسيطرة الحزب الديمقراطي الكردستاني من دخول المنطقة. وبدلاً من اتخاذ الحكومة العراقية خطوات جادّة ضد حزب العمال الكردستاني، قامت بتقديم الدعم العسكري واللوجستي والمادي لـ "وحدات حماية الشعب". كما أنّه من المعروف بأنّ وحدات حماية الشعب باتت جزءاً من قوات الحشد الشعبي الرسمية التي تشكّلت بقرار من مجلس الوزراء العراقي.

في الحادي عشر من آذار، أصدر مجلس محافظة الموصل قراراً يطالب فيه حزب العمال الكردستاني بمغادرة سنجار. بالإضافة إلى ذلك، وجّهت الحكومة المركزية العراقية رسالة إلى حزب العمال الكردستاني تطالبه بنقل مناطق سيطرته في سنجار إلى قوات الأمن العراقية. لكن وعلى الرغم من ورود أنباء عن بدء حزب العمال الكردستاني بالانسحاب من سنجار اعتباراً من مارس 2018 كما نقلتها وسائل الإعلام، الا أنّه ليس من الواقعي القول بأنّ عناصر حزب العمال الكردستاني انسحبوا تماماً من سنجار. فمن المعروف أنّ بعض عناصر حزب العمال الكردستاني لا يزالون مستقرين في سنجار وأنّ الجماعات التابعة لهم تواصل أنشطتها في سنجار. في هذه المرحلة، نستطيع القول بأن حكومة بغداد تغضّ الطرف عن هذه الأنشطة بل وتدعمها، حتى ولو بشكل غير مباشر.

بالاضافة إلى كل ما سبق، دخل التنظيم السياسي لحزب العمال الكردستاني في العراق "حركة الحرية للمجتمع الكردستاني (Tevgera Azadi)" إلى جانب حركة الجيل الجديد في السليمانية بقيادة شاسوار عبد الواحد، في الانتخابات العامة التي أجريت في العراق في 12 مايس 2018، إذ تم انتخاب السيدة يسرى رجب التي كانت تقاتل في الجبال سابقاً في صفوف تنظيم حزب العمال، كنائبة في البرلمان العراقي. وحسب هذه المعطيات، فمن الواضح أن حزب العمال الذي لديه وجود عسكري، يسعى أيضا إلى تكوين نفوذ سياسي في العراق.

الأضرار التي سبّبها حزب العمال الكردستاني لإقليم كردستان

حـزب العمـال الكردسـتاني، الـذي يسـعى لتوسـيع منطقـة تحركاتـه في شـمال العـراق منذ مـا يقرب مـن ثلاثين عاماً، زاد مـن فعاليته في أجزاء كثيرة من المنطقـة، لا سـيما فـي السـنوات الأخيـرة. ووفقاً للبحـث الـذي أجرتـه قنـاة روداو الكرديـة المعروفة بقربهـا مـن إدارة رئيـس إقليـم كردسـتان نيجيرفـان بارزاني في عام 2016، فإنّ حزب العمال الكردستاني يسيطر على 658 قرية معظمها في دهوك والباقي في أربيل والسليمانية. الهدف من إصرار حزب العمال الكردسـتاني مـن السـيطرة على تلـك المناطق ولا سـيما فـي دهوك، هـو تعزيز حضوره في السياسـة الإقليميـة، فضـلاً عـن مواصلة نشـاطه في سـنجار وتسهيل وصوله إلى سوريا.

الا أنّ تواجـد التنظيـم في المنطقة لا يؤدي سـوى إلـى تهديـد الأمـن والاسـتقرار وتفاقـم المشـاكل الاقتصادية. فقد أدّى نشـاط التنظيم في محافظة دهوك إلى الإضرار الشديد بالنشاط الاقتصادي وإلى هجـرة السـكان من مناطقهم، لا سـيما أن محافظة دهوك تعدّ من أفقر محافظات الإقليم حسب وزارة التخطيط في كردستان.

من ناحية أخرى، هناك معلومات متواترة بأنّ «ضريبة جمركية» تم فرضها في بعض المناطق التي يسيطر عليهـا حزب العمـال الكردسـتاني بالإضافة إلى عدم السـماح لسـكان القـرى بالإعمـار والبنـاء فـي تلك المناطـق. كمـا تجـدر الإشـارة أيضـاً إلـى أن هجوم حـزب العمـال الكردسـتاني على خـط أنابيب كركوك - يومورتاليـك عام 2015 سـبب أضـراراً تبلغ قيمتها مـا يقـارب 250 مليـون دولار. كمـا تشـير تصريحات نيجيرفـان بارزاني، رئيـس إقليم كردسـتان التي ألمح فيها إلى أن حزب العمال الكردسـتاني الذي يعشش في سنجار من حين لآخر، قائلاً: إنّ «وجود الجماعات المسـلحة فـي تلـك المنطقـة يمنـع أهالي سـنجار مـن العـودة ويعرقل إيصـال الخدمـات اليهم»، في إطـار لفت الانتبـاه إلى الأضرار التـي ألحقها التنظيم بالمنطقة.

إنّ التهديـد الـذي يشـكله نشـاط حـزب العمـال الكردسـتاني سـواء في سـنجار أم في مناطق أخرى من كردسـتان، هي التي تؤدي إلى تكثيف العمليات العسكرية التركية في شمال العراق.

بالنظر إلى مسار التطورات والهجوم في سيديكان، نلاحظ أن حزب العمال الكردستاني، الذي تتزايد أبعاد التهديد الذي يشكله وجوده في العراق تدريجياً، قد أضر العراق وحكومة إقليم كردستان، ليس فقط من الناحية العسكرية ولكن أيضاً من حيث وحدة أراضيه وسلامة نظامه السياسي.

الاشـتباكات العنيفـة التـي حدثـت سـابقاً بين حزب العمال الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني لم تتكرر في الزمن القريب، الا أن العمليات العسكرية التركية المتزايـدة ضد التنظيم قد تؤدي إلى تصعيد التوتر بين الطرفين.

حادثـة 17 تموز سـنة 2019 التي قتـل فيها القنصل التركـي فـي اربيـل «عثمان كوسـه» بالاضافـة إلى المواطنيـن العراقييـن «نريمـان عثمـان» و»بشـدار رمضـان» على يد تنظيم حزب العمال الكردسـتاني، أدى إلـى وضـع الحزبيـن فـي حالـة المواجهـة لأنّ الاغتيال أدى إلى الاضرار بسـمعة كردستان الدولية وبالعلاقـات التي تجمعها مع انقرة. على الرغم من أن اجـراءات إدارة أربيل ليسـت فعالة بما يكفي ضد الأنشـطة العسـكرية لحزب العمال الكردستاني، إلا أنها تحاول السـيطرة على حزب العمال الكردستاني في المجال السياسي. حيث تم حظر نشاطات حركة «الحريـة للمجتمـع الكردسـتاني» في السـابق من قبل إدارة اربيل.

كمـا تـم إغـلاق مكاتـب الحركـة فـي السـليمانية وأطرافهـا فـي تشـرين الاول سـنة 2018، علـى أسـاس أنهـا كانت غيـر مرخصة وكانـت تعمل دون إذن من وزارة الداخلية في كردستان. من ناحية ثانية فـإن الأحـزاب التـي لديهـا علاقـات أيديولوجية أو استراتيجية مع حزب العمال الكردستاني هي الاخرى غيـر مرتاحـة لأنشـطة التنظيـم، الأمر الـذي يمكن تفسيره بأن تلك الاحزاب تعطي الأولوية للاستقرار في المنطقة. ومرة أخرى في شهر نيسان الماضي، وبعـد نشـر قـوات البيشـمركة في منطقـة «زيني فيـرده» فـي منطقـة راوندوز فـي أربيل مـن قبل وزارة البيشـمركة التابعة لحكومة إقليم كردسـتان، ظهـرت بعـض المشـاكل بيـن الحـزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، وتفاقم الوضع نتيجة مشاركة حزب العمال الكردستاني في المناقشة.

بالنظر إلى مسار التطورات والهجوم في سيديكان، نلاحـظ أن حـزب العمال الكردسـتاني، الـذي تتزايد أبعـاد التهديـد الـذي يشـكله وجـوده فـي العراق تدريجياً، قـد أضر العراق وحكومة إقليم كردسـتان، ليـس فقط مـن الناحية العسـكرية ولكـن أيضاً من حيـث وحـدة أراضيـه وسـلامة نظامـه السياسـي. يحـاول حـزب العمـال الكردسـتاني، وهـو منظمـة إرهابية مسلحة، فرض نفوذه بين السكان المدنيين، لا سـيما من خلال الانتشـار في المناطق السكنية، وممارسـاته المتمثلـة بالتهديـد والضغـط علـى المدنيين تشكل انتهاكاً لسيادة البلاد.

مـن ناحية أخـرى وخلافـاً للتهديـد الإرهابـي الذي يشـكله حزب العمال على تركيا داخل حدود العراق، فـإن التدريب الذي تقدمه القـوات التركية لوحدات مـن القوات المحليـة في بعشـيقة ومناطق أخرى فـي إطار محاربة تنظيم داعـش الارهابي وبموجب اتفاقيـات ثنائيـة بين انقـرة وبغداد يجـب أن لا يتم تفسيره على أنه تهديد وانتهاك لسيادة العراق.

وبسـبب النشـاط المتزايد لتنظيم حزب العمال في شمال العراق ولا سـيما في سنجار، قامت القوات التركية بشن هجمات جوية عديدة في عيد الاضحى على مراكز التنظيم في سنجار.

وفـي هـذا الصدد، سـيكون مـن المناسـب لجميع الأطـراف المعنيـة المؤثـرة والمتأثـرة بالموضـوع ، وخاصـة العـراق، الـذي لا يـزال حتـى الآن لا يدرج حـزب العمال الكردسـتاني فـي قائمـة التنظيمات الإرهابية، أن يعملوا بشكل أكثر عقلانية وأن يتخذوا خطوات بعيدة الأمد وقابلة للاستمرار.

انقـرة تعبّـر دائماً عـن تأكيدها على وحـدة الأراضي العراقيـة وتدعـم وحـدة النظـام السياسـي فـي العراق، وتقف دائماً بشكل واضح إلى جانب العراق فـي حربه ضد الارهـاب، لذا فإنه مـن المهم ضمان التنسـيق والتعاون بيـن أنقرة و بغـداد. على الرغم مـن أن أربيـل قـد بذلـت المزيـد مـن الجهـود ضد حـزب العمـال الكردسـتاني مقارنـة ببغـداد، إلا أنه مـن المهم إيجاد موقف قـوي ومتوافق عليه بين جميـع الاطراف في هذا السـياق. إن نجاح المعركة ضد حزب العمال الكردسـتاني سـيؤدي إلى تحقيق الاسـتقرار الإقليمـي الذي سـيعود بالفائـدة على جميع الأطراف.

محمد سالم الغبّان

في حوار مع «الرواق»:

الكاظمي غير مؤهل لإدارة البلاد والقبول به أفضل من الذهاب إلى المجهول

أولويات حكومة الكاظمي إخراج القوات الامريكية واستعادة هيبة الدولة والتحضير للانتخابات المبكرة

المالكي طلب الدعم الجوي لمحاربة داعش ولم يطلب قوات قتالية والمقاومة السلمية وسيلتنا لخروج الأمريكان

أخذت الأزمة السياسية أبعاداً خطرة بعد استقالة الحكومة السابقة، إذ اتّسع الخلاف السياسي بين من توصف بأنّها القوى الرئيسة التي تتحكّم بالسلطة، وهذا ما يشير إلى أنّنا أمام تحوّل في خريطة الفاعلين في النظام السياسي بعد 2003، وعمّق هذه الأزمة تأثير وباء كورونا وتعطيله لأغلب مظاهر الحياة، ومن جانب آخر لم تعد أزمة العراق قاصرة على جانبها السياسي وإنّما أصبحت اقتصادية وصحية، فضلا عن ذلك الأزمة شبه الدائمة في الوضع الإقليمي والدولي، في ضوء هذه المتغيرات التقت مجلّة «الرّواق» بالنائب محمد سالم الغبان، رئيس كتلة الفتح البرلمانية وعضو لجنة العلاقات الخارجية.

منظمة بدر تؤمن بإقامة حكومة إسلامية في العراق

•كان هدف تأسيسها عسكرياً وبعد 2003 تحول إلى سياسي، نستطيع الآن القول إن منظمة بدر حزب أو تيار وما المقصود من توصيفه بمنظمة؟ وماهي الاستراتيجية والأهداف لمنظمة بدر؟

- بدايات منظمة بدر كانت عبارة عن مجموعة تحمل السلاح بوصفه واجباً شرعياً بالرجوع إلى فتوى الشهيد الصدر الأول، كون النظام السابق أوصل الوضع في العراق إلى ضرورة حمل السلاح بوجهه، ولم يسمح بالتعددية السياسية والحريات العامة وواجه كل من يخالفه ويريد أن يحافظ على هويته الإسلامية بالقمع والقسوة والسجون والإعدام. إذ وصفه الشهيد الصدر بالكابوس الجاثم على صدر العراق وعلى كل مسلم أن يبذل كل ما في وسعه وإن كلّفه حياته في التصدي لهذا النظام، وهذا ما دفع كثير من الشباب إلى التصدي له. وبسبب ضيق الخناق هاجر الكثيرون. إذ لا يوجد خيار آخر لمن يريد أن يقاوم غير الزج بالسجون والإعدامات، لذلك توجّه الكثير منهم نحو الجمهورية الاسلامية في إيران التي احتضنت المعارضة بكل أطيافها حتى السنية والكردية منها. وبعد 2003 وسقوط النظام انتفت-من وجهة نظرنا- الحاجة إلى حمل السلاح، وكان الرأي أن مقاومة المحتل تتم عبر العمل السياسي. فتم تحويل بدر إلى كيان سياسي هدفه بناء دولة عصرية جديدة تقوم على أساس العدل، منطلقة من إرادة الشعب العراقي. اما عن سؤالكم بشأن وصف منظمة بدر كحزب؛ بصراحة لا يوجد في العراق الوصف الصحيح للأحزاب. فاذا كان المقصود بتعريف الحزب وفق القانون فإن المنظمة معرفة وفق هذا المفهوم. اذ يوجد لدينا نظام داخلي وهيئة تأسيسية وانتخابات.

• معنى ذلك أنَّه يوجد كسب حزبي للمنظمة؟

- نعم، بالتأكيد وتوجد ايديولوجية وهيكيلية تنظيمية.

• حصل انفصال بين بدر والكيان الأم وكان تحت إطار شرعية السيد محمد باقر الحكيم وصار هذا الانفصال سنة 2012 بعد محنة رئاسة الوزراء، هل هذا الانفصال حدث إثر خلاف سياسي إو انتخابي؟

- أنا واكبت هذه القضية بكل تفاصيلها ونحن لا نسميها انفصالاً -بصراحة - وإنما استقلالية قرار بدر عن قيادة السيد عمار الحكيم. والمجلس الاعلى لم يكن كياناً مثل ما عبرت عنه، إذ إنّ تيار شهيد المحراب بقيادة المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق الذي تغيّرت تسميته إلى المجلس الاسلامي الاعلى كان كياناً مستقلاً ويوجد كيان مستقل آخر اسمه فيلق بدر في سنة 2001 أصبح تحت قيادة موحّدة للسيد محمد باقر الحكيم. اما والمجلس الاعلى فهو كيان سياسي وإطار يجمع كل المعارضة. ففي بداية تشكيله، كان يضم حزب الدعوة ومنظمة العمل الاسلامي وحركة المجاهدين وشخصيات مستقلة وحتى شخصيات كردية كالشيخ البرزنجي، وبالتالي انحسر هذا الكيان إلى كيان سياسي تابع للسيد محمد باقر الحكيم. وفي العام 2001 اصبح السيد محمد باقر الحكيم قائداً للمجلس الاعلى وفيلق بدر كقائد عام واستمر هذا بعد استشهاد السيد الحكيم إلى السيد عبد العزيز الحكيم الذي كان أيضاً قائداً للمجلس الأعلى ورئيساً أعلى ضمن ما سمّي فيما بعد شورى القرار، وبدر جزء من هذا المجلس بالإضافة إلى التشكيلات الأخرى كحركة مجاهدي الأهوار التي يرأسها حسن الساري ومسمّيات أخرى من ستة إلى سبعة تنظيمات تقريبا؛ كلها انضوت تحت ما يسمّى بتيار شهيد المحراب الذي يرأسه عبد العزيز الحكيم، وبعد وفاته أصبح السيد عمار الحكيم قائداً لهذا التيار وعليه فإنَّه لم يكن كياناً أُمّاً، وانفصلنا عنه، إذ كانت مجموعة كيانات في علاقة عرضية وعلى رأسها السيد عمار الحكيم. وعندما حدثت أزمة تشكيل حكومة دولة القانون أو حكومة المالكي الثانية حدث اختلاف في الرأي باعتبار أنّ السيد عمار الحكيم كان يرفض الدخول في حكومة المالكي، وتمسّك بهذا الرأي، أمّا السيد هادي العامري فقد رفض هذا الرأي ولم يقبل به، ولذلك انضمّ لحكومة المالكي، وبالتالي فإنّ السبب سياسي وليس انتخابياً.

•نفهم من كلامكم بأن توصيف المجلس الأعلى لم يكن له غطاء شرعي أو الكيانية على الحركات والفصائل الأخرى المنضوية معه ونفهم من كلامكم أيضاً بأنّ بدر أخذت وظيفة سياسية رغم أنّ تأسيسها عسكري، فكيف تمّ الجمع بين الاثنين في زمن المعارضة؟

- بدر لم يكن عنده كينونة سياسية بل كان فقط فصيلاً عسكرياً أيام المعارضة.

• ما هي مرجعيته؟

- مرجعيته موجودة من خلال قياداته الميدانية وكجزء من الحاجة لغطاء سياسي وباعتبار المجلس الأعلى إطار عام جامع لكل الكيانات السياسية وكان لبعض قادة بدر عضوية في مجلس شورى المجلس الأعلى كالشهيد أبو مهدي المهندس ومحمد باقر الموسوي (أبو بهاء) وأبو حسن هيثم حسين محفوظ وهؤلاء كانوا قياديين في بدر وأعضاء على مستوى القيادة في المجلس الاعلى.

•هل تعتقد أن المجلس الاعلى كأطروحة جبهوية لم تستطع الاستمرار لأنَّها تحوّلت إلى عائلة وهل هذا ينسحب على باقي الأحزاب الاسلامية الأخرى في المهجر؟

-في الواقع لم يتمكن المجلس الاعلى من تحقيق الهدف الذي تأسس لاجله ولم يستمر كأطار جامع للقوى السياسية.

نحتاج إلى مزيد من الزمن لتعلّم الديمقراطية

• هل يوجد تداول بالقيادة داخل بدر، محدّدة بمدّة معينة مستندة إلى النظام الداخلي؟

- بدر ليست بدعاً عن الآخرين وهذا الموضوع موجود في النطام الداخلي لكن تطبيقه يحتاج إلى وقت من الزمن لتعلّم الديمقراطية.

• هل تعتقد أنّ التداول قد يسبّب انشقاقاً؟

- كلا، بدر لا يوجد فيها انشقاق وأنا موجود منذ تأسيس فيلق بدر كتشكيل عسكري والآن ككيانن سياسي.

لم نُجْبَرْ على الكاظمي رغم تحفّظنا عليه

• لكن توجد انفصالات حدثت وتشكّلت بعض الألوية خارج بدر؟

- الروح الجهادية ما زالت موجودة في بدر ولا يوجد تنازع أو تصارع على المناصب السياسية عكس ما موجود في باقي الأحزاب.

•أنتم حالياً رئيس لكتلة فتح النيابية وهذه الكتلة بالوصف الإعلامي تحسب على فصائل أو محور المقاومة، السؤال هنا ما تفسيركم للمقاومة؟ مقاومة الأمريكان أو المقاومة بشكل عام؟

-فهمي للمقاومة هو أنّ هناك مشروعاً أمريكياً صهيونياً في المنطقة وأهدافه معلنة وأنا هنا لا أكشف سراً بل هي دراسات وتحليلات يتحدّث بها كبار المسؤولين؛ بأنّ أمريكا هدفها بالدرجة الاولى حماية اسرائيل وفرض مصلحتها وهيمنتها من خلال التسلط على الحكومات وسيطرتها على مصادر الطاقة، لا لحاجة مباشرة إنما للسيطرة على العالم من خلال التحكم بهذه المصادر

•ماهي الكيفية لهذه المقاومة ؟

-المقاومة بجميع الطرق، فالبعض يعتقد بحمل السلاح ونحن في منظمة بدر اتبعنا اسلوب المقاومة السياسية والطرق الدبلوماسية والثقافية لمواجهة المشروع المضاد وعلى هذا الاساس طالبنا بخروج القوات الاجنبية واتفقنا مع حكومة الكاظمي ان يكون ذلك ركيزةً من ركائز برنامجها الحكومي.

• هل نحن متجهون إلى حرب أهلية؟

- اذا استمر هذا الوضع وبدون فرض هيبة الدولة وسيادة القانون على الجميع وفرض الامن سؤدي الى الذهاب الى المجهول.

•توجد علاقات دبلوماسية مع أمريكا وبذات الوقت هناك صراع معها، كيف السبيل إلى تفسير هذا التناقض؟

- نحن وفصائل المقاومة الأخرى لم نطالب بقطع العلاقات الدبلوماسية مع أمريكا بل نحن ندرك أن أمريكا دولة عظمى ولا مانع من أن تكون لنا معها علاقات جيدة لكن بشرط عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلد.

• إيران قطعت العلاقات الدبلوماسية مع أمريكا وهي متزعمة لمحور المقاومة ؟

- حتى إيران ولا أريد التحدث نيابة عنها، خطابها الرسمي والحكومي والبرلماني يتحدّث أنّه لا توجد مشكلة في وجود علاقات دبلوماسية مع أمريكا اذا كفّت عن التآمر والتدخل في الشؤون الداخلية لإيران.

• هناك رأي يقول إن الطبقة السياسية في العراق لم تستطع أن تُكوّن وضعاً لمصلحتها لمواجهة أمريكا؟

- لا هذا غير صحيح، أتى رئيس الوزراء السابق عادل عبد المهدي إلى مجلس النواب ومعه كتاب رسمي في وقتها نشر في الإعلام بثلاث صفحات، تحدّث فيه أن الأمريكان غيّروا سياستهم بمجيء ترامب وهو يختلف في سياسته عن أوباما. ترامب يريد أن يتعامل مع العراق بمقياس صراعه مع إيران. حاول في وقتها كلٌ من المالكي والعبادي اتباع سياسة النأي بالنفس عن هذا الصراع، لكن يبدو ان المشكلة ان الأميركان يحاولون جرّ العراق إلى أن يكون جزءاً من هذا الصراع بإجباره على الاصطفاف معها، من خلال تطبيق العقوبات الشاملة على إيران وثانياً تناسق سياستنا مع السياسة الامريكية في المنطقة بتطبيع العلاقات مع اسرائيل وفرض قضايا بعيدة عن مفاهيمنا وقيمنا.

• هل هناك طلب رسمي أمريكي للتطبيع مع اسرائيل؟

- لا يوجد طلب رسمي، لكن التوجه بهذا الاتجاه موجود وخير دليل ما حدث في الامارات وهناك حديث عن التحاق السعودية وسلطنة عمان بشكل معلن وما يحدث اليوم في التواصل الاجتماعي من طرح لقضية التطبيع حتى من جانب الاسرائيليين.

• ما هي الأخطاء السياسية التي وقعت فيها الطبقة السياسة في العراق بعد 2003؟

- المشكلة الاساسية عدم وجود رؤية موحدة لدى المكونات والاحزاب من منطلق دولة في التعامل مع الأمريكان. كل جهة تنطلق من منطلقاتها ومصالحها الفئوية الضيقة، يعني الكردي يرى من زاوية مصالحه ككرد، فهم يعملون على إنشاء دولتهم القومية، ولذلك لا توجد مشاكل عندهم في إنشاء القواعد العسكرية وبالتعامل في السياسة الخارجية مع ما يرضي الجانب الامريكي، وبالتأكيد حتى داخل البيت الشيعي هناك اختلاف بالرؤى حول طريقة التعامل تجاه الأمريكان، فهناك حركات إسلامية تسميهم الشيطان الاكبر وتعدهم محتلين. بينما هناك جهات اخرى تتعامل مع المشروع بل وبعضها يتناغم معه.

• من هي هذه الجهة؟

- توجهات مختلف القوى السياسية معروفة لدى عامة الناس.

• ماهو تحديدك للخلافات الداخلية الشيعية - الشيعية؟ هل هي حزبية مناطقية او بتأثير إقليمي ماهو تصنيفك لها؟

- جوهر المشكلة هو غياب الرؤية الاستراتيجية في بناء الدولة.

هناك دائما توجه لجعل العراق ضعيفاً، لأنّه في حال نهوضه ستكون له قيادة المنطقة وهذا ما لا ترضاه دول المنطقة وعلى رأسها السعودية

• بعد 35 سنة من المعارضة ولا تمتلك رؤية؟!

- هذه وجهة نظري للموضوع، مع العلم أن عنوان رسالتي لنيل شهادة الدكتوراه (دور النخب في بناء الدولة وبناء الديمقراطية للامة العراقية ما بعد 2003) وتشخيصي بوجود خلل في الاسس والمبادئ وليست قضية اختلاف في المصالح السياسية فقط وإن كانت موجودة، لكن هناك كذلك اختلاف في المبادئ، فخلال تحضيري للدكتوراه أجريت لقاء مع السيد المالكي باعتباره أمين عام حزب الدعوة، إذ بيّن أنّه ليس من أهدافهم تأسيس دولة إسلامية باعتبار أنّ العراق بلد تعددي بجميع النواحي، فهل كل قادة الأحزاب الاسلامية يوافقون المالكي في هذه الرؤية، أنا أشكّ، فهناك من يؤمن بإقامة حكومة إسلامية، ومنها بدر في حالة توفر الشروط الموضوعية.

• قبل قليل بيّنتم أن بدر تؤمن بالدولة العصرية؟

- نعم أنا قلت ذلك، لكن المنهج والمتبنيات والادبيات السياسية لبدر تؤمن بإقامة حكومة إسلامية لكن بشرط توفر الظروف المناسبة كتوفر القاعدة الشعبية وإقامتها يجب أن يكون بأدوات ديمقراطية وليس بأسلوب الفرض.وأي شيعي اليوم عندما تسأله عن التمهيد لعصر الظهور للامام المهدي (عج) يجيبك بالايجاب والتمهيد، أكيد يكون بإقامة حكومة إسلامية او مجتمع إسلامي حتى يمهّد لعصر الظهور.

• على ضوء هذا الوضع هل تعتقد أن حكومة الكاظمي ستستمر؟

- نعم، نتوقع انها ستستمر وذلك للظروف الاستثنائية التي مر ويمر بها العراق من جهة، ومن جهة اخرى استمرار دعم بعض الكتل السياسية للكاظمي، وعلى فرض عدم استمرارها ما هو البديل الآخر؟! بالتأكيد سوف نرجع للمربع الأول والانسداد السياسي كما حصل مع عادل عبد المهدي، فطوال خمسة أشهر بعد استقالته كان يطالب بايجاد البديل. لدينا كثير من الاشكالات على الكاظمي، سواء على مستوى المؤهلات أو المنهجية أو الاداء ، لكن بالتالي لا يوجد خيار آخر غير الفوضى والمجهول والانسداد، فالحل بالقبول بالكاظمي على رغم كل الملاحظات

هناك رغبة لدى اغلب القوى السياسية باجراء الانتخابات المبكرة

والتحفظات خيرٌ من الذهاب إلى المجهول، ونحن بصدق نعمل على تصويبه ليمضي لتحقيق الاهداف التي تباينا عليه حين موافقتنا على حكومته.

• مجيء الكاظمي صار بناء على حادثة المطار بعد اختلال التوازنات السياسية؟ فتم فرضه؟

- لا أبداً هذا غير صحيح، بمعنى أنّه أُجبرنا على القبول بسبب اختلال موازين القوى حسب تعبيرك. أبداً ليس بهذه الصورة، اذ ان القوى الشيعية لهم استحقاق بمنصب رئيس الوزراء بموجب العرف السياسي السائد مثلما للكرد منصب رئاسة الجمهورية والسنة لهم منصب رئيس البرلمان وإن كان هذا غير مذكور في الدستور. الشيعة لم يحددوا من الكتلة الأكبر الواردة في الدستور، وقد يكون سببه تفسير المحكمة الاتحادية في تشكيل حكومة المالكي الثانية 2010 وفسّرت بطريقة أوجدت عرفاً دستورياً وصار خلاف بشأن تحديد الكتلة الاكبر، هل هي بتوقيع النواب او رؤساء الكتل وهذا خلاف جديد والمحكمة الاتحادية لم تحسم هذا الموضوع وبقيت القضية عائمة وغير واضحة وتحول الصراع إلى مماحكة وادى ذلك الى تعقيد الصراع بين الاطراف الشيعية؛ بدأ بالبصرة بالحرق وغيرها وانتهى بالتوافق بين العامري والصدر بترك البرلمان والاتفاق على تشكيل الحكومة. ولاحقاً ادى عدم التوافق إلى أن يأتي الزرفي وبعد رفضه أتى الكاظمي.

•ما سبب رفضكم للزرفي؟

- رفضناه وبشكل مباشر وبينا له أنّنا نرفض الآلية التي جئت بها وهي آلية تؤدي إلى سياق جديد وعرف جديد وهي أن كتلة شيعية واحدة تنفرد

بالقرار وتتّفق مع رئيس الجمهورية الذي ليس من صلاحياته الترشيح، إنّما صلاحيته بروتوكولية بقبول الترشيح من الكتلة الأكبر أو بتوافق الكتل الشيعية كما حدث مع عادل عبد المهدي كمرشح تسوية. هذا اعتراضنا الاول والخاص بالآلية. والثاني، على وطنية ومنهجية الاخ الزرفي والتي نعتقدها تؤدي الى عدم التوازن والتصعيد والصراع. ك(فتح) رفضنا الزرفي لهذا السبب وبالتالي تم تبني ترشيح الكاظمي من قبل الحكمة وسائرون بديلاً عنه، والذي حصل لاحقاً توافق الكتل الشيعية عليه.

• كيف تمّ اختيار شخص الكاظمي؟

- بدايات طرح اسمه محل استغراب لي وللاخرين، طبعا لكل إنسان احترامه وتقديره وهو بالنتيجة عراقي وكان معارضاً لكنّه لا يمتلك مؤهلات كي يكون رئيس وزراء والمؤهلات هنا قصدي موضوعية، فهو لا يمتلك تاريخاً نضالياً ولايعدّ من القيادات. كما انه لا يتمتع بكارزما شخصية تؤهله لهذا المنصب ومنصب القائد العام للقوات المسلحة، ولا مؤهلات علمية. حتى شهادته متواضعة، ومؤهلاته الوظيفية متواضعة. بشكل مفاجئ أصبح رئيس جهاز المخابرات وبدون خلفية أمنية. أنا عندما تسنمت منصب وزير الداخلية كان لي عمل وخبرة طوال ثلاثين سنة في العمل الامني والاستخباري، وهو - اي الكاظمي - مجرد إعلامي مغمور، فمحل الاستغراب هنا في سنة 2018 وأمام الانسداد السياسي لاختيار رئيس الوزراء تم طرح اسمه من قبل عمار الحكيم والعبادي، قبل ذلك كلّفه برئاسة المخابرات ولا يوجد عندي تفسير غير التأثير الامريكي ولا أعرف مدى عمق ونوعية هذه العلاقة مع الأمريكان.

> **هدف أمريكا حماية اسرائيل وفرض هيمنتها بالتسلط على الحكومات والسيطرة على مصادر الطاقة**

• هل تعتقد بحصول انتخابات مبكرة ؟

- هناك رغبة لدى اغلب القوى السياسية باجراء الانتخابات المبكرة والتي اكدت عليها المرجعية الدينية وتعد مطلب شعبي ولكن ذلك يتوقف على الظروف الموضوعية وقدرة الحكومة على تهيئة الاجواء والمناخات المناسبة لها والذي نلمسه من اداء الحكومة حتى الان.

• انت قلت بقاء الكاظمي فيه ضرر وبنفس الوقت قلت يجب أن يستمر؟

طبعاً الاضطرار يدفعنا إلى ذلك لتلافي مزيد من الضرر وإلى القبول بهذه الحكومة الضعيفة. ولاضرب لك مثالاً، فذهابه الى امريكا بلا اي فائدة للعراق، بل ان الفائدة الوحيدة كانت تنصب في صالح حملة ترامب الانتخابية القادمة وتصريح الكاظمي له ب:(سيدي) انت انتصرت على داعش ، الا مصداق لهذه الفائدة كي يسوقها انتخابياً، وبالتالي ما الذي استفاده العراق في هذه الزيارة؟! نحن أمام خيار صعب في حالة إسقاط هذه الحكومة رغم فشلها، فأما الاتجاه نحو المجهول أو الابقاء على هذه الحكومة رغم علاتها.

• هناك كلام عن مساعدات؟ من خلال شركة GE الامريكية؟

-وهل أنتم تصدقون بذلك، شركة GE مانعت قيام الصينيين أو الإيرانيين بنصب المحطات التي زودتنا بها وهذا فاقم أزمة الكهرباء والعقد كان فيه ثغرات المفروض يحاسب عليها الوزراء والمدراء المعنيون المسؤولون على توقيعه. ثم طرح موضوع الربط الخليجي.. أكد أكثر من خبير عدم واقعيته في الوقت الحالي ويحتاج من أربع إلى خمس سنوات والمغزى منه فصل الموضوع عن إيران، وفي هذا الوقت المستغرق نستطيع إيجاد بنى تحتية تخدم واقع الكهرباء في العراق. مصر اتّجهت نحو سيمنس وحسمت موضوع الكهرباء، محافظ الناصرية السابق عزيز كاظم علوان يقول كنت في وفد إلى كوريا الجنوبية وفي وقتها أبدوا استعدادهم لسد حاجة ذي قار من الكهرباء عن طريق الاستثمار لكنه ذكر وجود فيتو اميركي على الموضوع وبالنتيجة كانت زيارة الكاظمي شكلية إعلامية وتوقيع مذكرات تفاهم مع شركةGE التي هي صاحبة المشكلة في كهرباء العراق.

• هناك سيناريو بأنّ القوى السياسية التي تملك السلاح تمسك بزمام السلطة لحسم الموقف مع الأمريكان وعدم البقاء في منطقة المنتصف في الموقف من أمريكا؟

- لم نطلع على هكذا سيناريو واستبعد ان يقدم طرف على هكذا مغامرة، فالعراق بلد مهم له عمقه التاريخي والحضاري ويقع في تقاطع مصالح الدول العالمية والاقليمية. ولا بد من حالة التوازن. والعراق لديه مقومات القيام بدور فعال وقيادي ومحوري في المنطقة، الامر الذي سعى الى تحقيقه رئيس الوزراء السابق المالكي.

•هل تعتقد أن الكاظمي سيكون بديلاً لإياد علاوي كسياسي شيعي علماني يدخل بقائمة عابرة للطائفية؟

- إياد علاوي لم تكن قائمته عابرة للطائفية بل كانت قائمة سنية وفيها بعض العناصر الشيعية. ولا اعتقد ان الاخ الكاظمي من الممكن ان يكون البديل لاسباب عديدة، منها: تعهده امام القوى الشيعية بعدم ترشحه للانتخابات او دعمه لاي قائمة او مرشح.

> **شركة GE مانعت قيام الصينين أو الإيرانيين بنصب المحطات التي زودتنا بها وهذا فاقم أزمة الكهرباء**

• تقييمك لحكومة عادل عبد المهدي؟

- باختصار، الرجل تعرض الى هجمة شرسة محلية وعالمية لاسقاط حكومته.

• ما هي الأدوات التي يملكها العراق حتى يستطيع أن يحافظ على التوازن في الصراع الامريكي- الإيراني وباقي ملفات المنطقة؟

- قبل الأدوات يجب أن يكون لدينا إجماع وطني حتى نستطيع أن ننفتح على الآخرين ونعتمد في ذلك على المشتركات، اذا حققنا ذلك فالأدوات كثيرة، منها اقتصادية وسياسية لكن في البداية الاجماع الوطني مطلوب.

قراءة في كتاب

منطلقات في التنمية الثقافية

تأسَّست الدولة العراقية الحديثة في 1921 على يـد الانكَليـز بعد إخراجهـم الدولـة العثمانية من العـراق التي كانـت محتلة له قرابـة أربعة قرون، كان ذلك التأسـيس مشـوهاً ومنحـازاً ومحكوماً بمسـبقات مذهبية، مما أنتج دولة غير مستقرة، زُوي فيها الشـيعة قرابة الثمانية عقود، وعندما أسـقط الامريـكان نظـام البعث فـي 2003 كان الشـعب العراقي على موعد مع إعادة تأسـيس الدولـة العراقية، التي كنّا نأمل أن يتم تأسيسـها على أسـسٍ متينة وراسـخة تمتـد بعمق حضارة وعراقة هذا البلد الكبير، ولكن للأسف كان هناك بعض الخلل والوهن رغم مشـاركة جميع أطياف الشـعب في تأسـيس هذه الدولـة الحديثة، كنّا نأمـل أن تكـون 2003 بدايـة حقيقيـة لمغـادرة الماضـي بـكل مـا فيه من آهـات ومـآسٍ والبدء بصفحة جديدة يشـترك فيها جميع أبناء الشعب فـي بناء بلدهـم على أسـاس المواطنة الصالحة لا يميّـز فيـه بين عربيهم وكرديهـم وتركمانيهم، ومسلمهم ومسيحيهم، بين شيعيهم وسنيهم، بعد سـبعة عشـر عاما مـن التغيير ينبغـي لنا أن

أهمية هذا الكتاب تأتي من محاولته التأصيل لمفهوم الأمة العراقية بدل الشعب. طبع الكتاب في 2013 ويتكوّن من700 صفحة تقريبا، ويتألف الكتاب من مدخل وجسم كما أسماه المؤلف.

يتحدّث الكاتب عن النزعة الاستهلاكية التي تولدت عند المواطن العراقي بعد التغيير في 2003، حتى أصبح كل ما موجود في السوق العراقية مستورداً، حتى وصلنا إلى الحد الذي يمكن عدّ العراق مكب نفايات لرداءة الكثير من هذه السلع المستوردة

لكي تتضح أهمية أن يكون للعراق والعراقيين مشروعهم الخاص بهم، سلط الكاتب الضوء على المشروع الإيراني والتركي في العراق، اللذين كانا نتيجة غياب المشروع العراقي، والتعامل بالعواطف الجياشة الفارغة من أي مضمون معرفي،

نقـف وقفة جادة لمراجعة ما حدث، وتحليل ما مر به البلد من نكسـات، وتصـور الحلول والمعالجات، واعتقـد أن العقبـة الـكأداء هـي غياب المشـروع الموحـد والجامعـة الوطنيـة والشـعور بالانتمـاء الوطني عند أغلب أطياف الشـعب من سياسـيين ومواطنيـن، وفي هذا الصدد وجدت أن من أفضل مـن أَصّل ونَظّر لهـذا الموضوع هو الاسـتاذ جواد كسار في كتابه «منطلقات في التنمية الثقافية»، وأهميـة هـذا الكتـاب تأتي مـن محاولتـه التأصيل لمفهوم الأمة العراقية بدل الشعب.

طبـع الكتاب فـي 2013 ويتكوّن مـن700 صفحة تقريبـا، ويتألـف الكتـاب مـن مدخـل وجسـم كما أسماه المؤلف.

تنـاول المدخل أبرز تحـولات العراق والمنطقة في العقـد الأخيـر، أما جسـم الكتاب فتكـون من مئة مقالـة قصيـرة للمؤلـف كتبها على مـدار ربع قرن تقريبـا، يعتقـد أنّها تمثّـل ركائز منطلقـات للتنمية الثقافية والمعرفية:

1. منطلقات في الفكر والثقافة والمنهج.
2. منطلقات في الوقت والعمل والثروة.
3. منطلقات في الرد والمناقشة.
4. منطلقات في الدراسات الاسلامية والقرآنية.
5. منطلقات في التحليل السياسي.
6. منطلقات في قضايا الانسان والنهضة.

ولكـي تتضـح أهمية أن يكـون للعـراق والعراقيين مشـروعهم الخاص بهم، سلط الكاتب الضوء على المشـروع الإيراني والتركي في العراق، اللذين كانا نتيجة غياب المشروع العراقي، والتعامل بالعواطف الجياشة الفارغة من أي مضمون معرفي، الفاقدة للمعيـار الاسـتراتيجي بمـا يمليه من أخـذ مصلحة العـراق بالحسـبان أولاً وآخـراً، ويعتقـد أن فـي السياسـة نحتاج إلى أن نفهم إسـتراتيجات الآخرين كمـا يرسـمونها لأنفسـهم، ومنطلقات سياستهم كمـا يحددونها هم، لا كما تتخيلهـا عقولنا، وترتاح إليهـا رغباتنـا، وبعيـدا عن ثقافـة عروبيـة عنصرية تسـتخف بمـا سـواها مـن الاقـوام، ذاك صفوي وهذا عثماني. وتأتي أهمية الحديث عن المشـروع الإيراني والتركي كونهما جارين فاعلين بشكل كبير فـي العراق، دينيا وسياسـيا واجتماعيا واقتصاديا، بالإضافـة إلـى نجـاح تجربتهما فـي بنـاء دولتهما بشكل عام وبالخصوص تركيا، مما يمكن أن يشكّل

حافزاً لنا كعراقيين للاستفادة من تجارب الشعوب والأمم لا سيما جوارنا الإقليمي.

لتحقيق مبدأ الأمة العراقية نحن بحاجة إلى الدمج الاجتماعي وصناعة الاطار النظري لمفهوم الأمة العراقية، بحاجة إلى استنفار الدين والسياسة، والفكر والثقافة، والآداب والفنون، وتحشيد التاريخ والجغرافيا

قصة المشروع الإيراني

يعتقد الكاتب أنّه لكي يُفهم المشروع الإيراني فلا بدّ من معرفة قضيتين محوريتين في إيران، الاولى هي المؤثرات المتحكمة في العقل الإيراني، والثانية هي معرفة القوى الداخلية الثلاث في إيران.

اولاً: المؤثرات المتحكمة في العقل الإيراني:

1. الإرث الفارسي الامبراطوري.
2. الإرث الاسلامي بشقّيه الشيعي والسني.
3. مؤثر الثقافة الاوروبية – الغربية.

الاستراتيجية المتحكّمة بالسياسة الخارجية الإيرانية

يصفها الكاتب بأنّها براكماتية بامتياز ولا تختلف عن سياسة أي دولة أخرى علمانية، ويستشهد لذلك بقول للسيد الخامنئي يلخص فيه ركائز السياسة الخارجية في معايير ثلاثة هي (العزة والحكمة والمصلحة) وحيث لا قيمة للعزة والحكمة كونها شعارات، تبقى المصلحة هي معيار سياسة إيران الخارجية.

ولذا نجد لإيران علاقات مفتوحة مع القاعدة ومع الاحزاب الشيعية، وتواصل مع الرياض الوهابية وبغداد الشيعية ودمشق العلوية والقاهرة الاخوانية، مع المسلمين والمسيحيين.

المصلحة تضع يد إيران بيد بغداد في التسعينيات فترة حصار نظام صدام، لتُهرِّب له النفط وتمدّه بالأموال رغم بطشه بشيعة العراق.

والمصلحة تجعل المخابرات الإيرانية تنبّه المخابرات العراقية على اجتماع كربلاء الشهير ونوايا ضباط القوة الجوية بتنفيذ انقلاب على النظام الصدامي، ولماذا فعلت ذلك إيران؟ فعلته ليس حباً بصدام بل لأنّها ترى في نظام ضعيف أفضل من المجهول.

وهكذا فإنَّ منطق المصلحة يريد للعراق الآن أن يبقى في الحد الأدنى من إمكانات القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية والعلمية.

فعراق قوي سينهي احتكار إيران النطق باسم الشيعة في العالم ويمنح العراق ذا الأكثرية الشيعية دوراً حاسماً في عالم عربي مفتوح أمامه، وهكذا بالنسبة لحوزة النجف الاشرف وعودتها لمركز استقطاب شيعة العالم أجمع بما فيهم شيعة إيران، ومن هنا تأتي خشية إيران من النجف الاشرف.

ثانياً: القوى الداخلية الثلاث في إيران:_

1. الحوزة العملية.
2. السلطة السياسية.
3. البازار.

ولهذه القوى الثلاث أثر كبير في بناء إيران المعاصرة منذ تأسيسها على يد الصفويين عام 1501م ولغاية اليوم.

يختم الكاتب رؤيته، أن إيران تتحرك بمعيار المصلحة، وتبحث في العراق كما في المنطقة عن كل ما يمكن أن يحقّق لها تلك المصلحة، بصرف النظر عن التوصيف الاسلامي او الشيعي. فإيران مجرّدة عن التوصيف الديني والمذهبي والايديولوجي والتأريخي (لكن غير منفصلة عن هذه التوصيفات، ومستفيدة منها جميعا اذا ما تستدعي المصلحة ذلك)، إيران هذه تتحرى مصالحها، والمصالح هي البوصلة التي تحدّد لها الاتجاهات وتدفعها إلى تبني ما تتبناه من خيارات.

قصة المشروع التركي:_

للاسف لم يكن الكاتب محيطا بالمشروع التركي بشكل مماثل لإحاطته بالمشروع الإيراني، وذلك بسبب عمق التجربة التي عاشها في إيران، هو يرى أن الحديث عن المشروع التركي يكتسب حساسية مضاعفة في الواقع العراقي الحاضر، لاسيما بشأن الطبقة السياسية الحاكمة التي باتت مستقطبة بين مؤيد دون قيد للسياسات التركية إزاء العراق والمنطقة، وبين معارض لها بالمطلق دون أن نلمس ظهور رؤية تقوم على المعرفة الدقيقة، ومن ثم تتعامل بواقعية مع هذه السياسة، فتميز بين الايجابي والسلبي، النافع والضار وهكذا.

يستعين الكاتب في تقديم تصوره عن السياسة التركية او المشروع التركي في العراق والمنطقة بأحد منظريها، هو احمد داود اوغلو الاكاديمي وأستاذ العلاقات الدولية، والمستشار في أول حكومات حزب العدالة والتنمية منذ 2002، ووزير خارجية تركيا في 2009، والرئيس لحزب العدالة والتنمية في 2014، ورئيس الوزراء في 2014، ومؤخرا انشق عن حزب العدالة والتنمية ليؤسّس حزب المستقبل. مستندا المؤلف في تقديم تصوره إلى كتاب داود الموسوم «العمق الاستراتيجي.. موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية»، يقسم الكاتب بحسب تصوره المشروع التركي إلى مرحلتين، الاولى أطلق عليها مرحلة التفكير والمراجعة والتأمل وبناء التصور العام للإطار الاستراتيجي. والثانية، مرحلة تطوير هذا الإطار والانطلاق صوب الواقع والانهماك بالعمل المباشر.

المرحلة الاولى: بناء الإطار

تتميز هذه المرحلة بالتركيز على عناصر التفكير والمراجعة والتامل، تمهيدا لتكوين التصور وبناء الإطار الاستراتيجي، وتبرز في هذا السياق النقاط الآتية:_

1. ينطلق الاطار الاستراتيجي الجديد من نظرية التركيز على التاريخ والجغرافيا، ويتحرك عبر تجسير القطيعة التي أحدثها اتاتورك وتجاوز لحظتها.
2. تؤكد هذه الرؤية، أهمية الدور المتميز للاقتصاد، والابتعاد عن الاستعراضية المؤذية والتبجح الفارغ.
3. من ركائز الاستراتيجية الحاضرة، عملية إعادة التجديد الشاملة للهوية، بحيث يحل التكامل بين جميع تكوينات تركيا وتنويعاتها الإثنية والدينية والمذهبية والمناطقية.
4. واحد من عناصر الاستراتيجية النهوض عبر تحويل الميراث العثماني إلى منصة انطلاق في الدور التركي الجديد.
5. البحث عن استراتيجية بديلة تتخطى تلك الفجوة او الازمة والقطيعة بين تركيا الاسلامية الشرقية وتركيا الاوروبية الغربية.
6. تحويل عناصر الضعف الناتجة عن كون المجتمع التركي مؤلفاً من تقاطعات عديدة إثنية ودينية ومذهبية، إلى مصادر قوة جديدة، والتعامل مع مصادر الازمة على أنّها مصادر قوة مضافة.

المرحلة الثانية: مرحلة الانطلاق والعمل

يرى الكاتب أن انهيار الاتحاد السوفيتي، وأحداث الحادي عشر من سبتمبر أدت إلى تحول السياسة التركية إلى مرحلة جديدة، هي مرحلة تطوير الإطار الاستراتيجي والانطلاق والانهماك بالعمل المباشر، ويمكن المرور على خطوطها العريضة عبر النقاط الآتية:

1. يعتقد الاتراك أن الحفاظ على التعددية العرقية والمذهبية هو الاساس في استقرار العراق، لكن بشرط أن لا يمثل العراق تهديداً لتركيا، وأن يمنح الاقتصاد التركي فرصة للتطور داخل فضائه الاستثماري الضخم. وهذا ما حصل على أرض الواقع إذ يُقدّر حجم التبادل التجاري بين البلدين بـ 16 مليار دولار.

2. تصنّف الدول بحسب أهميتها إلى خمسة أصناف، الدولة المركز، الدولة القارية، الدولة الجزيرة، دولة العبور، وأخيراً دولة الجناح أو الدولة الهامشية الطرفية. ويعتقد الاتراك أن تركيا من حيث التموضع الجغرافي والتاريخي، هي دولة مركز، بل وفي طليعة الدول التي تحمل مواصفات الدولة المركز، فهي تتصف بالعمق الجغرافي والاستمرارية التاريخية والقدرة على التاثير الثقافي المتبادل وأخيرا الترابط الاقتصادي المتبادل.

3. إن تركيا تسعى إلى تعزيز موقعها في أوروبا من خلال دورها في آسيا، وفي منطقتها، ومن خلال الهوية الشرقية الآسيوية والموروث العثماني، وليس بالانفصال عنها والتنكر لها.

4. تطمع تركيا بأن تصبح بوضوح وصراحة قوة عالمية ولاعباً دولياً، وهو ما تفكر ببلوغه عمليا على تخوم العام (2023).

أين مشروع العراقيين؟

المشروع الإيراني او التركي، هو حركة وسط الفراغ الموجود في العراق، ولو كان الداخل ممتلئاً فلا مجال لحركة مشاريع الخارج، وفي هذا الصدد يحدد الكاتب ثلاث ركائز لقيام المشروع العراقي:

اولاً: من منطق الضرورة العربية إلى الضرورة العراقية

لطالما كنا نسمع التغني بالعراق «حامي البوابة الشرقية»، هذا الشعار وقيادته الدكتاتورية وما تلاها من أحداث كانت سبب خراب هذا البلد ووصوله إلى الحضيض في كل مجالات الحياة، إذ يذكر الكاتب أن العراق في استراتيجية النظام البعثي، على الاقل في المدة 1980 – 2003 كان يتحرك بمنطق الضرورة العربية، وبمنطق هذه الضرورة دخل العراق حرباً مع إيران لمدة ثماني سنوات بوصفه البوابة الشرقية للعالم العربي خسر فيها حياة مئات الآلاف من شبابه، وأهدر ما يقارب (400) مليار دولار من ثرواته في تلك المدة، بمنطق هذه الضرورة ازدهر العالم العربي وتخلّف العراق، فتحول إلى حاضنة لملايين العاملين فيه من مصر والسودان وفلسطين والاردن ودول المغرب العربي.

يرى الكاتب أن من أهم مقومات العراق هو أن يكون ضرورة عراقية وليست عربية، يعني أن يتعامل العراق مع العرب بالقَدَر وبالمثل تماما وبمعيار الحاجة والضرورة والجدوى دون عواطف فارغة وإنشائيات جوفاء، وفي ذات السياق لا ينبغي أن يكون العراق ضرورة اسلامية او أمريكية او إيرانية او تركية او شيعية او سنية، لأنَّ كل هذه الضرورات ليست حلا، إنّما هي إعادة إنتاج للمشكلة بنحو آخر.

الحل أن يتحوّل العراق إلى ضرورة عراقية، يكون

للعراقيين شيعة وسنة، عربا وكردا وتركماناً، مسلمين ومسيحيين وصابئة.

ثانياً: من الشعب إلى الأمة العراقية

يعتقد الكاتب أن منطق العراق ضرورة عراقية يتطلب الانتقال من مفهوم الشعب العراقي إلى إطار أصلب هو الأمة العراقية، في مفهوم الأمة يكون إحساس الشيعي والسني متساويا بالانتماء إلى العراق (دون حساب للاقلية والاكثرية) والفخر والعيش فيه وحمل رايته وهويته والدفاع عنه ببسالة لا أن يعيش الشيعي إحساس الغربة فيه لهيمنة السنة او أن يعيش السني إحساس الغربة فيه لهيمنة الشيعة.

مفهوم الأمة مفهوم ناهض في البلدان جميعا التي تعيش تنوعا في الاديان والمذاهب والاثنيات، ففي إيران وتركيا من حولنا، وفي الهند والصين، وفي امريكا وكندا وكثير من بلدان اوروبا ، في كل هذه البلدان تنوعات أكبر من الموجودة في بلدنا، لكن تلك البلدان نجحت في بناء مفهوم الأمة، ونحن لسنا بدعاً من الامم.

هل نتحول إلى الأمة العراقية بقرار؟ بالتأكيد لا، فليس بمقدور مؤسسة دينية كانت أم سياسية أن تفرض هذا التحول بقرار، لكن بمقدورها أن تشارك بصناعة مقدماته.

يؤكد الاستاذ كسار، أن التحول إلى الأمة العراقية، يحتاج في جانبه النظري، إلى تسويات كبرى لكي يخرج الوعي العراقي من ثقافة إلى ثقافة، ونحتاج إلى تنازلات من الجميع للجميع، لكي نستفيد من كل مكونات البلد وعراقته التأريخية.

ولتحقيق مبدأ الأمة العراقية نحن بحاجة إلى الدمج الاجتماعي وصناعة الاطار النظري لمفهوم الأمة العراقية، بحاجة إلى استنفار الدين والسياسة، والفكر والثقافة، والآداب والفنون، وتحشيد التاريخ والجغرافيا، وبالتالي هو بحاجة إلى الاقتصاد والتنمية الملموسة.

ثالثاً: من استهلاكية الهدر إلى اقتصاد التنمية

يتحدّث الكاتب عن النزعة الاستهلاكية التي تولدت عند المواطن العراقي بعد التغيير في 2003، حتى أصبح كل ما موجود في السوق العراقية مستورداً، حتى وصلنا إلى الحد الذي يمكن عدّ العراق مكب نفايات لرداءة الكثير من هذه السلع المستوردة او عدم صلاحية الغذائية منها للاستهلاك البشري.

يتساءل الكاتب، هل انحدر اقتصادنا المحلي إلى درجة من الفشل والعجز والهوان ووصلنا إلى حدّ أنّنا نعجز عن إنتاج أو زراعة ما نحتاج اليه من ضرورات الحياة، حتى تعطّلت همة الانسان العراقي عن الإنتاج والعمل معاً؟

ويرى ضرورة إدراك أنَّ تعطيل التنمية يعطل الكثير من المسارات في التحول السياسي والاقتصادي والديمقراطي والاجتماعي والمدني وفي بلوغ الامن والاستقرار، ومن دون تنمية شاملة حقيقية وواقعية بمعنى تنمية تكثّر فرص العمل وتقلل البطالة وتعيد تدوير رؤوس الاموال وتحافظ على الثروات الوطنية من الهدر وترفع الناتج القومي العام وتزيد من نمو الدخل السنوي للمواطن وتعالج الفقر وتؤسّس للإنتاج وتقلل من الاستهلاك وتدفع إلى تعدد موارد الموازنة بتنشيط الزراعة والسياحة واستثمار بقية الثروات إلى جانب النفط ولا سيما الغاز، بدون ذلك كله لن يكون حديث الأمة العراقية والوطنية العراقية الجامعة حديثاً ذا جدوى.

العراقيون وأزماتهم

د.علاء حميد

يقارن عالم الاجتماع الفرنسي إدغار موران بين معنى الازمة عند اليونان والتي تشير إلى دلالة اللحظة التي تسهم في تشخيص المرض، ودلالة تلك اللحظة اليوم تدل على صعوبة التشخيص. لذلك يربط موران بين الازمة وفقدان اليقين في التمكن من ضبط الانحراف سواء كان سياسي او أجتماعي وحتى أمني ، تكشف العلاقة بين الازمة وتعين الانحراف إلى أهمية أتخاذ القرار الذي تعالج به، وما يثبت هذا الامر معنى الازمة عند الاغريق Krino / القرار الحاسم ،ولهذا طورها اليونانيين الى kip vew» « لتصبح بمعنى تقرر، كما ان اللغة الصينية تعاملت معها ضمن معنيين هما « wit-ji « حيث ان مفردة wit تعطي دلالة الخطر، ومفردة ji تشير الى الفرصة وبالتالي تصبح دلالة الاثنين فرصة لدرء الخطر، بعد هذا الاطلاع الاولي على هذه النماذج من معاني الازمة كيف يمكن معاينة الازمات العراقية اليوم ؟ لا سيما وهي باتت حاضرة وتدفع العراقيين الى التبرم من امورهم المعيشية.

ويتفق أغلب العراقيون على أن بلدهم واقع تحت طائل مجموعة من الأزمات تتعدد جوانبها، ولا تقف عند جانب معين، فمرة تكون الازمة سياسية واخرى أقتصادية فضلا عن ذلك تصبح اجتماعية ، ربما يفسر هذا التعدد في أشكال الأزمات ؛ بأن العراق وما يواجه زاد من تعقيد فهم أزماته وتحليلها.

ينقسم العراقيون حول تحديد أنواع الازمات التي لها التأثير الاكبر على بلدهم ، ومنهم من يرى ان هناك قصدية في ان يظل العراق يعيش محنة تلك الازمات، وهذا برأيهم نابع من أهمية العراق وموقعه الجغرافي وما يمتلك من ثروات وأرث الحضاري، يبين الاختلاف حول هذا التحديد عمق حيرة العراقيين ازاء العوامل المسببة للأزمات وأثرها على أعاق أستقرار دولتهم ومجتمعهم.

ولذلك يميل العراقيون؛ إلى أن سبب أزمات بلدهم هي السياسة وادارة السلطة، ويرون ان ما مروا به من محن يقع على عاتق من حكمهم، وكأنهم يجملون كل أسباب أزماتهم على عاتق من امتهن السياسة، وسعى للوصول الى السلطة، ولذلك نرى ان السياسة ومتعلقاتها حاضرة في أحاديثهم اليومية ويستهلكونها بشكل واسع لانهم يظنون هي العلة والمرض الذي أصاب حياتهم، ولكن هذا الامر لم يجعلهم يجدون فهما ملموسا يوصلهم الى حل يغنيهم عن كل هذا الذي يواجهونه في بلادهم من أزمات ومشاكل أشغلتهم عن الكثير من تلمس خيراتهم وتنعم بها. وبعد 2003 أخذ تمسك العراقيون بعامل السياسة ينزاح الى عوامل وأسباب أخرى، لمحاولة معرفة دوام أزماتهم، ولهذا اخذ جزء منهم يرى ليس السياسة فقط هي سبب ما وصل اليه بلدهم، بل هناك عوامل أخرى، يأتي في مقدمتها المجتمع وما يحمل من قيم وتقاليد وسلوكيات، اذ لم يخطر على بالهم ان احد أسباب أزماتهم هم أنفسهم جماعات وأفراد، لقد وضعهم تغير 2003 امام تحدي التمييز بين ما هو ذاتي وخارجي أتجاه الاسباب التي أدامت الوضع الذي هم فيه.

يعترف العراقيون، حين تواجهم بحقيقة بما هم عليه من فقدان لمتطلبات الحياة الاساسية، انهم يتحملون الجزء الاكبر من الاسباب التي اوصلتهم الى هذا الحال، ومع هذا الاعتراف يختلط عندهم معنى العمل والعجز، من أجل أزاحة ثقل تلك الازمات عن كاهلهم، أذ يكاد العمل ينحصر عندهم في رفض ما هم عليه لفظيا ولهذا تزداد عندهم نسبة الكلام على حساب الفعل، ويتكرس العجز عندهم انهم حين يشرعون بالعمل من أجل التغيير، ولكنهم بالمحصلة يختلفون حول قطف ثماره وتظهر عندهم أغلب المحددات التي تمنعهم عن الاتفاق على نتائج أي تغيير ينجزونه ، الغريب أن تاريخهم السياسي يثبت أستمرار الاختلاط بين العمل والعجز، حين أنتهت ثورة العشرين وشرع الانكليز يتفاوضون مع قاد الثورة حول تحديد مطلباهم والتي دارت حول ترشيح ملك يحكم العراق، اجتمعوا في مضيف الشيخ وحيد آل سكر من أجل اختيار ملك ، ما الذي حصل رشح الحاضرين أنفسهم لينالوا منصب الملك، حينها أطلق الشيخ وحيد آل سكر مقولته المعروفة « تساوت الرؤوس « ، أن مقولة الشيخ آل السكر تحيلنا الى سؤالا كامن في ثنايا بحث العراقيون عن حلا لأزماتهم، وهو هل يؤمن العراقيون بالتفاوت فيما بينهم بالقدرات والقابليات أو أنهم لا يؤمن ويرون انفسهم متساوون فيها؟.

الرجوع إلى بغداد وإعادة إنتاج نظام الحكم

هل يمكن للكرد استعادة دورهم في صناعة الملوك؟

سامان نوح

حملت سيطرة تنظيم داعش في منتصف العام 2014 على أكثر من ربع مساحة العراق، تداعيات أمنية وسياسية واجتماعية واقتصادية كبيرة، بقيت نتائجها حاضرة في بنية الدولة العراقية حتى عقب نجاح القوى العراقية من جيش وحشد وبيشمركة بدعم التحالف الدولي في تدمير القوة الرئيسة لداعش وإنهاء وجوده في المدن والقرى العراقية.

سنوات الحرب تلك التي سبقتها صراعات طائفية وقومية لجأت خلالها العديد من القوى العراقية إلى العنف المسلح، وترجمت لاحقاً إلى محاصصة عميقة في جسد الدولة، انعكست على سياسات إدارتها وأفرزت مزيداً من الفوضى الإدارية والاقتصادية والفساد المالي والبطالة والفقر، ومعها تصاعد في النقمة الشعبية على نظام الحكم.

ذلك الواقع دفع عشرات آلاف الشباب من مختلف المكونات والانتماءات والتوجهات الفكرية والسياسية، إلى الشوارع والميادين للاحتجاج، الذين حمَّلوا نظام المحاصصة مسؤولية فشل بناء الدولة الجديدة بعد 2003. ورفعت لأوّل مرّة وبصورة واضحة مطالب بتغيير نظام الحكم وطريقة إدارة الدولة.

الاحتجاجات

ومع ما تحمله تلك المطالب من مخاطر على القوى السياسية والمسلحة النافذة سواء كانت شيعية أو سنية أو كردية، التي خشيت من فقدان نفوذها وامتيازاتها، وجدت بعضها أنَّ قمع المحتجين بالسلاح هو الطريق الأسهل للإبقاء على نظام الحكم الحالي رغم إقرار الجميع علنا بفشله.

لكنَّ الحركة الاحتجاجية لم تتوقف بل تصاعدت مدفوعة بدماء وتضحيات أكثر من 20 ألف متظاهر بينهم 700 خسروا حياتهم. لتتشكَّل حكومة جديدة بقيادة مصطفى الكاظمي وهو شخصية خارج النخبة التقليدية الحاكمة، ليتحمَّل مسؤولية تحدي وقف الانهيار والتأسيس لمرحلة إعادة بناء الدولة التي تسودها الفوضى والغارقة في

القوى الكردية غارقة في مشاكلها بسبب فساد نخبها، لا تملك إلى اليوم استراتيجية عمل أو رؤية محدّدة لبناء الدولة العراقية الجديدة

الفشل الكردي، في الملفات الأمنية والاقتصادية والسياسية، لم يدفعها إلى البحث عن معالجات جذرية لواقع الإقليم

الفساد السياسي والإداري والمالي والتي يواجه اقتصادها تحدياً خطيراً مع تراجع أسعار النفط.
المرحلة الجديدة لإعادة تشكيل الدولة وتحديد نظام الحكم فيها وطريقة إدارتها، تفرض الاتفاق على عقد اجتماعي جديدة، وتوافقات على «صياغة دستور جديد» بين الشركاء الرئيسين في العقد السابق من قوى شيعية وكردية تقليدية، والشركاء الجدد من قوى شيعية وسنية برزت في مرحلة ما بعد داعش.

ضرورة إعادة البناء تلك، وإنهاء نظام المحاصصة الذي طبع المرحلة السابقة، والذي ثبت فشله بإقرار الجميع، يضع كل القوى السياسية أمام تحدي خلقِ نظامٍ حيوي يستند إلى المواطنة ويضمن في ذات الوقت (التوافق، والشراكة الحقيقية في الحكم) بين المكونات الأساسية حتى في ظل وجود مكون يمتلك الأغلبية.
البحث عن ذلك النظام السياسي الإداري، هو ضرورة لكل المكونات، فاذا كانت الأحزاب الشيعية فشلت في قيادة البلد وتشكيل نموذج للحكم يكون محل تأييد من السنة والكرد، فإنّ المكونين الأخيرين أيضا فشلا في إدارة مناطقهما، فالقوى السنية انتهى بها الحال إلى سيطرة القاعدة ومن ثم تنظيم داعش على قرارها بكل ما تبعه ذلك من دمار.
كما أنَّ القوى الكردية الحاكمة فشلت هي الأخرى في تقديم نموذج للحكم يحتذى به، فغرقت في ظل استبدادها وشمولية حكمها، في الفساد والفوضى السياسية والانقسام الإداري والجغرافي، حتى وصل بها الحال إلى العجز عن تأمين رواتب موظفيها المتأخرة لخمسة أشهر وهي التي تصدّر أكثر من 400 ألف برميل نفط يوميا وتستحوذ على عائدات أكثر من خمسة معابر حدودية رئيسة مع تركيا وإيران.
تلك القوى، وإن نجحت في قطاع الإعمار والبناء بين 2005 و2013 مستفيدة من الاستقرار الذي ساد الإقليم بعكس باقي مناطق البلاد، وفي تقديم جزء من الخدمات الأساسية مقارنة بباقي مناطق العراق، وباستغلال حصتها من الموازنة الاتحادية (17% قبل أن تهبط إلى 13%)، فإنَّها فشلت في تجربتها الديمقراطية في ظل قوى رئيسة حكمت دون معارضة حقيقية، ولم تنجح في ضمان الحريات وفي تحقيق العدالة والمساواة وضمان المساءلة والمحاسبة في برلمان قوي لا يتم إغلاقه كلّما شاءت الأحزاب الكبيرة كما حصل لأكثر من مرّة ولفترات طويلة.
كما غرقت في الاحتكارات والامتيازات الحزبية، لتفشل معها في بناء اقتصادها المستقل، بعد مراهنات كبيرة عليه، انتهت بديون متراكمة بمليارات الدولارات لصالح شركات دولية، وبعقود نفطية وفق نظام الشراكة تمتد لعقود تجعل ثلث العائدات أو نصفها أحيانا تذهب إلى تلك الشركات، ففي آذار 2020 ومع انهيار أسعار النفط في السوق العالمية، كان كل برميل نفط تبيعه حكومة الإقليم تحصل منه فقط على 5 دولارات، قبل أن يتحسّن الرقم إلى ما بين 8 و10 دولارات في شهر أيار.

فشل إداري وأمني

وفشلت الأحزاب النافذة بعد 30 سنة من الحكم في بناء إقليم موحَّد إداريا، فهناك منطقتا نفوذ إداري في أربيل والسليمانية، وفشلت في بناء جيش موحّد، فالبيشمركة ما تزال منقسمة حزبياً، وفشلت في توحيد جهاز الأمن فهناك جهازان حزبيان، ليتحوّل الإقليم بعد كل الفرص المتاحة وبعد كل الدعم الدولي من «واحة للأمن والاستقرار والديمقراطية والتعددية في العراق» كما كانت تصفه تقارير دولية، إلى إقليم تتكرّر فيه انتهاكات حقوق الإنسان وتضيق فيه حرية التعبير وينتشر فيه الفساد والبيروقراطية إلى حد مواجهة الفشل.
مع وقائع الفشل والتَّخبُّط تلك، وفي ظل تفاقم النقمة الشعبية والانتقادات المحلية والدولية، لم يقرر قادة الإقليم التوجه نحو الإصلاح لاستعادة الدعم الشعبي والعودة للمسار الصحيح في البناء والتطوير، بل فضلوا المضي في خيارات أكثر تعقيداً تمثّلت في مشروع «الاستفتاء للانفصال عن العراق» واللجوء إلى الخطاب العاطفي والشعارات القومية لاسترجاع الدعم الشعبي، رغم تعدد العوامل والمؤشرات المحلية والدولية التي كانت تؤكد فشل الاستفتاء في تحقيق أهدافه، ورغم التحذيرات من تداعياته السلبية على مستقبل الإقليم.
ذلك الخيار بتداعياته الذي أصرّت على تنفيذه قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني في (أيلول 2017) رغم تحذيرات شركائها الآخرين، كشف سياسيا عن القراءات الخاطئة والسطحية للقادة الكرد، وأظهر أمنيا هشاشة قوات البيشمركة التي انسحبت من كركوك خلال ساعات أمام الجيش العراقي الذي كان قد خرج لتوّه من حرب داعش، تاركة خلفها أحلام 50 سنة من «النضال الكردي» للسيطرة على المدينة الغنية بالنفط وإدارتها باعتبارها جزءاً من إقليم كردستان.
قبلها بثلاث سنوات، كانت هناك تجربة أخرى أظهرت هشاشة قوات البيشمركة، حين تقدّم تنظيم داعش سريعا نحو مدينة أربيل بعد سيطرته وخلال أيام على مناطق واسعة (متنازع عليها بين أربيل وبغداد وفق المادة 140 الدستورية) انتزعها من قوات البيشمركة التي كانت تديرها بشكل مطلق منذ 2003، بدءاً من سنجار ومرورا بمخمور وإلى حدود كركوك.
حدثت كل تلك الخسارات الصادمة في وقت كانت قيادة الإقليم تتحدّث في خطاب يومي وطوال سنوات عن قوات بيشمركة لا تقهر مسنودة بأجهزة أمنية قوية، قوامها معا يتجاوز 600 فرد.
ذلك الفشل الكردي، في الملفات الأمنية والاقتصادية والسياسية، لم يدفعها إلى البحث عن معالجات جذرية لواقع الإقليم، مع إصرارها على عدم مراجعة حساباتها وعدم مساءلة المسؤولين عن الإخفاقات، ولجوئها مجدداً لتحميل كل مواضع الفشل إلى «خطط الأعداء والمؤامرات الخارجية» أو لأوضاع دولية خارجة عن إرادتها.
في مواجهة ذلك التداعي السياسي والاقتصادي وحتى الاجتماعي الخطير، قرّرت القوى الكردية الحاكمة العودة إلى بغداد، واللجوء إلى تفاهمات وقتية واتفاقات مرحلية وطارئة دون معالجات حقيقية عبر اتفاقات دائمة وواضحة تحت سقف الدستور.

الهروب مجدداً

تلك الاتفاقات المرحلية الطارئة لا تعالج جوهر المشكلة وإن منعت المريض من الموت وأخرجته من غرفة الإنعاش. هي مجرد مسكّنات لأمراض مستعصية تتطلب علاجات عميقة، تبدأ بالاعتراف بالأمراض وبتشخيص دقيق لها ومن ثم وضع المعالجات، وهو ما لم يحصل إلى الآن.
هذه المعالجات جزءٌ مهّمٌ منها لا يرتبط بإعادة بناء إقليم كردستان فقط، بل بإعادة بناء الدولة العراقية، مع حقيقة أنّه بعد فشل استفتاء الانفصال لا إمكانية كردية للاستفادة من «انهيار

الدولة العراقيـة» اذا حصل نتيجة احتدام صراعات القوى الشـيعية والسنية بمسـلحيها ومليشياتها ومصالحها الخاصة وولاءاتها الخارجية التي ما تزال تعلو على مصالح الدولة.

فانهيـار الدولـة العراقية، الذي لا تقبـل به الدول الإقليميـة لأسـباب عديـدة، إن شـكّل بالنسـبة لإقليم كردسـتان فرصة محتملـة للانفصال، فإنّه بالنسـبة إلى تركيا يمثّل فرصة سـانحة لاسـتعادة مـا تسـميه ولايـة الموصـل وضمهـا اليهـا وهي التـي امتدت لعمق 30 كلم في أراضي كردسـتان بحجّـة محاربة حزب العمال الكردسـتاني، وتواصل هجماتها التي توقع بشـكل شـبه أسبوعي ضحايا فـي صفـوف المدنييـن الكـرد إضافة إلى خسـائر اقتصادية كبيرة. وحينها سيتحوّل الكرد من شركاء فـي العـراق وأصحاب حقوق دسـتورية إلى مجرد «أتـراك جبل»، مضطهديـن داخل الدولـة التركية القومية التي لا تؤمن الا بمكوّن واحد وعلم واحد ونشيد عنصري واحد.

مـن هنـا فـإنّ المصلحة الكرديـة القصيـرة الأمد، وربمـا حتى طويلـة الأمد، تكمن فـي دعم إعادة بناء العراق وفي إنجاز تفاصيل عقد اجتماعي جديد ونظـام حكـم مختلف يعتمـد المواطنـة ويتجاوز المحاصصـة، وبما يضمـن حقوق الجميـع ويؤمّن وحدة طوعية في ظل حكم تشاركي عادل.

نعـم صياغة ذلك العقد الاجتماعي بكل ما يحمله مـن تفاصيـل دقيقـة وتقاطعـات فـي المصالـح والـرؤى والتوجهـات أمرٌ صعب جـدّاً، لكن لا بديل أمام القوى السـنية والشيعية والكردية غير ذلك، فالصراعـات لم تخدم أي طـرف بل دفعت الدولة إلـى حافـة الانهيـار، وإن جعلت قادة ومسـؤولي بعـض القوى يتحكّمـون بالمال والسـلطة لكنّهم يظلون مهددين بانتفاضات شعبية.

مـن الواضـح أنّ القـوى الكرديـة، الغارقـة فـي مشاكلها بسبب فسـاد نخبها، لا تملك إلى اليوم اسـتراتيجية عمـل أو رؤيـة محـدّدة لبنـاء الدولـة العراقيـة الجديـدة في ظـل التطورات بالمشـهد العراقي منذ الاحتجاجات الشـعبية وعقب تسـلّم الكاظمي إدارة البلاد.

بل إنّ القوى الكردية لا تملك رؤية حتى لاستعادة ما خسرته من مناطق متنازع عليها حتى تلك التي تسـكنها غالبية كردية كسـنجار، هـي فقط تنتظر الفرص التي يمكن أن يقدّمها الآخرون دون اجتهاد منها وهي فرص قد تأتي أو لا تأتي.

لا خطـط كرديـة لإنقـاذ المـادة 140 الدسـتورية المعطّلـة، رغم أهميتها الهائلـة للكرد فهي تمثّل نحـو 50% مـن مسـاحة كردسـتان. ولا خطـط أو تحـركات على طريـق إعادة بنـاء الدولـة الجديدة كدعـم الكاظمـي ومن معـه من قوى سياسـية مثـلا لبناء دولة مواطنة يكـون للكرد مكانة قوية فيهـا؛ ليـس فـي إدارة الإقليـم فحسـب بل في الدولة ككل.

وحتى التنسـيق في المواقف والرؤى مع القوى السـنية الـذي كان بيـن الأعـوام 2005 و2014 حاضـراً بقـوة وورقـة كردية مهمة، لـم يعد قائما فالقوى السـنية صارت جـزءاً من تحالفات تكتيكية مع قوى شـيعية، ولم تعد تملك برنامجا مشتركا مع الكرد.

مـن الواضـح أنّ علـى القـوى الكرديـة مراجعـة حسـاباتها، وصياغـة مشـروع جديـد لهـا للمرحلة المقبلـة يأخـذ بنظـر الاعتبـار كل الاحتمـالات القائمة في المشـهد العراقـي (الانهيار، الفوضى المستمرة، الاسـتقرار النسبي، إعادة البناء)، وهي قبـل ذلـك تحتـاج إلـى معالجـات عميقـة لواقع الإقليم، يتبعها برنامج محدَّد: كيف يمكن أن نعود أقويـاء في بغداد؟ كيف نسـترد دورنا في صناعة الملوك وإنتاج نظام حكم تشاركي؟

Rewaq Baghdad Center For Public Policy
مركز رواق بغداد للسياسات العامة
منظمة غير هادفة للربح
@RewaqBaghdad

رواق بغداد للسياسات العامة دراسات رصينة ومحايدة سياسات ذكية شاملة خطط واقعية وبرامج هادفة وصولاً الى تنمية شاملة

الرواق

مجلة فكرية سياسية فصلية - تصدر عن مركز رواق بغداد للسياسات العامة

بغداد - الكرادة العرصات،
شارع شركة النيال للتحويل المالي
عمارة الجمالي ط2
info@rewaqbaghdad.org
www.rewaqbaghdad.org
+964-7733478330